

تغيرات كبرى.. معالم المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو

الموسم الثاني
للاصوات المركزي

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الأحد

2022/07/03

No. : 7673

مقترحات من اجل السلام العالمي

هدف نبيل ومهمة مقدسة



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



○ العراق واقليم كردستان

- الذكرى السنوية لانتخاب الرئيس مام جلال نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية
- اشادات امريكية بجهود طالباني في مناهضة العنف الأسري والدفاع عن الحرية
- مؤتمر لبحث إشكاليات العلاقة بين الكرد والشيعية
- الاجتماع الأول للمجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز
- رئيس الاقليم: تعقيد المشاكل بين بغداد وأربيل لا يصب في صالح أي طرف
- هيمن هورامي: لا يمكن اجراء انتخابات برلمان كردستان في موعدها
- تقرير موسع..التوافق والتوازن والشراكة ركائز تشكيل الحكومة المرتقبة

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد خلفان الصوافي: تغيير في خارطة السياسة العراقية
- جميل عودة: حقوق ذوي ضحايا سبايكر..
- شوان زنكنة: هكذا أرى قانون "الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية"

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- بيان موجز عن لقاء الرئيس بايدن مع الرئيس التركي
- حزب العمال الكردستاني: خطوات توسيع الناتو إعلان عداء للشعب الكردي
- د.محمد نور الدين : قراءات في الاتفاق الثلاثي: «الناطو» أوقع بتركيا
- حسني محلي: اتصال هاتفي بصورة.. إردوغان يرضخ لمطالب بايدن

○ المرصد الإيراني

- خطوات واشنطن للتعامل مع طهران في حال فشل التوصل لاتفاق نووي
- واشنطن تشعر بـ"خيبة أمل" بشأن المحادثات مع إيران
- طهران: تفاوضنا في الدوحة بجدية والاتفاق الدائم يتطلب الغاء الحظر

○ رؤى و قضايا عالمية

- قمة الناتو: تصميم في الرد على التهديدات والتزام بسياسة الباب المفتوح
- تغييرات كبرى.. معالم المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو
- المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو يفضح سعي واشنطن للهيمنة
- أ. د. محمد كمال: ملفات زيارة بايدن.. العودة "الواقعية" للشرق الأوسط



الذكرى السنوية لانتخاب الرئيس مام جلال نائباً لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

صادف يوم الخميس ٢٠٢٢/٦/٣٠، الذكرى السنوية لانتخاب الرئيس مام جلال نائباً لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية، ففي هذا اليوم (٢٠٠٨/٦/٣٠) تسلم وفد الإتحاد الوطني الكردستاني المشارك في المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية SI بفندق لاغوينسي، في العاصمة اليونانية أثينا، بطاقات التصويت على انتخابات منظمة الإشتراكية الدولية والخاصة بالأعضاء الدائمين في منظمة الإشتراكية الدولية لكي يشاركوا في الانتخابات التي جرت في جلسة يوم الاثنين ٢٠٠٨/٦/٣٠.

وبذلك اعتبر الإتحاد الوطني الكردستاني عضواً دائماً في منظمة الإشتراكية الدولية بشكل رسمي. كما تم رسمياً انتخاب الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني السيد مام جلال نائباً لرئيس منظمة الإشتراكية الدولية (SI) وذلك في انتخابات جرت بشكل مباشر. وكانت أعمال المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية قد بدأت يوم الاثنين تحت شعار (الجرأة على إحداث التغيير)، بفندق لاغوينسي في العاصمة اليونانية أثينا، بحضور الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني والذي جلس على المنصة الرئيسية للمؤتمر مع رئيس الإشتراكية الدولية جورج بابانديرو والسكرتير العام للمنظمة لويس أيلالا. وقد افتتح المؤتمر بنشيد الترحيب بالضيوف من ثم ألقى جورج بابانديرو رئيس SI كلمة تطرق فيها الى العديد من المسائل التي تهتم مستقبل الإشتراكية الدولية.

وإستعرض كل من جورج بابانديرو رئيس منظمة الإشتراكية الدولية ولويس آيالا سكرتير المنظمة المذكورة، برنامج عمل المؤتمر، وسلط بابانديرو الضوء في كلمته على عدد من القضايا منها، مسألة التعليم في العالم والمحافظة على البيئة وحل مشكلة البطالة ومحو الأمية والعدالة الإجتماعية والسلام والمساواة في العالم. ومن ثم تطرق الى نضال الإشتراكيين الديمقراطيين من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى الإشتراكية الدولية لتحقيقها.

وفي نهاية كلمته دعا بابانديرو الحضور الى الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح ونضال بينظير بوتو. ومن جانبه، ثمن لويس آيالا خلال كلمته الدور البارز للرئيس مام جلال الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني في تحقيق السلام والحرية والديمقراطية طوال مسيرته النضالية.

كما القى لويس آيالا سكرتير المنظمة كلمة في الجلسة الافتتاحية ومن ثم بدأت أعمال المؤتمر، حيث جرى في الجلسة الاولى بحث موضوع البيئة والحفاظ عليها.

هذا وأختتم مساء الاثنين، الساعة الثامنة بتوقيت اليونان وكردستان، جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر الـ ٢٣ لمنظمة الإشتراكية الدولية المنعقد في العاصمة اليونانية أثينا.

وتضمن جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر إلقاء عدد من الكلمات من قبل ممثلي الأحزاب الأعضاء المشاركة في المؤتمر، وتمحورت حول المشاكل العالمية وسبل حل تلك المشاكل التي يعاني منها سكان الكرة الأرضية.

ومن أهم المواضيع التي تمت مناقشتها في اليوم الأول من المؤتمر، التلوث البيئي وثقب طبقة الأوزون وندرة المواد الغذائية ومشكلة البطالة وآفة الأمية. كما وألقي في اليوم الأول من المؤتمر، بالإضافة الى كلمات ممثلي الأحزاب المشاركة كلمات عدد من الخبراء والمختصين تحدثت عن تلك المشاكل طرحوا من خلالها سبل حلها من أجل تحرير الانسانية من هذه المشاكل. وأختتمت جلسة اليوم الأول بكلمة السيد جورج بابانديرو رئيس منظمة الإشتراكية الدولية، وسيستأنف المؤتمر جدول أعماله يوم الثلاثاء لمتابعة برامجه.

اجتماع موسع للأحزاب الكردستانية المشاركة في مؤتمر (SI)

الى ذلك و على هامش اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الاشتراكية الدولية (SI) ، عقدت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر اجتماعاً موسعاً يوم الاثنين. وتم خلال الاجتماع بحث دور الاحزاب الكردستانية في منظمة الاشتراكية الدولية وكيفية تفعيل دورها ضمن المنظمة، واتفقت الاطراف المشاركة في الاجتماع على توجيه رسالة شكر الى المجموعة الكردية في المنظمة لدورها في دعم القضية الكردية من خلال هذه المنظمة في المحافل الدولية. يذكر ان الاحزاب المشاركة في الاجتماع كانت: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران وحزب التجمع الديمقراطي في تركيا (DTP) والعصبة الثورية الكادحة في كردستان ايران والحزب الديمقراطي الكردستاني/ ايران.

يذكر أن الاشتراكية الدولية هي منظمة سياسية دولية تجمع الأحزاب الاشتراكية والعمالية من مختلف بلدان العالم وقد تم الإعلان عنها في لندن سنة ١٩٥١، ويرأسها حاليا جورج بابانديرو رئيس حزب الباسوك الاشتراكي أكبر أحزاب المعارضة في اليونان.

الرئيس مام جلال .. مقترحات للعمل على تحقيق السلام في العالم

وخلال اليوم الثاني من المؤتمر (٢٠٠٨/٧/١)، ألقى الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني بصفته كنائب لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية SI، كلمة أمام المؤتمر الـ ٢٣ للمنظمة المنعقد في العاصمة اليونانية أثينا فيما يأتي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرفيق العزيز جورج بابانديرو

الرفيق العزيز لويس أيبالا

ايها الرفاق الاعزاء

أحييكم بحرارة، متمينا لمؤتمركم العتيد النجاح في تحقيق مهامه النبيلة، ويشرفني ان أكلف بالكلام عن العمل من اجل عالم يعيش بسلام، وحل النزاعات والقضاء على عدم الاستقرار.
إن هذه المهمة تجسد الهدف الانساني النبيل الذي طالما ناضلت البشرية من أجله، منذ أمد بعيد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما اعقبته من حروب إقليمية كلفت الانسانية حياة الملايين من البشر وأتت على ثروات طائلة للشعوب والبلدان وأجهزت على معالم ومراكز حضارية رائعة أبدع الانسان في خلقها.
وفي عصرنا الراهن، حيث ظهرت وتبلورت معالم العولمة، أصبح هذا الهدف النبيل، مهمة مقدسة ملحة لا تقبل التأجيل.

لقد تجلت معالم العولمة ومظاهرها في تسارع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والشركات المتعددة الجنسيات، وتركز واندماج الصناعات المتماثلة، وسيادة السوق الرأسمالية في العالم، والاستجابة لمتطلبات العصر الحديث في ميادين تكريس الامن والاستقرار وإشاعة مبادئ الحريات والقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، إن كل ذلك يحتم الحاجة الماسة لتحقيق هذه المهمة المقدسة لخير البشرية.

ومما يسهل انجاز هذه المهمة، توازن قوى الرعب في العالم التي يؤشر لها خزين الاسلحة النووية والصاروخية، بحيث يجعل من المستحيل عقلا نيا شن حرب عالمية بين الدول الكبرى.

ان اوروبا التي كانت موقد وميادين الحروب العالمية تغذ السير بخطوات متسارعة نحو استكمال وحدتها، بتوسيع سوقها المشتركة وعملتها الموحدة، وكل ما من شأنه تجاوز مخلفات ارثها التاريخي السلبي الذي تميز بالنزاعات المسلحة والعداوات التاريخية.

ان آسيا هي الاخرى تنزع نحو اعتماد سياسية الوفاق والتعاون بين دولها ومنظومتها السياسية.
فجمهورية الصين الشعبية التي تنطوي على قدرات بشرية وطاقات اقتصادية هائلة ومعدلات نمو مثيرة، تزداد ميلا نحو حل نزاعاتها مع المناطق المتمردة عليها، مثل تايوان التي كانت ومازالت جزءا من الوطن الصيني عبر الأساليب الدبلوماسية والسياسية، مبدية مرونة بلغت حد القبول بنظامين اجتماعيين في اطار دولة واحدة، وتأمين اقصى الحريات والصلاحيات لهذه المناطق.

وفي شرقنا الاوسط تم اجتثاث بؤرة خطيرة للحروب، بالقضاء على الدكتاتورية الصدامية، التي شنت حرب ابادة على الشعب العراقي وحروبا عدوانية على الجارتين الجمهورية الاسلامية في ايران، ودولة الكويت الشقيقة، فكلت حياة

مئات الالوف من القتلى ومثلهم من الجرحى والمعوقين، ومئات الالوف من الارامل والايتام، وبددت ثروات شرقنا بمئات الالوف من ملايين الدولارات، مخلفة وراءها خرابا ودمارا في العراق، نحتاج الى سنين عديدة وجهودا هائلة، وملايين من الدولارات لاعادة بنائه وتعميره وتجديده.

ويتجه النزاع العربي الاسرائيلي الى تدشين مرحلة جديدة تتميز باعتماد المشروع العربي للسلام الذي أجمعت عليه الدول العربية، وبمقتضاه اقر قيام دولتين مسالمتين متعايشتين، فلسطينية واسرائيلية، وتطبيع العلاقات العربية- الاسرائيلية باعتماد تطبيق قرارات الامم المتحدة، وسيادة الشرعية الدولية، تضمن عيش اسرائيل بسلام وامان مع جيران مستعدين لاقامة العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية، لما فيه خير الطرفين.

وتأتي المفاوضات السورية- الاسرائيلية برعاية تركيا عبر حزب العدالة والتنمية، في هذا السياق لتعزز هذا النوع الايجابي وتبعث نفحة جديدة من التفاؤل والامل.

وتشهد افريقيا محاولات جادة لارساء اسس متينة من الوفاق والتعاون، ومثلها امريكا اللاتينية. ان هذه اللوحة الايجابية، والمنجزات التي عكستها، لا تعني ان السلام المطلوب قد تحقق، وان النزاعات قد انتهت. فالدول الاستعمارية التي احتلت البلدان الاسيوية والافريقية، حقبة من الزمن، خلفت وراءها مشاكل عديدة ونزاعات حدود، جراء عدم احترامها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتثبيت حدود دولية، قيل عنها، ان ممثل بريطانيا كان يرسم، مثلا، حدود الاقطار الخليجية العربية، بعصاه على الرمال.

ولا اريد، وأنا استعرض اللوحة المعقدة للصراع الدائر في مختلف القارات والبلدان، ان استهين بما تنطوي عليه النزاعات المتبقية في انحاء متفرقة من العالم، قد تهدد بحروب مدمرة لا تقتصر عواقبها على الاطراف المباشرة، بل يمكن ان تمتد الى دول عديدة بصورة غير مباشرة او بالوكالة، مثل النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع في قبرص وكشمير. وما يزيد الطين بلة ان موجة واسعة من الارهاب الأعمى، انطلقت من الشرق الاوسط وافريقيا، تهدد بالانتشار في العالم مما يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان، ومن بينها وطننا العراق الذي حقق انتصارات ملحوظة على الارهاب الغازي القادم من الخارج وعلى المليشيات المحلية، ولكنه رغم ذلك ما يزال يناضل للخلاص من شرور هذه الآفة العالمية المدمرة.

ايها الرفاق الاعزاء

إن المشهد الراهن للعالم، بما يعكسه من انجازات وما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات ونزاعات، يتطلب جهدا استثنائيا من امميتنا للعمل الجاد من اجل عالم يسوده السلام تتضافر فيه الجهود للقضاء على النزاعات والمشاكل العالقة.

ودعوني أكون صريحا معكم، لأقول لكم، انه من غير المقبول ولا من صالح مبادئنا النبيلة، ان تمر الاممية الاشتراكية (مرور الكرام) على القضايا والمهام الملحة التي تواجه عصرنا، كما يقول المثل العربي، بل ان دورا تاريخيا مجيدا وبالغ الاهمية ينتظرها ويقع على عاتقها.

وأستميحكم عدرا لأطرح بصراحة رفاقية، من منبرنا المشترك هذا آرائي ومقترحاتي حول هذا الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها:

أولاً:

أ- المبادرة لصياغة وتقديم مشروع شامل يقوم على مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ويعتمد الحل السياسي السلمي للنزاعات ونبذ الارهاب مع شجب استخدام العنف ضد المدنيين من قبل الافراد والمنظمات والحكومات، والتأكيد على ممارسة كل أشكال الكفاح السياسي والدبلوماسي والبرلماني والجماهيري والاعلامي والنقابي كسبيل لتحقيق الاهداف المشروعة للشعوب.

وهذا النهج الذي ينسجم مع شروط عصرنا، يتعارض مع اعتماد العمل المسلح او سياسة العدوان.

ب- تنظيم حملة تعبئة عالمية واسعة، بمختلف الأساليب، لشرح أبعاد المشروع العام المصوغ، ومضامينه وأساليب وادوات تطبيقه، وما يستند إليه من مبادئ وقرارات دولية، وماتعكسه من إرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وماتؤثر له من مخاطر اندلاع النزاعات الاقليمية على أمن الشعوب وتقدمها.

ثانياً: إن مثل هذه الحملة تتطلب اعتماد كل وسائل الاتصال الجماهيري، ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك الندوات واللقاءات والاجتماعات .

ثالثاً: تشكيل لجنة عليا من كبار قادة الاممية الاشتراكية، تتولى صيغة المشروع، والبرنامج الاعلامي والجماهيري للترويج له، ولتنظيم الفعاليات السياسية والدبلوماسية والاشراف المباشر عليها، على النطاقين الدولي والاقليمي، وللدعوة لعقد الاجتماعات والكونفرانسات المحلية والدولية الضرورية، لانجاح العمل من اجل السلام ولأمن وحل مختلف النزاعات وإطفاء بؤر التوتر في العالم.

إن تنوع المهام وتشعباتها تطرح على اللجنة الاممية الاشتراكية ان تشكل لجانا ترتبط بها:

١- لجنة في الامم المتحدة من ممثلي الحكومات التي تقودها الاحزاب الاشتراكية او تشارك فيها، تتولى العمل الفعال والمتواصل داخل المنظمة الدولية (مجلس الامن، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان) وسائر اللجان المنبثقة عنها لبيان مضامين مشروع امميتنا والدعوة للأخذ بها والعمل على ضوئها وصولا الى تدويلها في اطار مقررات الامم المتحدة ومجلس الامن، على ان تتولى اللجنة مراقبة النشاطات والخروقات والنزاعات التي ترتبط بميدان نشاطها، والعمل على إثارتها في مننديات الامم المتحدة .

٢- تشكيل لجان خاصة مشابهة لدى الاتحاد الاوروبي ومنظمة الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والجامعة العربية، لتحقيق أهداف المشروع.

٣- تشكيل لجنة خاصة تعنى بمتابعة فعالة ومستمرة لحل النزاع العربي- الاسرائيلي تتبنى الحلول السياسية والدبلوماسية وتسعى لتحقيقها وفقا للقرارات الدولية، وتستهدف نبذ العنف واعتماد السلاح والارهاب من جميع الاطراف، والاستجابة للدور الاممي والعالمي لحل النزاع.

٤- وكذلك تفعيل اللجنة الخاصة بحقوق الشعب الكردي وتشكيل لجان خاصة تتولى معالجة قضايا قبرص وكوسوفو وافغانستان والعراق.

رابعاً: تكليف الاحزاب الاعضاء بالالتزام الجاد والفعال بالمشروع الاممي وتأييد نشاطات وفعاليات اللجان المختلفة، والاسهام الايجابي في كل ما يفضي الى حل النزاعات التي تخص بلدانها بالاعتماد على المشروع ومبادئه، بحيث تبرز هذه الاحزاب كممثلة حقيقية لمبادئ الاممية الاشتراكية وجوهر ومفردات مشروعها الاممي للسلم والامن.

خامساً: الاسهام الفعال في المفاوضات والوساطات التي ترمي الى حل النزاعات الاقليمية.

سادساً:التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية بالاستناد الى قرارات الشرعية الدولية ودعم الجهود الجماعية من اجل إنجاز مشروعنا الاممي.

سابعاً:العمل على تعبئة مختلف أوساط الرأي العام العالمي وفي سائر البلدان، وكسب القوى العاملة والشعوب والبرلمانات والنقابات والاحزاب ودعوتها لدعم المشروع والعمل على حل النزاعات الدولية وادانة مواقف القوى المعادية للمشروع ونهجه وتوجهاته.

ثامناً:التعاون والتنسيق مع الاتحادات الوطنية والدولية، نقابات العمال ومنظمات النساء والطلبة والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، ودعاة حقوق الانسان وغيرهم، بهدف تحقيق اوسع تعبئة جماهيرية، تحت ارشاد اللجنة العليا للأمم المتحدة الاشتراكية، من أجل انجاح مشروعنا لحل النزاعات الإقليمية واطفاء بؤر التوتر ونزع فتائل الحروب، واقامة سلم وطييد وأمن مستتب.

أيها الرفاق الاعزاء

انني لا أزعم ان هذه المقترحات لمشروع أممي، تشكل حلا سحريا لتحقيق السلام والأمن، لكنها يمكن ان تعتبر مدخلاً لعمل جاد مثابر لتنمية قوى حية من مصلحتها انجاز هذا التوجه الانساني النبيل.

إنني أنطلق فيما قدمت من أخطار وتوجهات، من التقدير الصحيح لقوى الأمم المتحدة الاشتراكية وإمكاناتها الهائلة في مواقع مؤثرة في العالم من شأن استخدامها بشكل فعال ومتواصل، التقدم نحو تذليل الصعوبات وتفكيك العقد، مما سيفتح أمام البشرية التواقفة، باب الامل ويفضي بها الى ارساء أسس ممكنة لحل النزاعات واطفاء نيرانها.

ان المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمم المتحدة الاشتراكية، التي تتميز بملامح ايجابية جديدة، تتطلب من احزابنا وقوانا العمل الجاد والمثابر وبصفوف مترابطة للنهوض بدورنا التاريخي المجيد.

وشكراً جزيلاً.

اليوم الثاني من أعمال مؤتمر الإشتراكية الدولية

يذكر ان أعمال اليوم الثاني للمؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية بدأت يوم الثلاثاء بفندق لاغوينسي، في العاصمة اليونانية أثينا، بحضور الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني و رئيس الإشتراكية الدولية جورج بابانديرو والسكرتير العام للمنظمة لويس أيلالا.

وكان الرئيس مام جلال نائب رئيس منظمة الإشتراكية الدولية قد وصل الى قاعة المؤتمر، واستقبل هناك من قبل رئيس المنظمة جورج بابانديرو وسكرتير المنظمة لويس أيلالا ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وايهود باراك رئيس حزب العمل الإسرائيلي.

وقد خصصت جلسة الثلاثاء لمسألة السلام العالمي، وقد القى الرئيس مام جلال كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني، وطرح في كلمته ثمانية مقترحات حول الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الإشتراكية الدولية واحزابها من اجل السلام العالمي .

كما القى ممثلو دول الشرق الاوسط وباكستان كلمات ركزوا فيها على مسألة السلام في المنطقة.

هذا وبعثت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر، برسالة الى رئاسة وسكرتارية منظمة الإشتراكية الدولية SI يشكرون فيها المجموعة الكردية في المنظمة المذكورة لدعمها المستمر للقضية الكردية في المحافل الدولية ويطالبون

فيها استمرار جهود هذه المجموعة.

يذكر ان المجموعة الكردية في منظمة الاشتراكية الدولية تأسست في عام ١٩٩٣.

ادراج القضية الكردية ضمن قضايا الشرق الأوسط

وفي ختام أعماله يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٧/٢ ، وافقت منظمة الاشتراكية الدولية في مؤتمرها الـ٢٣ على المقترح الذي تقدمت به الأحزاب الكردستانية للمؤتمر حول التعامل مع القضية الكردية كقضية شرق أوسطية، وإدراجها ضمن أعمال اللجنة التي شكلت للنظر في قضايا الشرق الأوسط، والدعوة لحلها بالطرق السلمية. وجاء في المقترح: تكرر الأممية الاشتراكية التزامها بالاستمرار على عملها في إيجاد حلول سلمية وديمقراطية للنزاعات الدولية ومن ضمنها القضية الكردية في الشرق الأوسط. كما تناول البيان الختامي، العديد من المقترحات لحل المشاكل وإيقاف العنف ضد النساء والأطفال والعمل على إحلال السلام في العالم.

اشادات بالدور النضالي للرئيس مام جلال

هذا و في كلمته الختامية، أشاد سكرتير منظمة الإشتراكية الدولية (SI) لويس أيبالا بالرئيس مام جلال ونضاله ضد الدكتاتورية، حيث أشار إلى أن الرئيس طالباني الذي هو نائب رئيس الإشتراكية الدولية حالياً قارع لسنوات عديدة الدكتاتورية وناضل من أجل الحرية والديمقراطية.

انتخاب الرئيس مام جلال رئيساً فخرياً لمنظمة الاشتراكية الدولية

وفي ٢٠١٧/٣/٣ انتخبت منظمة اشتراكية الدولية، خلال فعاليات مؤتمرها الـ٢٥ المنعقد في كولومبيا ، الرئيس مام جلال رئيساً فخرياً للمنظمة، تقديراً لنضال الرئيس مام جلال من أجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

وانطلقت أعمال المؤتمر الـ٢٥ لمنظمة الاشتراكية الدولية في كولومبيا بمشاركة وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث بدأ المؤتمر بكلمات رئيس الجمهورية الكولومبية ورئيس وسكرتير منظمة الاشتراكية الدولية ورئيس الحزب الليبرالي الكولومبي.

وضمن فعاليات اليوم الاول للمؤتمر، تم اجراء الاقتراع لمنصبي رئيس والامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية، حيث انتخب جورج باباندرينو رئيساً للمنظمة دون منافس، كما تم اعادة انتخاب لويس أيبالا لمنصب الامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية.

وفي اطار فعاليات اليوم الاول للمؤتمر ايضاً وبحضور وفود عن جميع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم ورؤساء ومسؤولين كبار من أغلب دول العالم، تم انتخاب الرئيس مام جلال كرئيس فخري لمنظمة الاشتراكية الدولية بالاجماع، تقديراً لنضال الرئيس مام جلال من اجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

وبعثت وفود الدول المشاركة التهاني والتبريكات للرئيس مام جلال على انتخابه كرئيس فخري للمنظمة عن طريق وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني.



اشادات امريكية بجهود قوباد طالباني في مناهضة العنف الأسري والدفاع عن حرية الصحافة

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الخميس، روبرت بالادينو القنصل الامريكي العام لدى اقليم كردستان، وخلال اللقاء، جرت مناقشة تنمية القطاع الخاص وتقليل الروتين في المؤسسات الحكومية في اقليم كردستان.

وأشاد قوباد طالباني بدور روبرت بالادينو القنصل الامريكي العام في اربيل خلال فترة عمله في اقليم كردستان ودوره المهم في تعزيز العلاقات بين اقليم كردستان والولايات المتحدة الامريكية، وبمناسبة انتهاء مهام عمله، تمنى له النجاح في المهام المستقبلية الموكلة اليه.

كما تم التطرق الى آليات تطوير القطاع الخاص وتقليل الروتين في المؤسسات الحكومية في اقليم كردستان. وفي هذا الشأن، تحدث قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، عن خطط الحكومة لتطوير القطاع الخاص، معلنا: ان الحكومة تهدف الى تقوية البنية الاقتصادية وتوفير فرص العمل بشكل اكبر للمواطنين، من خلال تطوير القطاع الخاص.

واشار قوباد طالباني الى انه وبهدف تقليل الروتين، اجتمع خلال الفترة القريية الماضية مع المستثمرين، وان

العمل جارٍ مع المؤسسات الحكومية في الوقت الحالي، لاتخاذ الخطوات لتقليل الروتين. من جهته أعرب القنصل الامريكي العام عن شكره لقوباد طالباني، لتقديم المساعدة له في توطيد العلاقات بين حكومة اقليم كردستان والولايات المتحدة، مشيدا بجهود قوباد طالباني في مناهضة العنف الأسري والدفاع عن حرية الصحافة في كردستان.

هذا وقال قوباد طالباني في منشور على صحفته في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك: روبرت بالادينو اثناء فترة عمله كقنصل عام للولايات المتحدة في اربيل لعب دوراً مهماً في تطوير العلاقات بين اقليم كردستان والولايات المتحدة، احب كردستان وكانت له علاقات جيدة ومستمرة مع مختلف الشرائح والمكونات. ووضح: التقيت به لأودعه بمناسبة انتهاء مهام عمله في اقليم كردستان، وقدمت له هدية قيمة وهي كتاب عن تاريخ كردستان وتمنيته له النجاح في مهامه الجديدة، وانا متأكد بانه سيتذكر كردستان دائماً في أي منصب كان.

تنمية القطاع الخاص وانعاش البنية التحتية الاقتصادية

من جهة أخرى، اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، مع وفد من وزارة الداخلية البريطانية بشأن هجرة الشباب وكيفية مواجهة شبكات عصابات التهريب والمخدرات. وجرى خلال الاجتماع الذي عقد الخميس، وحضره كل من مارك برايسن ريتشاردسون السفير البريطاني لدى العراق وديفيد هنت القنصل البريطاني العام في اربيل، التباحث حول ضرورة التعاون الدولي لمواجهة شبكات الجريمة وتهريب البشر والمواد المخدرة، والتي تقوم منذ سنين بالاحتيال على المواطنين وسلبهم اموالهم، وسنويا يقع عدد كبير من المواطنين ضحية لاعمالهم. نائب رئيس مجلس الوزراء أكد خلال الاجتماع، ان افضل سبيل لمواجهة شبكات الجريمة، هو ازالة اسباب هجرة الشباب الى خارج البلاد وهذا يأتي عن طريق تطوير القطاع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص وتوفير المزيد من فرص العمل.

واشار قوباد طالباني الى خطة الحكومة للاصلاح وتطوير القطاع الخاص، داعيا الحكومة البريطانية الى تقديم العون لحكومة اقليم كردستان في تمكين القطاع الخاص وانعاش البنية التحتية الاقتصادية في الاقليم. واعرب نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، استعداد حكومة الاقليم لتقديم المساعدات لبريطانيا والمجتمع الدولي لمواجهة شبكات الاتجار بالبشر والمواد المخدرة، مشيراً الى ان القوات الأمنية في اقليم كردستان تعمل بجدية اكبر في الوقت الراهن، ويقضه اكثر من السابق في التحري واعتقال الذين يتاجرون بالبشر والمواد المخدرة.



مؤتمر لبحث إشكاليات العلاقة بين الكرد والشيعة

تأكيدات على العمل وفق الدستور العراقي والابتعاد عن خطاب الكراهية

زار وفد من اقليم كردستان مدينتي النجف وبغداد، فيما شارك الوفد في ملتقى نظمه مركز عشتار لدعم الديمقراطية في النجف ومركز ميربي في أربيل.

الوفد تألف من ممثلي الاطراف السياسية في اقليم كردستان وهم سعدي أحمد بيبره من الاتحاد الوطني الكردستاني وجعفر إيمينكي من الحزب الديمقراطي الكردستاني وخلييل إبراهيم ومثنى أمين من الاتحاد الاسلامي الكردستاني وستّم كامل من حركة التغيير وكمال رؤوف الكاتب والصحفي ورئيس مركز ميربي الأستاذ الجامعي الدكتور دلاور علاء الدين.

وعقد مركز عشتار طاولة مغلقة في اليوم الأول استضاف فيها عددا من القادة وصناع القرار من شخصيات حكومية ونيابية وقياديين بارزين في الاحزاب الشيعية والكردية الرئيسية بمشاركة نخب مجتمعية ومؤسسات بحثية. تمت مناقشة إشكاليات العلاقة بين المكونات وسبل معالجتها، كذلك تم التباحث في كيفية رسم ملامح العلاقة التي تنعكس ايجاباً على بناء الدولة وعلى خلق الاستقرار الوطني، ايضاً نوقشت التصورات النمطية بمكاشفة صريحة بغية خلق ارضية مناسبة من الثقة المتبادلة بين الأطراف وتم ايصال العديد من الرسائل الايجابية المتبادلة من والى الاطراف المشاركة في الطاولة.

وافتتحت الاطراف الشيعية الحوار بالقول أهلا بكم في بلدكم الثاني، لأنكم تنأون بنفسكم عنا وكأنكم جئتم من بلد آخر، وفي الترحيب إحترام وعتب، بحسب القيادي في الاتحاد الوطني سعدي أحمد بيبره.

العلاقة الشيعية الكردية في تعزيز الاستقرار الوطني العراقي

وخصص اليوم الثاني من الملتقى لبحث العلاقة الشيعية الكردية في تعزيز الاستقرار الوطني العراقي، إذ شارك فيه عدد من القادة وصناع القرار الشيعة والكرد من شخصيات سياسية وحكومية ونيابية واعضاء مكاتب سياسية وقياديين بارزين في الاحزاب الشيعية والكردية الرئيسية بمشاركة واسعة من نخب المجتمع النجفي وبتغطية اعلامية من قنوات كردية وعربية.

وتناول المتحدثون والحاضرون الانعكاسات الاجتماعية للعلاقات السياسية بين الشيعة والكرد، تم التأكيد على الادوار التاريخية لمدينة النجف بعلمائها ونخبها ومنتقفيها في الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، وبحث كيفية توظيف المواقف التاريخية في معالجة التقاطعات والاشكاليات الراهنة، كذلك تم تبادل الرؤى بين القوى الاجتماعية والسياسية المشاركة حول طبيعة وشكل النظام السياسي الذي يطمح له الشيعة والكرد، من خلال الحوار تم تعزيز فكرة "قدرة النخب المجتمعية على المبادرة لمعالجة الاشكاليات التي تنتج عن سياسات القوى الحزبية والسياسية".

المشاركة في أي تحالف يؤدي إلى تأزيم الخلافات داخل البيت الشيعي أمر سيئ

وقال القيادي في الاتحاد الوطني سعدي أحمد بيبره في كلمة، إن "المشاركة في أي تحالف يؤدي إلى تأزيم الخلافات داخل البيت الشيعي أمر سيئ ويقضي على الصداقة القائمة بين الشيعة والكرد إلى في إشارة إلى مشاركة الحزب الديمقراطي في التحالف الثلاثي".

وأضاف أن "تحريك الجيوش الإلكترونية من قبل الشبان الغربيين غير المطلعين على العلاقة التاريخية التي تربط الكرد بالشيعة، للإساءة إلى مقدسات الأخير، أمر يبعث على الإستفزاز والعداء بحق مقدساتنا وهو دليل على أن المسيئين لاعلم لهم بالعلاقات التاريخية الطويلة التي تجمع المكونين، وكم التضحيات المشتركة التي قدمها الاثنان معاً من أجل هذا البلد، ولا بد من وضع حد لهذه الاساءات.

وتابع سعدي أحمد بيبره أن الوفد الكردستاني دعي مساء ٢٠٢٢/٦/٢٧ في بغداد إلى المشاركة في حوار مغلق نظمه (المعهد العراقي) الذي يشرف عليه الشيخ همام حمودي، وخصص للحديث عن سبل خلاص العراق من الوضع الحالي (الانسداد)

وأجمع المشاركون على تفهم وإحترام إرادة الآخرين، والعمل ضمن إطار الدستور العراقي، ووضع القوانين للمواد الدستورية التي تحتاج الى ذلك، والابتعاد عن خطاب الكراهية.

*المسرى

الاجتماع الأول للمجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز

تأكيد على حل المشاكل وفق الدستور
واستعداد وفد الاقليم لزيارة بغداد



بحثت حكومة إقليم كردستان، يوم الخميس ٢٠٢٢/٦/٣٠، الإيرادات والنفقات النفطية للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للمجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز بعد تعديل قانون النفط والغاز، الذي عقد باشراف رئيس حكومة إقليم كردستان ورئيس المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز مسرور بارزاني، وقوباد طالباني نائب رئيس الحكومة نائب رئيس المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز. وجرى في الاجتماع، وبعد تعديل قانون النفط والغاز، التباحث بشأن الإيرادات والنفقات النفطية للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢.

وفي الفقرة الأولى من الاجتماع، تم عرض الإيرادات العامة المتحصلة من تصدير النفط وبيعه، والتي تتضمن إجمالي النفط المنتج والمصدّر والمستهلك محلياً، بالإضافة إلى متوسط سعر برميل النفط المبيع خلال هذه الفترة. بعده تم التطرق إلى كيفية إنفاق الإيرادات في تمويل رواتب الأشهر الستة من العام الجاري، إذ وقّرت حكومة إقليم كردستان الأموال اللازمة من العائدات النفطية لتمويل الرواتب بالكامل لمدة ستة أشهر من عام ٢٠٢٢، في حين كان يجب على الحكومة الاتحادية إرسال تريليون و٢٠٠ مليار دينار خلال الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠٢٢، إلا أنها لم ترسل سوى مبلغ شهرين وقدره ٤٠٠ مليار دينار، بينما وقّرت حكومة إقليم الرواتب شهرياً من عائدات النفط والإيرادات الداخلية، ووزعت الرواتب في كل شهر.

وناقش الاجتماع كذلك النفقات الحكومية الأخرى، عدا نفقات الرواتب المتحصلة من العائدات النفطية في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢، وتقرر أن يعرض تقرير (ديلويت) المعزز بالإحصاءات والمعلومات والأرقام إلى الرأي العام الأسبوع المقبل، كما أكد الاجتماع ضرورة تعزيز الشفافية بهذا الاتجاه، إذ أن الإقليم يزود الحكومة الاتحادية بجميع المعلومات والأرقام، ويقوم بذلك حتى بالنسبة للرأي العام في الإقليم والعراق والخارج، وسيواصل ذلك، ولاسيما أن التقرير الأخير للفريق المشترك لديواني الرقابة المالية للإقليم وبغداد إزاء تدقيق الإيرادات والنفقات والديون والملاك الوظيفي، دليل على هذه الحقيقة.

وتناولت الفقرة الثانية من الاجتماع، آخر التطورات فيما يتعلق بالعلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية حول النزاع بشأن النفط والغاز، فضلاً عن الاستعدادات القانونية التي تجريها حكومة إقليم كردستان بموجب الدستور، لمواجهة ضغوط الحكومة الاتحادية ووزارة النفط. وشدد الاجتماع على ضرورة حل المشاكل وفقاً للدستور، وجدد استعداد الوفد التفاوضي للإقليم لزيارة بغداد بهذا الصدد.

* موقع حكومة الاقليم



رئيس الاقليم: تعقيد المشاكل بين بغداد وأربيل لا يصب في صالح أي طرف

كشف رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني خطورة التصعيد الحاصل بين بغداد وأربيل ووجه طلب للحكومة الاتحادية بشأن سيادة الإقليم وخصوصيته.

وفي هذا الصدد حذر رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني من أن تعقيد المشاكل والأزمات مع بغداد لن يصب في مصلحة أي طرف.

وأكد بارزاني خلال استقباله سفير بريطانيا في العراق، أهمية توصل القوى والأطراف العراقية إلى تفاهم لتجاوز الصعوبات التي تعترض سبيل العملية السياسية. كما دعا الحكومة في بغداد إلى احترام الحقوق الدستورية للإقليم والتعامل معه ككيان اتحادي.

واتفق الجانبان على أهمية توصل القوى والأطراف العراقية إلى تفاهم لتجاوز الصعوبات التي تعترض سبيل العملية السياسية وعلى الحاجة إلى حفظ الاستقرار الأمني والسياسي في البلد، وفقاً للبيان.

وأكد الجانبان على ضرورة «العمل على تحسين الخدمات في البلد».

وبشأن المشاكل بين أربيل وبغداد، جدد الرئيس نيجيرفان بارزاني، بحسب البيان على أن «حل المشاكل بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية هو المفتاح للأمان، ولحل مشاكل العراق، وأن تعقيد المشاكل لا يصب في صالح أي طرف ولن يحقق أحد النصر من خلاله».

وجرى أيضاً خلال اللقاء بحث أهمية وحدة صف الأطراف الكوردستانية في بغداد، التعاون والتنسيق في مجال مواجهة الجريمة والمواد المخدرة، مسألة الهجرة والمهاجرين وتطورات المنطقة بصورة عامة.

المالية النيابية تدعو أربيل وبغداد للحوار لحل خلافاتهما

من جهتها، أكدت عضو اللجنة المالية النيابية الدكتورة نرمين معروف ضرورة مراعاة حقوق اقليم كردستان من قبل الحكومة الاتحادية، مشددة على ضرورة استمرار الحوار والتنسيق بين الجانبين لحل الخلافات بينهما. وقالت النائبة نرمين معروف في حديث لـ PUKmedia، السبت، ان الدستور العراقي يقر في أكثر من مادة بالحقوق المالية والاقتصادية والسياسية والقضائية والتشريعية لإقليم كردستان، وهذه الحقوق ٣ أنواع البعض منها هي حقوق حصرية لحكومة الاقليم وبإمكان الاقليم من خلال برلمانه تشريع القوانين لتفعيل هذه الحقوق او المواد الدستورية، وهناك حقوق هي من صلاحيات الحكومة الاتحادية ويجب ان تراعى حقوق الاقليم فيها ويفترض ان تضمن الحكومة الاتحادية حقوق الاقليم مثل المحافظات غير المنتظمة بإقليم مثل ما يتعلق بالموازنة العامة الاتحادية او السياسات المائية او الجمركية والنقدية والنظام المصرفي، وهناك نوع ثالث وهو حقوق تنظم بالتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم وخاصة ما يتعلق بملف النفط والغاز.

جدل كبير بين أربيل وبغداد فيما يتعلق بالحقوق

وأضافت نرمين معروف ان هناك جدلا كبيرا بين أربيل وبغداد فيما يتعلق بالحقوق التي من صلاحيات الحكومة الاتحادية ويجب مراعاة حقوق الاقليم ضمنها، والحقوق التي تنظم بالتنسيق بين الجانبين، مثل ملف النفط والغاز الذي لم يتم التوصل الى اتفاق مشترك بشأنه ولحد هذه اللحظة لم يشرع قانون النفط والغاز الاتحادي. وتابعت أن الحقوق التي هي من صلاحيات الحكومة الاتحادية ويجب مراعاة حقوق الاقليم أيضا فإن الحكومة الاتحادية ومنذ سنوات تتحجج لعدم اعطاء الاقليم حقوقه، مشددة على الحاجة كإقليم كردستان والحكومة الاتحادية لضمان حقوق شعب كردستان وتفعيل البنود الدستورية وتشريع القوانين ذات الصلة بها. وشددت نرمين معروف على ضرورة ان يكون هناك تفاهم وتنسيق وحوارات مستمرة بين الجانبين لتذليل العقبات وحل المشكلات العالقة بينهما لان البعض من هذه المشكلات لها علاقة باختلاف وجهات نظر الجانبين ولو تم مناقشتها بنيات صادقة سنصل الى حلول مرضية لجميع الاطراف.

قانون النفط والغاز العراقي.. سنوات من التأجيل والخلاف

ولا يزال الخلاف بين بغداد وأربيل على ملف النفط قضية غير محسومة منذ أكثر من عقدين، وقد دعت الولايات المتحدة، الأربعاء، الحكومتين إلى التفاوض بشأن هذا الخلاف والاستفادة من بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالمساعدة. وينص قانون النفط والغاز في العراق، الذي ينتظر التشريع في البرلمان منذ عام ٢٠٠٥، على أن مسؤولية إدارة الحقول النفطية في البلاد يجب أن تكون منطحة بشركة وطنية للنفط، ويشرف عليها مجلس اتحادي متخصص بهذا الموضوع.

لكن منذ عام ٢٠٠٣، تختلف بغداد وأربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، على موضوع إدارة حقول الإقليم

النفطية.

وتقول بغداد إن الإقليم لا يصرح بمبالغ تصدير النفط الحقيقية ولا يسلم تلك المبالغ إليها، بينما تقول كردستان إن الصادرات من الحقول النفطية في أراضيها يجب أن تخضع لإدارته، سواء من ناحية منح التراخيص للاستكشافات الجديدة، أو إدارة الحقول الموجودة أصلاً، أو التحكم في الإنتاج والتصدير للجهات التي يختارها، أو التعاقد على الشراء والتطوير.

ويشير قانون النفط الكردستاني إلى أن «وزارة النفط في الإقليم أو من تخوله تتولى مسؤولية» التنظيم والإشراف على العمليات النفطية... وكذلك كل النشاطات التي تتعلق بها من ضمنها تسويق النفط»، وأيضاً «التفاوض وإبرام الاتفاقات وتنفيذ جميع الإجازات ومن ضمنها العقود النفطية التي أبرمتها حكومة الإقليم». ويقول القانون إن للحكومة العراقية حق «المشاركة في إدارة» الحقول المكتشفة قبل عام ٢٠٠٥، لكن الحقول التي اكتشفت بعدها تابعة لحكومة الإقليم.

سبب متجدد للخلاف

ويحصل إقليم كردستان العراق على نسبة من الموازنة العراقية يمكن لحكومة الإقليم أن تنفقها على القطاعات الخدمية والتشغيلية والاستثمارية، بدون الرجوع لبغداد. وتتكفل الموازنة الاتحادية أيضاً بدفع رواتب موظفي الإقليم.

ويقول الصحفي، أحمد حسين، إن «إقليم كردستان مجبر وفق قوانين الموازنة على تسليم حصص من النفط للحكومة الاتحادية، لكن الإقليم لم يف بهذه الحصص في أي عام منذ ٢٠٠٥». ويضيف حسين لموقع «الحرّة» أن «رئيس الوزراء في حكومة ٢٠١٤-٢٠١٨، حيدر العبادي، كان أول من استخدم رواتب الموظفين الكرد للضغط على حكومة الإقليم للإيفاء بحصصها».

ولا توجد إحصائيات حكومية عن النفط المصدر من إقليم كردستان، لكن وزارة النفط العراقية نشرت تحليلاً في مايو الماضي قال إن حكومة الإقليم ارتكبت «مخالفات قانونية وإجرائية» في بيع النفط تسببت بخسائر كبيرة.

ويقول التحليل المنشور على موقع الوزارة: «تشكل العوائد المالية لحكومة الإقليم بنسبة لا تزيد عن ٨٠ في المئة كمعدل بعد استقطاع كلف الإنتاج (كلفة إنتاج برميل النفط)، بينما تشكل العوائد المالية لجولة التراخيص الأولى والثانية (أقامتها بغداد) من ٩٤/٥ في المئة إلى ٩٦/٥ في المئة، وإن كلفة الإنتاج تعادل (٤) أضعاف كلف الإنتاج في جولات التراخيص لوزارة النفط الاتحادية».

وقالت الوزارة «من جانب آخر، وقعت حكومة الإقليم على نفسها من خلال عقود المشاركة بالإنتاج التزاماً تعاقدياً بإعفاء المقاولين من الضرائب وسمحت لهم بتضخيم أرباحهم دون فرض أي نوع من أنواع الضرائب أو مشاركتهم تلك الأرباح المتضخمة وخصوصاً عند ارتفاع أسعار النفط عالمياً».

وأضافت: «كما تود وزارة النفط التوضيح بأن الإقليم لم يلتزم بالحصص المخصصة للعراق بموجب اتفاقيات «أوبك» مما انعكس سلباً على الكميات النفطية المخصصة للعراق من حقول الوسط والجنوب وبالتالي قد

انعكس سلبا على العوائد المالية للحكومة الاتحادية، رغم تحمل أعبائها بتأمين رواتب أبناء شعبها في الإقليم». ولم يرد المتحدث باسم حكومة الإقليم على اتصالات موقع «الحرّة» للسؤال عن موقف أربيل من الموضوع، ولم يرد أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في الإقليم على أسئلة الموقع. ويقول الصحفي أحمد حسين إن «غياب الشفافية والأرقام تجعل التكهنات هي السائدة في موضوع كبير وحساس»، مشيراً إلى أن «حاجة الكتل المتصارعة سياسياً في بغداد لأصوات النواب الكرد تجعل الحكومات تتغاضى دائماً عن المكاشفة بشأن ما يجري بخصوص نفط الإقليم منذ ٢٠٠٥ وحتى الآن».

دعوات لحل الخلافات

ودعت واشنطن، الثلاثاء، بغداد وأربيل لحل خلافاتهما، وخاصة النفطية. وقال متحدث في الخارجية الأمريكية لـ «الحرّة»، إن «على حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان الجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل لقضية النفط يكون مقبولاً للطرفين وتجنب اتخاذ خطوات تؤجج التوترات». وأضاف المسؤول، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن «التفويض الجديد لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» يكلفها على وجه التحديد بمساعدة الأطراف على تحقيق ذلك». ويكتسب النفط العراقي، وهو ثاني أكبر مصدر للنفط في «أوبك»، أهمية خاصة في ظل الظروف العالمية الحالية، حيث أدى الصراع في أوكرانيا وتداعيات فيروس كورونا إلى ارتفاع تاريخي في أسعار النفط الخام. ويقول المحلل والخبير السياسي، محمد نعناع، إن «الكرد كانوا لا يريدون إقرار قانون النفط والغاز مستفيدين من فقرة دستورية تغلب دساتير الإقليم على الصلاحيات الحصرية للحكومة سنوها وفقاً لقانونهم الخاص». ويضيف نعناع لموقع «الحرّة»: «لكن الآن بعد قرار المحكمة الاتحادية يحتاج الإقليم غطاء قانونياً لعقد الاتفاقيات مع الشركات الدولية التي بدأت تتخوف من الاستثمار في النفط والغاز في إقليم كردستان خصوصاً بعد إقدام الجماعات المسلحة على استهداف مواقع شركة «دانا غاز» بالتزامن مع قرار المحكمة الاتحادية بعدم مشروعية قانون الإقليم ودعوتها إلى إخضاع الثروة النفطية للحكومة الاتحادية حسب المواد ١١٠ و ١١١ من الدستور». ودعت رئيسة كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني البرلمانية، فيان خليل، إلى تشريع قانون النفط والغاز. وتأتي دعواتها عقب مبادرة لـ «الإطار التنسيقي للقوى الشيعية» لحل الانسداد السياسي الحالي في البلاد تضمنت دعوة مماثلة لتشريع القانون.

ويقول المحلل نعناع إن «الحدس الأقرب هو أن يقر القانون سريعاً بعد تشكيل الحكومة لكن بشرط وجود الديمقراطي الكردستاني فيها، بمعنى وجود اتفاقات مسبقة مضمونة للإقليم في عملية صياغة بنود القانون الجديد». لكن كفاح محمود، المحلل السياسي ومستشار الرئيس السابق لكردستان العراق مسعود بارزاني، قال لموقع «الحرّة» إنه «في الوضع الحالي فإن تشريع القانون صعب جداً بسبب التنافر السياسي الشديد، والفشل في تشكيل حكومة وطنية تتعامل مع ملفات الأزمة بثوابت دستورية تحت مظلة المصالح العليا للعراق وشعبه ونظامه الفيدرالي». وأضاف: «لا أتصور مع هذه التداعيات التوصل إلى حلول جذرية، وكل ما يمكن عمله هو ترحيل الإشكاليات وترقيعها لحين تغيير المشهد السياسي بشكل جدي».

هيمن هورامي: لا يمكن اجراء انتخابات برلمان كردستان في موعتها



أعلن نائب رئيس برلمان كردستان هيمن هورامي، أن المساعي التي بذلت لتقريب وجهات النظر بين الأطراف السياسية حول انتخابات برلمان كردستان، لم تسفر عن نتيجة تذكر، مستبعداً إمكانية إجرائها في موعدها حتى لو اتفقت كل الأطراف.

وقال هيمن هورامي، في مؤتمر صحفي السبت، إن «لدى الأحزاب رؤى مختلفة حول قانون الانتخابات، مفوضية الانتخابات ونظام الدوائر الانتخابية، ونحن في برلمان كردستان لا نريد أن نكون عاملاً لزعزعة الوضع السياسي عبر تجاهل البعد السياسي وأخذ البعد القانوني في الاعتبار فقط».

وأضاف: «كثفنا جهودنا منذ ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١، وعقدنا خلال أشهر سلسلة من الاجتماعات مع رؤساء الكتل، لكي نصل إلى نتيجة من الناحيتين السياسية والقانونية، لكننا لم ننجح».

وأشار نائب رئيس برلمان كردستان، إلى المساعي التي بذلوها مع رئاسة إقليم كردستان، ومن خلال تواصلهم مع الأحزاب السياسية بمشاركة ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة، للوصول إلى تقارب سياسي يساهم في الوصول إلى تقارب من الناحية القانونية، موضحاً: «لم يتحقق تقارب سياسي يذكر يؤدي إلى اجراء الانتخابات في الاول من تشرين الأول المقبل، من المعيب جداً للأحزاب السياسية وكل الكتل ومواطني كردستان، عدم تمكننا من اجراء الانتخابات في موعدها».

وحول النقاط التي اتفقت عليها الأطراف السياسية حتى الآن، قال هيمن هورامي: ان «هناك تقارباً حول ضرورة أن تكون الانتخابات شفافة قدر الإمكان، وأن تجري وفق سجل ناخبين تثق به أغلبية الأطراف، وهو سجل الناخبين البايومترى لانتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في تشرين الأول ٢٠٢١».

بشأن تمثيل المكونات، بيّن: «نحن في رئاسة برلمان كردستان نعتقد بأن المكونات عليها أن تقرر بنفسها سبل تمثيلها. هل تريد أن تخفض عدد ممثليها؟ هل ترغب في أن تكون كردستان دائرة انتخابية واحدة أم عدة دوائر انتخابية تتوزع على المحافظات؟ وهذه نقاط لم تحسم لحد الآن».

نائب رئيس برلمان كردستان، رأى أن «الانتخابات لا تجري وفق منطق الأغلبية والأقلية، بل تحتاج إلى نوع من التفاهم، لذا من الأفضل أن تتأجل عدة أشهر شرط أن تشارك فيها كل الأطراف وتبقى كردستان كياناً موحداً، على أن تجري بسرعة وفي وقت قصير وتؤدي إلى انقسام كردستان».

واستبعد هيمن هورامي، أن تجري الانتخابات في موعدها بقوله «حتى لو اتفقت كل الأحزاب، لا اعتقد أن بإمكان المفوضية العليا للانتخابات من الناحية الفنية، أن تجري الانتخابات في (١ تشرين الأول ٢٠٢٢)».

*روداو



التوافق والتوازن والشراكة ركائز تشكيل الحكومة المرتقبة

✽ تقرير استقصائي موسع: فريق الرصد والمتابعة

يترقب الشارع السياسي اتفاق الكتل السياسية وخصوصاً في البيت الكردي على تمرير المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، وبينما حددت مصادر المضي بالاستحقاق عقب عطلة عيد الأضحى مباشرة؛ رأى سياسيون ومراقبون أن ثلاث ركائز هي (التوافق والتوازن والشراكة) ستحكم عملية تشكيل الحكومة المرتقبة بعد تحقيق اتفاقيات ضامنة ومكتوبة.

ترجيحات بحسم منصب رئيس الجمهورية في البرلمان

هذا وبينما باتت الصورة أوضح في البيتين الشيعي والسني إزاء المضي بالاستحقاقات الدستورية والانتخابية، يبدو أن كرة الاختلاف والتباين عادت من جديد إلى البيت السياسي الكردي، فرغم التصريحات المطمئنة في الفترة الماضية، إلا أن لغة الاختلاف والإصرار على المواقف ظهرت مرة أخرى في تصريحات الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني والديمقراطي، ليكون الترشيح أن بغداد والتصويت تحت قبة البرلمان سيحسمان فوز المرشح الأوفر حظاً للمنصب. بدوره، قال عضو الاتحاد الوطني الكردستاني، غياث السورجي: إن «معظم الأطراف السياسية اتفقت على تمرير رئيس الجمهورية من خلال مجلس النواب في حال عدم اتفاق البيت الكردي على مرشح لهذا المنصب». وأضاف أن «الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي كانت لهما مباحثات قبل انسحاب التيار الصدري من العملية السياسية، من أجل حلحلة الخلافات المتعلقة باختيار رئيس الجمهورية، إلا أن الاجتماعات توقفت بعد انسحاب التيار الصدري». كما أوضح عضو تحالف الفتح علي حسين، أن «بغداد ستحسم أمر اختيار رئيس الجمهورية المقبل، في حال لم يتمكن الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي من الاتفاق على شخصية معينة وتقديمها لمجلس النواب من أجل التصويت عليها في قادم الأيام».

وقالت النائب عن الإطار التنسيقي انتصار الموسوي، إن «الجميع ينتظر تقديم الكرد مرشحهم لرئاسة الجمهورية خلال أقل من ٢٠ يوماً من أجل التصويت عليه، حيث سيعمل المجلس على اختيار أحد المرشحين في حال لم يتفق الحزبان على مرشح معين لهذا المنصب».

وقال المحلل السياسي محمود الهاشمي، في حديث لصحيفة «الصباح»: إن «التفاهات بين الإطار التنسيقي وحلفائه وصلت إلى نقطتين أساسيتين؛ الأولى أنه لا بد أن يتم الانتهاء من قرار اختيار رئيس الجمهورية، بينما يشير الكرد إلى أنه شأن كردي ويمكن أن نتفاهم عليه لاحقاً وأنه على الشيعة أن يتفاهموا بينهم على رئيس وزراء، بينما يعد ذلك مخالفاً لمنطق الدستور ومسار الاستحقاقات، حيث أن منصب رئيس الجمهورية يجب أن يمر أولاً ثم يدعو رئيس الجمهورية إلى جلسة مجلس النواب ويكلف (الكتلة الأكبر) بترشيح رئيس الوزراء وبعدها الكابينة الوزارية والمصادقة عليها».

وأضاف أن «الكرد لم يتوصلوا إلى نتيجة بخصوص منصب رئيس الجمهورية، وربما هناك رأي تم طرحه من قبل الإطار وهو أن يبقى مرشح الاتحاد الوطني برهم صالح ويبقى مرشح الديمقراطي ريبير أحمد ويتم التصويت عليهما داخل مجلس النواب، ومن يحصل على أعلى الأصوات يفوز برئاسة الجمهورية».

«الاتحاد الوطني لديه مقبولية كبيرة لدى القوى السياسية»

من جانبه أكد محلل سياسي، أهمية دور الرئيس بافل جلال طالباني والاتحاد الوطني الكردستاني في العملية السياسية في العراق، مشدداً على ان دور الاتحاد الوطني ستراتيحي في حل الازمات.

وقال المحلل السياسي ابراهيم السراج في حديث لـ PUKmedia، ان دور الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة بافل طالباني يمثل ركنا أساسيا في العملية السياسية ومركزا في حلحلة الخلافات بين القوى السياسية.

واضاف: ان الاتحاد الوطني لديه مقبولية كبيرة جداً وينظر اليه على انه كتلة سياسية معتبرة ورسينة في التعامل مع القضايا الوطنية والكتل السياسية تنظر بارتياح الى مشاركة الاتحاد الوطني فهو بات ركناً أساسياً في العملية السياسية وله دور ستراتيحي كبير جدا في حلحلة الازمة وتقريب وجهات النظر.

واوضح: الاتحاد الوطني يمثل الاعتدال وخطاً سياسياً متقدماً ورائعاً ويرتكز على مقبوليته لدى الكتل السياسية والشارع العراقي الذي ينظر إليه على أنه مكمل للعملية السياسية ولايمثل سياسات وأجندات خارجية. والمشاركة الكبيرة والسريعة والواعية للاتحاد الوطني ودوره يمثل طوق نجاة للعملية السياسية.

قوى الاطار تلوّح بالتصويت لصالح مرشح الاتحاد الوطني في حالة عدم اتفاق الكرد

هذا وجدد الإطار التنسيقي، السبت، موقفه بدعم مرشح الاتحاد الوطني لرئاسة الجمهورية أياً كان.

واعرب القيادي في الإطار محمود الحياني في تصريح، عن دعم الإطار "لمن يرشحه الاتحاد الوطني لرئاسة الجمهورية او ما يتفق عليه مع الديمقراطي على تسمية مرشح على أن يحظى بموافقة الاطار والقوى السياسية الاخرى"، مؤكداً تمسك "الاطار بالاتفاقات والشراكات مع حزب الاتحاد الوطني حتى لو تغيرت الأرقام والمقاعد".

وشدد الحياني على ضرورة أن ضرورة "مشاركة جميع المكونات في عملية إختيار رئيس الجمهورية لأن التصويت عليها يحتاج لتوفر نصاب الثلثين في البرلمان". وأكد أن "العرف السياسي السائد منذ أيام الرئيس الراحل جلال طالباني في مسألة اختيار رئيس الجمهورية هو أن يذهب المنصب للإتحاد الوطني".

من جهته أعرب العضو في الإطار محمد الصبيهود عن أمله "في دخول القوى الكردية جلسة التصويت على رئيس الجمهورية بمرشح واحد قادر على تحمل وتبني قضايا البلاد والشعب بأكملها وان يحظى بقبول سياسي داخل البرلمان". مستدركاً أنه "بخلاف ذلك فالإطار سيذهب مع مرشح الاتحاد الوطني لارتباطنا معه بتحالف استراتيجي مسبق". وكان النائب عن كتلة بدر النيابية مهدي تقي قال في وقت سابق إن "الجلسة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية ستعقد مع بداية الفصل التشريعي الجديد، ويوافق ذلك بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى"، مبيّناً أن هناك "توافق على الأمر بين الكتل والأحزاب السياسية".

ورأى تقي أن "هناك متسعاً من الوقت لتوصل الأطراف الكردية إلى توافق على مرشح رئاسة الجمهورية وبخلاف ذلك سيكون هناك أكثر من مرشح للمنصب ويبقى تصويت النواب هو الفصيل لحسمه".

هذا ولوحت حركة صادقون (التشكيل السياسي لعصائب اهل الحق) بالتصويت لصالح مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني لرئاسة الجمهورية في حالة عدم اتفاق الكرد (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني) على مرشح لرئاسة الجمهورية.

وقال المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة صادقون محمود الربيعي في بيان، انه «بعد عيد الأضحى تنتهي عطلة الفصل التشريعي لمجلس النواب وسيتم انتخاب رئيس الجمهورية».

واعرب الربيعي عن امله في أن «يصل الساسة الكرد الى اتفاق على مرشح واحد، وأن لم يتفقوا فسيذهب الاطار التنسيقي للتصويت لمرشح الاتحاد الوطني تثميناً لموقفهم الداعم والثابت خلال الفترة الماضية».

«لن نرسل وفداً إلى إقليم كردستان ما لم يتفق الإتحاد والديمقراطي»

كما كشف نائب عن الإطار التنسيقي، أن وفدهم المفاوض لتشكيل الحكومة لن يزور إقليم كردستان، ما لم يتوصل الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى اتفاق حول المرشح لرئاسة الجمهورية.

وقال النائب عن الإطار التنسيقي، علاوي نعمة البنداوي، لشبكة روداو الإعلامية، إن الإطار بانتظار أن يتوصل الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى اتفاق حول مرشح منصب رئيس الجمهورية، قبل أن يرسل وفده المفاوض إلى إقليم كردستان. وأضاف: «عندما يتفق الكرد على مرشح واحد، سيزور الوفد المفاوض للإطار التنسيقي إقليم كردستان لبحث تشكيل الحكومة».

ولفت البنداوي إلى أنهم تلقوا إشارات عن اتفاق الحزبين الكرديين حول المرشح لرئاسة الجمهورية.

عضو بالقانون: على الكرد الذهاب الى البرلمان بمرشح تسوية واحد لرئاسة الجمهورية

عضو ائتلاف دولة القانون والإطار التنسيقي حميد الزبيدي، أكد أن على الكرد الذهاب الى البرلمان بمرشح تسوية واحد لرئاسة الجمهورية، مضيفاً أن الإطار التنسيقي مع «لملمة البيت الكردي» ورسم طريقاً واضحاً لتشكيل الحكومة. وقال الزبيدي لشبكة روداو الإعلامية، ان الإطار التنسيقي رسم طريقاً واضحاً لتشكيل الحكومة من خلال البيان الصادر الذي نظّمته الكتل السياسية جميعاً بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والكتل السياسية الأخرى التي تمثل الطيف السياسي العراقي، حكومة توافقية شاملة يشترك فيها الجميع»، مضيفاً ان «الكرة بملعب المكون الكردي للتفاوض والحوار للذهاب الى بغداد بمرشح تسوية واحد لرئاسة الجمهورية»، ومؤكداً ان الإطار مع «لملمة البيت الكردي لا مع انشقاقه».

الزيادي أكد: «نحن ندعم البيت الكردي، ولدينا الكثير من الأمور التي يجب ان نبحث عنها خارج إطار رئاسة الجمهورية».

وساطة أممية لحسم خلافات البيت الكردي

هذا وتستأنف ممثلة الأمم المتحدة في العراق، جينين بلاسخت، المهمة التي كانت قد بدأتها الشهر الماضي بشأن تقريب وجهات النظر بين الأحزاب الكردية. وفيما لم يطرأ أي تقدم على ملف تشكيل الحكومة العراقية في بغداد بسبب استمرار الخلافات بين قيادات الإطار التنسيقي الشيعي، فإن الأحزاب الكردية لم تتفق هي الأخرى بشأن مرشح متفق عليه لمنصب رئيس الجمهورية الذي هو من حصة المكون الكردي. الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لجهة تقريب وجهات النظر بين الأحزاب الكردية سوف تستأنف الأسبوع المقبل، طبقاً لما أعلنه عضو برلمان إقليم كردستان عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، صباح حسن.

وفي تصريح صحافي يوم الجمعة، قال حسن إن «الأحزاب الكردية ستحاول حسم ملفات انتخابات برلمان إقليم كردستان وتثبيت موعدها، ومناقشة قانون الانتخابات والمفوضية». وأضاف أن «الاجتماع سيعقد بمقر رئاسة إقليم كردستان ورعايتها وبحضور ممثلة الأمم المتحدة جينين بلاسخت»، مؤكداً أن «هذا الاجتماع سيكون بداية لحل جميع المشاكل العالقة بين الأحزاب الكردية، وخصوصاً بين الحزبين الرئيسيين».

بارزاني.. من الدعوة لحكومة أغلبية الى التوافق

الى ذلك، أكد مسعود بارزاني ان حل المشاكل يجب ان يكون من خلال الالتزام بالدستور. جاء ذلك خلال لقائه السبت، بكتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مجلس النواب العراقي، لمناقشة الوضع السياسي وآخر الخطوات والتغيرات في العملية السياسية في العراق. وذكر بيان صادر عن مكتب مسعود بارزاني، ان بارزاني تطرق الى «الانتخابات العراقية التي جرت في تشرين الأول من العام ٢٠٢١ ونتائجها»، قائلاً: ان «إصرار الحزب وجهوده في عملية ما بعد الانتخابات كان لخدمة استقرار المواطنين وحل مشاكلهم وسبل معيشتهم».

وأكد «اننا أصحاب قضية عادلة مهما كانت المتغيرات والمعادلات السياسية»، لافتاً الى ان «حل المشاكل يجب أن يكون من خلال الالتزام بالدستور وبالبادئ الثلاثة المتمثلة في الشراكة والتوافق والتوازن، وأن تنعكس تلك المبادئ على عمل الحكومة المقبلة وعلى جميع الكتل السياسية».

الرئيس مسعود بارزاني أوضح أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس مع النزاع وتعميق الأزمة المتفاقمة، بل المهم بالنسبة له هو حماية الحقوق الدستورية وكرامة المواطنين».

وأشار خلال الاجتماع الى «التصورات والرؤيا اللازمة لتحسين عمل وأداء ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني في مجلس النواب العراقي»، مؤكداً «لأعضاء الكتلة في مجلس النواب العراقي وجوب أن يعتبروا أنفسهم خدماً للمواطنين والناخبين ومدافعين عن حقوق الشعب، وأن تكون أفعالهم أكثر من اقوالهم».

البارتني: متمسكون بمرشحنا ونتفاوض مع الاتحاد الوطني

بدوره قال النائب عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، شيروان الدوبرداني في تصريح لصحيفة (الصباح)، إن «الحزب متمسك حتى الآن بمرشحنا لرئاسة الجمهورية ريبير أحمد، والاتحاد الوطني أيضاً متمسك بمرشحه برهم صالح،

وقد بدأت المفاوضات والاتصالات لغرض التوصل إلى تسمية المرشح المقبول للمنصب ولرئاسة مجلس الوزراء». وأضاف أن «الأوفر حظاً هو مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، مع استمرار المفاوضات مع حزب الاتحاد الوطني للذهاب إلى مجلس النواب بمرشح واحد، لأن ما أكده زعيم الديمقراطي مسعود بارزاني هو أن يكون للمكون الكردي مرشح واحد، ولسنا طامعين بالمناصب في بغداد لكن هذا استحقاق انتخابي للمكون الكردي»، بحسب قوله. وفي وقت سابق، قال القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني دانا جزا: إن «الديمقراطي الكردستاني لا يخشى سيطرة الإطار التنسيقي على الأغلبية، وسيطرة الإطار التنسيقي على الأغلبية لا تعني إطلاقاً خسارة مرشحنا ربيير أحمد منصب رئاسة الجمهورية». وأضاف أن «منصب رئاسة الجمهورية استحقاقنا الطبيعي، ونتوقع أنه سيحل داخل البيت الكردي، ولن يتكرر مشهد ٢٠١٨، عندما حسم المنصب داخل البرلمان».

عضو بالقانون: السيادة حسم الأمر بالانضمام الى الإطار لتشكيل الحكومة

أفاد عضو ائتلاف دولة القانون أحمد السوداني، بأن تحالف السيادة «السنّي» حسم أمره بالانضمام الى الإطار التنسيقي لتشكيل الحكومة المقبلة، مشيراً الى ان الموقف النهائي للحزب الديمقراطي الكردستاني وبعض المستقلين مازال غير محدد.

وقال السوداني لشبكة روداو الاعلامية: «أعتقد بأن تحالف السيادة حسم أمره بالانضمام إلى الإطار التنسيقي وباقي الكتل قريبة أيضاً من الإطار التنسيقي»، مبيناً: «بقي لدينا قضية الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعض المستقلين حيث مازال موقفهم النهائي غير محدد، كما أعتقد أن رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي سيذهب مع الإطار التنسيقي».

وأوضح السوداني، ان «شروط تحالف السيادة والحلبوسي ليست تعجيزية، إنما يعتبرونها من حق المكونين السنّي والكردي، وهذا حق مشروع للأطراف جميعاً، ونحن أيضاً متساهلون مع هذه الأمور التي تخص مكوناً أساسياً معيناً في العملية السياسية»، منوهاً: «لدينا مرونة في قضية المفاوضات والتحالفات، عكس تحالف إنقاذ وطن الذي كان يصعب الأمور، وأعتقد بأن الأمور ستحسم بعد العيد».

«الإطار التنسيقي أبلغ الطرفين الكرديين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بضرورة حسم موقفهما والتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن موشح واحد لمنصب رئيس الجمهورية يتم التصويت عليه في مجلس النواب، وفي حال لم يتفق الكرد ودخلوا مجلس النواب بمرشحين، سيحسم الأمر بالتصويت، وسنصوت في الإطار التنسيقي لمرشح الاتحاد الوطني الكردستاني»، وفقاً لعضو ائتلاف دولة القانون أحمد السوداني.

المستقلون: حكومة تكنوقراط بعيدة عن المحاصصة

من جانب آخر، وفي شأن متصل بالمواقف السياسية من تشكيل الحكومة المرتقبة، قال النائب عن كتلة المستقلين، عدنان الجابري، في حديث لصحيفة «الصباح»: إن «كل الخيارات مطروحة أمام المستقلين، وهناك جملة منها تدرس في أروقتهم وأثناء لقاءاتهم وحواراتهم»، مبيناً أن «طبيعة ولادة كتلة المستقلين من الجمهور الناظم على مجمل الأوضاع السياسية في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن؛ جعلت رؤياهم تختلف تماماً عن رؤى الكتل السياسية التقليدية الموجودة على الساحة العراقية».

وأوضح أن «المستقلين يرون أنه لا بد من تشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة بعيدة عن المحاصصة وبعيدة عن الأسس والقواعد التي بنيت عليها العملية السياسية والتي فيها الكثير من الأخطاء ويجب تصحيحها».

تحالف من أجل الشعب: نرفض إعادة تجارب الفشل السابقة

ورفض تحالف من أجل الشعب المتمثل بحركة امتداد وحراك الجيل الجديد، دعوة أي جهة من شأنها إعادة تجارب الفشل السابقة في حكومات المحاصصة في كل الدورات البرلمانية السابقة.

وأكد عبر بيان، أن التحالف «يؤسس للمعارضة الحقيقية في مجلس النواب ويحتفظ بحقه في كل الأدوات التي تمكنه من أداء دوره المعارض في البرلمان». واتهم تلك الجهات في حكومات المحاصصة بأنهم كانوا جميعاً يتحدثون عن النجاح (إن وجد) ويدعونهم لأنفسهم، مبيناً أنه في حالة الفشل فإن كل طرف يتهم الآخر.

وأشار إلى أن التحالف ماضٍ في برنامجهم المعارض «ليكون بذرة التصحيح في هذه العملية السياسية التي تم تشويهها بتوزيع المغنمات على الجميع واختزال دور المعارضة المعمول به في كل الديمقراطيات العالمية الناجحة».

محمود عثمان: سياسيو العراق «ليسوا رجال دولة»

من جانبه، قال السياسي الكردي البارز والعضو السابق في مجلس النواب العراقي محمود عثمان السبت، إن السياسيين العراقيين «ليسوا رجال دولة» بسبب اخفاهم في تشكيل الحكومة الجديدة، على الرغم من مرور نحو ثمانية أشهر على الانتخابات التشريعية.

وأضاف عثمان في مقابلة مع كردستان ٢٤، أن الذي يجري في العراق «يثير الغرابة» وسط غياب الحديث عن تشكيل الحكومة بعد انتخابات تشرين الأول أكتوبر ٢٠٢١، ولفت إلى أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «ألغى» أصوات الملايين من أصوات الناخبين بعد استقالة ٧٣ من نوابه في البرلمان. وتابع «هذا النوع لا يحدث في أي بلد آخر».

وأضاف عثمان أن معارضي الصدر «لا يعرفون ماذا يفعلون» خاصة وإن الإطار التنسيقي الشيعي «لم يعدّ موحداً» بعد قرار الصدر الانسحاب. وأشار إلى أن الإطار التنسيقي يريد تشكيل الحكومة الجديدة بعد عيد الأضحى، وأردف «هم يبنون تشكيل الحكومة في أيام قلائل، لكن لن يتمكنوا من ذلك».

وقال عثمان إن الكرد والسنة باتوا «عالقين» بسبب الخلافات الشيعية - الشيعية، مبيناً أن أي حكومة تُشكّل «لن تنجح ولن تكون فعالة، لأنها لا تضم الصدريين، وبوسع الصدر إسقاطها لا سيما وأنه عرقل تشكيلها برلمانياً في السابق، والآن يمكنه القيام بذلك من خلال جماهيره في الشارع».

وأشار السياسي الكردي إلى أن الوضع «معدّ للغاية»، وليس من الواضح معرفة ما سيحدث إلا أن الفرقاء لن يعودوا إلى موضوع الانتخابات، وقال «حتى لو أجريت (الانتخابات) فلن تتغير شيئاً».

ومضى عثمان يقول «ما نراه منذ عام ٢٠٠٣ لغاية الآن يظهر أن الذين يحكمون العراق ليسوا رجال دولة، ولا يمكنهم إدارة البلاد في ظل معاناة مستمرة لشعبهم». وأضاف أنه على الرغم من دعوات الإطار التنسيقي لإشراك الصدر في الحكومة المقبلة، بيد أنه يرفض ذلك، في حين يريد رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي تشكيل الحكومة من دون الصدر.

وقال عثمان إن الحكومة المقبلة «لن تتشكل بسهولة» رغم المحاولات لتأليفها بعد العيد، وتساءل «ما الفرق بين

الوقت الحالي وبين ما بعد العيد؟»

وأشار إلى أن ساسة العراق لا ينظرون إلى شعبهم، فيما تفتقد البلاد إلى الخدمات وسط الجفاف وتفشي الفساد وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ولا تزال المعاناة مستمرة.

وعندما سُئل عن الوضع بالنسبة للکرد، قال عثمان «يتعين أن يكون الكرد موحدين، وهم ليسوا كذلك في الوقت الراهن، فكل جهة على حدة، وهذا أمر سيء جداً». ونوّه إلى أنه لا خيار آخر للکرد سوى المشاركة في الحكومة بسبب المشاكل التي تواجههم، ولا يمكن بهذه الحالة التحول إلى معارضة، كما شدد على ضرورة الالتزام بـ«التوافق والشراكة والتوازن»، وهي مبادئ يطالب بها إقليم كردستان، إلى جانب حل المشاكل المتعلقة بالمادة ١٤٠ والنفط والبيشمركة.

صالح العراقي يكشف أسباباً جديدة خلف انسحاب الصدر

من جهة أخرى كشف زعيم التيار الصدري عن أسباب أخرى خلف انسحابه من العملية السياسية. وقال صالح محمد العراقي ويزر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في بيان: «ما هي الأسباب التي دعت الصدر القائد للانسحاب من العملية السياسية وما هي النتائج ضد الخصوم».

وذكر العراقي بعضاً منها، معتبراً ان «أغلب الكتل السياسية الشيعية كان انتماءؤها (لال الصدر) اذا لم نقل جميعاً، فعرضنا عليهم مرشحاً لرئاسة الوزراء إبن مرجعهم وشهيدهم فرفضوه».

واتهم وزير الصدر بعض السياسيين بـ«خيانة الصدر، وركنوا لغيره»، مضيفاً ان «البعض يتوهم ان قرار انسحابه هو تسليم العراق للفاسدين والتوافقيين، كلا، بل هو تسليم لارادة الشعب ولقراره، وان غداً لناظره قريب». وبرر رجوع الكتلة الصدرية للانتخابات عقب انسحابها الى انه «كان من اجل امرين مهمين: الاول: التطبيع، وقد تم تجريم ذلك ولله الحمد.. الثاني: تجريم الفاحشة: (المثليين) فلنرى ما هم فاعلون؟! هل سيستون قانوناً جديداً ومُفضلاً، ولا سيما مع تصاعد الضغوطات الغربية الاستعمارية ضد المعارضين له».

ومن احدى الاسباب التي ذكرها العراقي «احراج الخصوم ممن اعتصموا ضد الانتخابات لانها مزورة، فهل سيستمررون بتشكيل حكومة من انتخابات مزورة؟ فما تكون شرعيتها؟ وهل سيتوافقون مع التطبيعيين والاماراتيين؟ وهل ستطال الانبار واربييل الصواريخ؟».

ونشر العراقي الخميس، مجموعة من الأسباب التي دعت الصدر إلى الانسحاب من العملية السياسية. وذكر العراقي في بيان صادر عنه السبت، استكمالاً للأسباب التي دعت التيار الصدري للانسحاب من العملية السياسية، ان «بين قائدنا وبين الله عهداً، وإن العهد كان مسؤولاً- أن لا يضع يديه بيد أي فاسد ولن يرجع العراق للتوافق مهما كانت النتائج».

ووصف وزير الصدر انسحاب زعيمه بـ«مثابة (انسحاب المنتصر)، والله يسمع ويرى وهو في المنظر الأعلى، اللهم فتقبل منا هذا القربان»، مضيفاً ان «الانسحاب فيه جنبه معنوية، فهو تخلّ عن الدنيا من أجل طاعة الله وحباً بالوطن». ولفت الى انه «عسى أن يكون الإنسحاب درساً للآخرين بعدم التمسك بالمال»، معتبراً ان خطوة الانسحاب «هي لإنقاذ الوطن، وكان لابد منها أمام الله وأمام الشعب.. فهل من متعظ».

واعتبر ان الإنسحاب «بمثابة استنكار واعتزال للفساد وأهل الفساد»، لافتاً الى ان «الانسحاب سيكشف حقيقة مدّعي الدفاع عن المذهب، فيا ترى ما هم فاعلون في تغييب طبقة شعبية هي الأغلب والأشجع في مقاومة الاحتلال و حرب الإرهاب والأقرب الى قلوب الشعب والمنصفين». وشدد على «لن نشاركهم مهما حدث».

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



محمد خلفان الصوافي:

تغيير في الخارطة السياسية العراقية

المزاج العام لدى المواطن العراقي.. حيث حملت نتائج الانتخابات مفاجآت سياسية تحولت فيما بعد إلى قنابل ملغومة.. إذ عكس تصويت الناخب العراقي رغبة قوية في التجديد وتغيير الوجوه التقليدية التي

كشفت الأزمة السياسية، التي يعيشها العراق منذ الانتخابات البرلمانية أكتوبر الماضي، عن تغييرات مهمة في الواقع السياسي العراقي منذ ٢٠٠٥. ومن بين ملامح كثيرة لتلك التغييرات يبرز اختلاف

لا تنتمي إلى التصنيفات التقليدية التي تغلب الطائفية عليها بالأساس.

أما الأحزاب الجديدة فهي ليست طائفية، بل يمكن القول دون مبالغة إنها لا تنتمي إلى توجه سياسي أو أيديولوجي محدد.. فهي لم تبدأ مباشرة كأحزاب أو تنظيمات سياسية، وإنما نبعت في تطور تدريجي من رغبة بعض الناشطين المستقلين في ممارسة دور سياسي لا يتقيد بالقيود الطائفية ولا بالحسابات السياسية التقليدية ولا حتى بالمصالح الاقتصادية.

فعلى وقع التظاهرات الشعبية، التي اكتسبت مع الوقت زخماً سياسياً، تشجع بعض أولئك المستقلين وترشحوا في الانتخابات البرلمانية. وبالفعل حصلوا على عدد مقاعد لا بأس به في ظل طغيان الكيانات السياسية الكبيرة المدعومة داخليا وخارجيا.

أما تنظيمياً، فتمثل الأحزاب والكيانات السياسية المستحدثة روحاً جديدة بدأت تسري في أوصال الشارع السياسي العراقي.. بعد أن أكد العراقيون بوضوح رفضهم لكل الطبقة السياسية التقليدية، وذلك بأشكال متنوعة.. بدأت بالاعتصامات الطويلة والاحتجاجات الشعبية التي وصلت إلى ذروتها في أكتوبر ٢٠١٩ ولا تزال تطل برأسها من حين إلى آخر.. ووصلت حالياً إلى تغيير السلوك التصويتي للعراقيين في الاستحقاقات السياسية، قياساً على ما حملته الانتخابات البرلمانية الأخيرة من نتائج مفاجئة.

الدلالة المهمة في ذلك أن التغيير الحاصل في مواقف الشارع العراقي بدأ ينعكس بدوره في تغيير موازٍ لآليات العمل السياسي، أبرز مؤشراتهُ هو تلك

تحتل صدارة المشهد العراقي منذ عقدين.

لكن يجب قبل الأخذ بنتائج الانتخابات البرلمانية كمؤشر إلى التغيير ومداه، إدراك أن هناك شريحة مجتمعية وسياسية قاطعت هذه الانتخابات، وبالتالي لا تزال الخارطة السياسية العراقية مفتوحة على مزيد من التغيير وإعادة التشكيل، خاصة إذا لقي من قاطعوا الانتخابات مُحفزاتٍ على العودة إلى الساحة السياسية.. وهو احتمال قائم بقوة، خصوصاً في ظل الحراك السياسي المستمر، سواء من جانب الكتل السياسية التقليدية، مثل التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر، والذي انسحب من مجلس النواب العراقي وترك

الساحة السياسية أمام احتمالات مفتوحة، أو من جانب المستقلين والكيانات السياسية الجديدة.

فبعد ثمانية أشهر من ذلك الاستحقاق الانتخابي المهم، بدأت بصمات التحول في

اتجاهات الناخبين تظهر بشكل واضح على الخارطة السياسية، وتحديدًا ما يتعلق بالتنظيمات والكيانات السياسية، بعد تغير الأوزان النسبية للتيارات السياسية والقوى المجتمعية، والذي كان أشبه بالانقلاب في التركيبة السياسية داخل البرلمان الجديد.

باختصار، يمكن القول إن الخارطة السياسية العراقية قد تغيرت، أو بشكل أدق هي قيد التغيير والتحول.. ولم تعد كما كانت قبل سنوات بل وقبل شهور فقط.

ومن أهم ما يجب رصده في الخارطة السياسية العراقية الراهنة ظهور أحزاب وكيانات سياسية جديدة

من أهم ما يجب رصده في الخارطة السياسية العراقية الراهنة ظهور أحزاب جديدة لا تنتمي إلى التصنيفات التقليدية

مفتوحة على الاحتمالات كافة، بعد انسحاب نواب التيار الصدري من البرلمان.. وبعد الجلسة الاستثنائية العاجلة التي عقدها البرلمان لمنح مقاعد الصديين إلى المرشحين البدلاء، فإن مصير التيار الصدري ربما لا يتغير من منظور الحضور الشعبي في الشارع، لكنه بالتأكيد سيأخذ موقعا مختلفا كتنظيم سياسي.. خصوصا في ظل ما هو معروف عن مقتدى الصدر من تحركات مفاجئة وردود فعل غير متوقعة.

الشاهد أن الصديين، الذين تحولوا بين عشية وضحاها من أغلبية برلمانية إلى موقع المعارضة ومن خارج البرلمان، سيظلون رقما صعبا في المعادلة السياسية، سواء كانوا داخل أو خارج البرلمان، فلن يتغير هذا الوضع كثيرا.. فقد غادر «الصدر» البرلمان، لكن لم يغادر الشارع العراقي.

وفي ظل عجز أي من القوى السياسية الأخرى عن بناء أغلبية سياسية واضحة وقوية لا داخل البرلمان ولا خارجه، ربما يفاجئ الصديين الجميع بالتواصل والتنسيق مع المستقلين وبعض القوى السنية والكردية، ويصير للصدر وتياره كلمة قوية في الحياة السياسية داخل البرلمان، حتى وهو خارجه. وما لم تبادر القوى السياسية الأخرى إلى مواكبة التغيير في مزاج الشارع وتلبية متطلباته البعيدة تماما عن الطائفية، فإن المشهد السياسي العراقي كله معرض لتحولات جذرية لن تقتصر على أزمة تشكيل الحكومة وتكليف رئيس لها ولن تقف عند جدران البرلمان.

*العين الاخبارية

التنظيمات والأحزاب الجديدة، بعيدا عن القوى السياسية التقليدية. والدليل على ذلك أن تلك التنظيمات الجديدة يتبنى معظمها مواقف الحراك السياسي الشعبي، وبعد النتائج الانتخابية المباشرة التي حققتها هذه التنظيمات، يجري حاليًا تأسيس كتل شبابي مدني جديد في جنوب العراق، خصوصا في النجف.. ويجري الأمر نفسه على نطاق أوسع في مناطق غرب وشمال العراق.. ما يعني أن معظم مناطق العراق -ربما باستثناء بغداد ومحيطها- صار الناشطون والمدافعون عن المواطنة العراقية يعملون بجد من أجل الانتظام في كيانات سياسية وجزئية.

وفي ذلك مغزى عميق بالنسبة لعلاقة الخارطة السياسية بالواقع المجتمعي، وهو أن مطالب الشارع العراقي ستجد من ينقلها ويبلورها على الساحة السياسية بشكل منظم.

والمتوقع أن تتطور الخارطة السياسية باتجاه مزيد من التعبير التنظيمي عن رأي الشارع، خاصة في ظل حضور المستقلين بشكل واضح في البرلمان واحتمالات بناء جسور بينهم وبين تلك الأحزاب الجديدة.. فضلا بالطبع عن إمكانية انفتاح الأحزاب والكيانات القديمة على الشارع ولو بقدر.. وذلك لمحاولة تعويض خسارة الرصيد الشعبي الذي مُنيت به القوى التقليدية في الانتخابات.

الملمح الأخير، الذي سيكون له دور كبير في تشكيل الخارطة السياسية العراقية في المستقبل القريب، هو ما ستؤول إليه لعبة التحالفات المتغيرة، والتي صارت



جميل عودة:

حقوق ذوي ضحايا سبايكر..

*مركز آدم لحقوق الانسان

مناسبة مرور ثمان سنوات على أبعث جريمة ضد الإنسانية ارتكبتها عناصر الإرهاب التكفيرية المتمثلة المعروفة بتنظيم «داعش» الإرهابي وعصابات نظام البعث البائد أصدر مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات تقريره الآتي ليكون شاهدا على «جريمة العصر».

1. قاعدة سبايكر

- قاعدة جوية عملاقة ومحصنة بقوة انطلاق الصواريخ والطائرات.
- تقع قرب تكريت، مركز م محافظة صلاح الدين في العراق.
- عُرفت قبل ٢٠٠٣ بـ(قاعدة الصحراء الجوية)
- وُسِّمَت بعد ٢٠٠٣ بـ(قاعدة سبايكر الجوية) نسبة إلى(سكوت سبايكر) وهو طيار بحري أمريكي قُتل خلال حرب الخليج الثانية.
- وُسِّمَت بعد جريمة سبايكر بإسم (قاعدة اللواء الطيار الشهيد ماجد عبد السلام التميمي)

٢. خروج الجنود من القاعدة

- وقت دخول تنظيم داعش لمدينة الموصل، كان في قاعدة سبايكر نحو (٤٠٠٠) جندي وضابط.
- في يوم ١٢/ حزيران ٢٠١٤، خرج عدد كبير من الجنود والضباط من القاعدة:
- إما أنهم خرجوا من تلقاء أنفسهم، وبلا أوامر (كما يقول القادة العسكريون في القاعدة)
- إما أنهم منحوا إجازة لمدة (١٥) يوماً للذهاب إلى عوائلهم (كما يقول بعض الجنود الناجين) وإن بوابة القاعدة فتحت بقرار من قيادتها، ولم تكن (داعش) وصلت إلى تكريت وقتذاك.
- خرج الجنود للعودة إلى منازلهم بملابس مدنية، غير عسكرية، ولم يكونوا مسلحين، لأنهم لم يخرجوا للقتال.

٣. خروج الجنود من القاعدة

- ساروا أفواجا في الطريق العام في انتظار أي وسائل نقل تقلهم لمرايب الحافلات أو الى مكان قريب من بغداد.
- خرجت لهم سيارتان تحملان ١٠ مسلحين يقودهم نجل السبعاءوي، وأقنعوهم بأنهم يريدون مساعدتهم، وأنهم ليسوا مع (داعش)، وإنما من عشائر تكريت، وطلبوا منهم السير خلفهم لتوفير حافلات تقلهم إلى بغداد، وهذا ما فعله الجنود.
- خلال ذلك وصل عدد آخر من المسلحين، وهم ليسوا من (داعش)، وأمرهم أن يضعوا أيديهم فوق رؤوسهم وصعدوا سيارات حمل مكشوفة لينقلوهم إلى القصور الرئاسية، (٥٦) قصرا، في منطقة العوجة (قصور صدام حسين سابقا) في تكريت وبدأت هناك عملية الإعدامات الجماعية بهم فور وصولهم.
- في اليوم التالي دخل تنظيم داعش مدينة تكريت فاستكملوا عمليات إعدام الضحايا.

٤. من هم الجناة؟

- مسلحون من بقايا النظام البائد (اليوم الأول)
- أبناء بعض العشائر (اليوم الأول)
- عناصر من تنظيم داعش (اليوم الثاني)

٥. من هم الضحايا؟

- جنود
- ضباط
- مدنيون

٦. عدد الضحايا

- هناك أكثر من قول في عدد ضحايا سبايكر
- ١٥٦ ضحية
- ١٧٠٠ ضحية
- ٢٠٠٠ ضحية
- أكثر من ٢٥٠٠ ضحية

١. وزارة حقوق الإنسان الملغاة:

إن «الحصيلة النهائية لإعداد المفقودين في مجزرة قاعدة سبايكر وسجن بادوش بحسب الاستثمارات الالكترونية المتوفرة على موقع الوزارة والتي ملئت من قبل ذوي المفقودين من جميع محافظات العراق بلغت:

- ٢١٤٧ مفقودا توزعوا بواقع:
- ١٦٦٠ شخصا من قاعدة سبايكر
- ٤٨٧ و شخصا من سجن بادوش

٢. وزارة الصحة أعداد الضحايا حسب وزارة الصحة:

بلغ عدد ضحايا مجزرة قاعدة سبايكر حسب وزارة الصحة العراقية نحو (١٩٠٧) ضحية.

- ٣٨٣ محافظة ذي قار
- ٣٨٢ محافظة بابل
- ٢٩٢ محافظة بغداد
- ٢٥٢ محافظة الديوانية
- ١٣٢ محافظة كربلاء
- ١١٩ محافظة ديالى
- ٩٩ محافظة النجف
- ٦٨ محافظة المثنى
- ٨ محافظة واسط
- ٦٢ محافظة صلاح الدين
- ٧١ محافظة كركوك
- ٦١ محافظة ميسان
- ١ محافظة البصرة
- ٧ محافظة اربيل
- ٢ محافظة الانبار

٧. مكان ارتكاب الجريمة

- القصور الرئاسية
- مناطق أخرى

٨. كيفية ارتكاب الجريمة

- قتل بالرصاص
- ذبح بالسكين
- دفن الضحايا، وهم أحياء

٩. مكان الجثامين

- مقابر جماعية في القصور الرئاسية
- رمي الجثامين في نهر دجلة

١٠. الإجراءات الرسمية قبل التحرير

- غرفة علميات الأمانة العامة لمجلس الوزراء:
- استقبال بلاغات عائلات المفقودين على الخط الساخن (١٦٠)
- إنشاء قاعدة بيانات عن المفقودين، حيث تسلمت غرفة العلميات أكثر من (٢٠٠٠) بلاغ فقدان.
- عقد اجتماعات تداولية مع القيادات الأمنية في محافظة صلاح الدين، وعدد من شيوخ عشائر الم محافظة.
- لقاء عدد من المقاتلين الناجين من المجزرة، وقد بلغ عدد الناجين رسمياً (٣٦)
- وتسيرهم إلى قاضي تحقيق محكمة التحقيق المركزية لتدوين إفاداتهم.

١١. الإجراءات الرسمية قبل التحرير

- لجان عمل مشتركة:

١. وزارة الصحة والدفاع وحقوق الإنسان الملغاة، عقدت خلالها عدد من اللقاءات.
٢. تشكيل فريق عمل مشترك لزيارة عائلات المفقودين في بغداد والمحافظات، الغرض منها سحب عينات دم حفظ لدى دائرة الطب العدلي، لمطابقتها مع العينات التي ستسحب من جثث المغدورين بعد العثور على المقابر الجماعية.

١٢. الإجراءات الرسمية بعد التحرير

- فريق عمل فتح المقابر: بتاريخ ٢٠١٥/٤/١، توجه فريق عمل من وزارتي الصحة وحقوق الإنسان الملغاة، بإشراف وتنسيق مباشر من غرفة عمليات الأمانة العامة لمجلس الوزراء، للمباشرة بفتح المقابر الجماعية داخل منطقة القصور الرئاسية.
- تم خلالها فتح (١٠) مقابر جماعية، رفعت منها (٦٠٢) جثمان.
- أحيلت الرفات إلى دائرة الطب العدلي لغرض إجراء عمليات المطابقة.
- كما تم اصطحاب عدد من المجرمين المنفذين إلى المنطقة لإجراء عملية كشف الأدلة، بالتنسيق مع جهاز مكافحة الإرهاب.

١٣. توقف أعمال البحث

- توقفت أعمال البحث عن جثامين الضحايا لأسباب:
- عدم توفير التخصيصات المالية.

- إلغاء وزارة حقوق الإنسان.
- توقف دور غرفة عمليات الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

١٤. بدأ العمل مجدداً

- بعد سنة تقريبا، أعيد العمل بعد:
- إضافة مؤسسة الشهداء إلى فريق عمل وزارة الصحة.
- الحصول على تمويل من المنظمات الدولية والمحلية (الصليب الأحمر الدولي، اللجنة الدولية للمفقودين، والهلال الأحمر العراقي).
- تم خلالها فتح (٦) مقابر إضافية، ليصبح عدد المقابر المفتوحة (١٦) مقبرة.
- تجاوز عدد الحالات المرفوعة إلى أكثر من (١٠٠٠) جثة، تم تسليم أكثر من (٧٥٠) جثة إلى ذويها.

١٥. مطالب ذوي الضحايا

- تقدم ذوي الضحايا بعدد من المطالب، وهي:
- معرفة مصير أبناءهم من خلال:
- استمرار مؤسسة الشهداء بعمليات البحث والتنقيب عن رفات الضحايا.
- استكمال وزارة الصحة عمليات مطابقة الحمض النووي.
- معاقبة الجناة الفاعلين.
- محاسبة المسؤولين المقصرين.
- تدويل قضيتهم كجريمة ضد الإنسانية.
- تخصص مقبرة للضحايا كجزء من رد الاعتبار لهم. وكمعلم يبقى شاهدا على فداحة تلك الجريمة.
- أن يستقبل القضاء العراقي جميع ذوي الضحايا، ويساعدهم على استكمال الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة لحصول الوفاة.
- أن تعلن الجهات الأمنية والعسكرية، فضلا عن اللجان التشريعية نتائج تحقيقاتها بهذا الشأن، على الرأي العام.

١٦. النتائج النهائية

وزارة الدفاع: بينت وزارة الدفاع الآتي:

- عدد ضحايا جريمة سبايكر، المسجلين لدى الوزارة (١٩٧٢) ضحية من ضباط، وموظفين، ومراتب.
- عدد الضحايا الذين عثر على رفاتهم (٧٥٣) رفات، وجرى إصدار شهادة وفاة لهم، وإكمال تحويلهم إلى

صفة (شهداء).

- عدد الضحايا الذين لم يعثر على رفاتهم (١٢١٩) مفقود من (ضباط، موظفين، مراتب) وهؤلاء مازالوا بصفة (مفقودين)، ولم تصدر لهم شهادة وفاة، ولم تحول صفتهم إلى صفة (متوفين) ثم إلى صفة (شهداء).
- صدور إعلان فقدان لـ (١٢١٩) مفقود، بتوقيع السيد رئيس الوزراء، بصفته وزير الدفاع وكالة، لغرض استكمال الإجراءات القانونية في محاكم الأحوال الشخصية، وتحويل صفتهم من صفة (مفقودين) إلى صفة (متوفين).
- يتقاضى ذوي الضحايا، البالغ عددهم (١٢٣٥) ضحية، ممن أنجزت معاملاتهم التقاعدية، راتباً تقاعدي من هيئة التقاعد الوطنية.

١٧. النتائج النهائية

وزارة الدفاع: بينت وزارة الدفاع الآتي:

- (٥) ملايين دينار عراقي، لكل عائلة ضحية، تسلمت جثمان ابنها.
- جرى صرف مبلغ (١٠) ملايين دينار، لكل عائلة ضحية، تحولت صفته من (مفقود) إلى (شهيد)، كقراءة فاتحة باسم (رئيس الوزراء ووزير الدفاع).
- حل مشكلة بعض فروقات الرواتب الناجمة عن استقطاع مخصصات الخطورة والطعام.
- توجيه ذوي (المفقودين) ممن صدر إعلان الفقدان بحقهم بالتوجه إلى المحاكم لتغيير صفة الضحايا من (مفقودين) إلى (متوفين) للحصول على حقوقهم المالية بشكل كامل.
- حصل غالبية ذوي الضحايا في المحافظات على قطعة أرض، عدا محافظة بغداد.
- حصل ذوي الضحايا في بعض المحافظات على مبالغ مالية من المحافظين أو مجالس المحافظات.

١٨. النتائج النهائية

- مؤسسة الشهداء: بيت مؤسسة الشهداء الآتي:

- عدد المقابر المفتوحة في القصور الرئاسية (١٧) مقبرة.
- جرى تخصيص مبلغ مليار دينار لغرض التنقيب عن المقابر الأخرى.
- شمول ذوي ضحايا سبايكر، ممن حولت صفتهم من (متوفين) إلى صفة (شهداء) بالحقوق والامتيازات على وفق أحكام قانون مؤسسة الشهداء رقم ٢ لسنة ٢٠١٦

وزارة الصحة: بينت وزارة الصحة الآتي:

- عدد الجثامين التي عثر عليها في (١٧) مقبرة جماعية، داخل القصور الجماعية، بلغ (١٢٣٧) جثمان.
- جرى تسليم (٧٣٤) جثمان إلى ذويهم.

- مازال (٥٠٣) جثمان قيد المطابقة لغاية ٢٠١٩.
- جرى استلام (٦٣) جثة انتشلت من النهر عن طريق مراكز الشرطة في مدينة سامراء، وظهر بعد إجراء الفحص الانثروبولوجي وفحص الحمض النووي وتدقيق بياناتهم من قبل وزارة الدفاع إنهم من شهداء سبايكر.

هيئة التقاعد العامة: بينت هيئة التقاعد الآتي:

- جرى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز المعاملات التقاعدية لعوائل شهداء سبايكر في بغداد والمحافظات، من خلال تشكيل فريق عمل جواله لزيارة بيوت عوائل الشهداء كافة.
- جرى تسليم الهوية التقاعد، والبطاقة الذكية إلى ذوي الشهداء، في اليوم نفسه.
- جرى تسليم المستحقات التقاعدية لذوي الشهداء كافة.
- عدد المعاملات التقاعدية المنجزة لذوي شهداء سبايكر (١٣٩٣) معاملة تقاعدية.

مجلس القضاء الأعلى: بين جلس القضاء الأعلى الآتي:

- أجاز الإجراءات القانونية لذوي الضحايا، ممن راجعوا محاكم الأحوال الشخصية،
- فتح تحقيق جنائي بشأن الشكاوى المقدمة من ذوي الضحايا بحق من ارتكبوا الجريمة.
- صدور أحكام الإعدام بحق عدد من المجرمين، وتنفيذها.
- المباشرة باستكمال إجراءات تحويل الضحايا من صفة (مفقودين) إلى صفة (متوفين) بعد إصدار إعلان الفقدان عن وزير الدفاع.

١٩. التحديات والمشكلات:

- مازال نحو (٧٣٥) جثمان لم يعثر عليه -بعد- ولا يوجد تحديد رسمي لمقابر جديدة.
- مازال نحو (٥٠٣) جثمان قيد المطابقة، لدى وزارة الصحة.
- مازال نحو (١٢١٩) ضحية، بصفة (مفقودين) ولم يجر تحويل صفتهم إلى (متوفين)
- مازال نحو (٧٣٧) ضحية، لم تنجز معاملاتهم التقاعدية لدى وزارة الدفاع.
- مازال عدد من ذوي الضحايا لم يستلموا مبلغ (٥) ملايين، ومبلغ (١٠) ملايين، ومبلغ فروقات المخصصات.
- مازال عدد من ذوي الضحايا لم يستلموا قطعة أرض -تحديدا- في محافظة بغداد.
- مازال عدد من الجناة أحرارا، سواء داخل العراق أو خارجه.
- ولا تزال الجريمة قائمة لعدم الاقتصاص من الجناة ولعدم إنصاف ذوي الضحايا.



شوان زنكنة:

هكذا أرى قانون «الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية»

قرّر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية التاسعة المنعقدة في ٢٠٢٢/٣/٨ ما يلي: الموافقة على مشروع قانون «الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية»، وإحالته إلى مجلس النواب، استناداً إلى أحكام المادتين: ٦١/ البند أولاً، و٨٠/ البند ثانياً، من الدستور العراقي.

تمهيد

يبدو أن ارتفاع أسعار النفط الذي سيتسبب بمكاسب غير متوقعة تبلغ ٢٥ مليار دولار خلال الستة أشهر القادمة على حدّ قول السيد وزير المالية العراقي، قد نزل كالغيث على حكومة تصريف الأعمال الحالية، بعد تأخر تشكيل الحكومة الجديدة نتيجة الانسداد السياسي، والتي تعاني من عدم وجود موازنة مصادقة من مجلس النواب، فتحفظت لإصدار قانون يؤهلها التصرف بفروقات النفط غير المحسوبة في الموازنة العامة، إضافة إلى تخويلها الاقتراض وقبول الهبات والإعانات، وغيرها، وذلك كدبير مؤقت للموازنة العامة القادمة. وأياً كان الدافع لدى حكومة تصريف الأعمال في اتخاذ قرار بهذا الشكل، فإن الواقع يفرض نفسه عليها، فهي من جهة تعاني من أزمة إنفاق، ومن جهة أخرى وردّتها مكاسب من فروقات أسعار النفط، فهي مضطرة إلى أن تنصرف، وهي على المحكّ الآن، هل تحسن التصرف أم تُسيء؟

القانون كما أرى

بغض النظر عن الأسباب الموجبة لاتخاذ هذا القرار، فهو حقاً قرارٌ مثير للجدل، ويوحى بأنه قد صدر على عجل ولغاية تكتيكية، مما يجعل الشبهات تحوم حوله، وليس هذا موضوع مقالتي، وإنما سأتناول الموضوع من الناحية الاقتصادية البحتة، البعيدة عن السياسة وتناقضاتها، وسأحصر رأبي أساساً في بنود القرار، وكما يلي:

١- يجب فصل هذا القانون ومحتوياته عن الموازنة العامة، واعتباره دائماً ومستقلاً وليس مؤقتاً وريفاً للموازنة العامة، وذلك لأهميته وشدة الحاجة إليه في ظل الأزمات الاقتصادية الحالية.

٢- إنشاء حساب خاص ومستقل من قبل وزارة المالية باسم: «دعم الأمن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر»، خطوة في غاية الأهمية، وهي ضرورية ومنسجمة مع التطورات الاقتصادية العالمية، إذ يجب على الحكومات العراقية أن تضع خطاً حقيقياً وفعّالاً لتحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الجوع، وهذه الخطوة هي أولى الخطوات الصائبة بهذا الاتجاه (المادة ١ من القرار).

٣- حدّد القرار طرق تمويل هذا الحساب، وهي تلك الطرق التقليدية المعروفة، والمذكورة في (المادة ٢ من هذا القرار)، وهي: الأموال الزائدة عن إجمالي النفقات، والمنح والإعانات والمساعدات، والقروض، وأرى هنا أنه يجب إضافة طرق تمويلية غير تقليدية إلى هذا الحساب، والتي تتشكّل، حسب منظوري مما يلي:

أ- تحويل أذونات وسندات الخزنة الأمريكية التي يملكها العراق والتي تفوق ٢٠ مليار دولار إلى سبائك ذهبية وخبزها لدى البنك المركزي بعد قيدها في هذا الحساب ليتّم صرفها ضمن هذا القانون عند الضرورة الملحة.

ب- سحب كلّ الأصول والأموال العراقية المستثمرة في الخارج، أو المُودعة لدى البنوك العالمية، وتصفيّة كلّ المشاريع الاستثمارية العراقية في الخارج، وتحويل هذه الأموال إلى سبائك ذهبية، وخبزها في البنك المركزي العراقي، وقيدها في هذا الحساب، وجعلها تحت تصرف السيادة الوطنية، تحوطاً من احتمالية حجزها أو صعوبة سحبها في حال تأزم الأوضاع.

ج- تأسيس نافذة خاصة في هذا الحساب، مهمتها جمع أموال الزكاة، والصدقات المحلية والعالمية، وأموال الأوقاف، على أن تتشكّل لجنةً شرعيةً تشرف على أعمال هذه النافذة، وتتابّع صرف مواردها في وجوهها الشرعية.

٤- في المادة ٣ من القانون، حدّد القانون أوجه صرف أموال هذا الحساب، ويبدو أنّ أوجه الصرف هذه توحى باستغلال الحكومة لهذا الحساب في تمويل الموازنة أكثر من استخدامها في الأمن الغذائي، وأرى أن تمويل الموازنة من هذا الحساب ليس بالخيار الكفوء، ناهيك عن أنه سيفتح باباً شاسعاً للفساد، لذلك، يجب حصر أوجه الصرف في تأمين الغذاء وحماية المواطن من الغلاء والجوع فقط، وإلغاء كلّ أوجه الصرف الأخرى المذكورة في القانون.

وأقترح أن تكون أوجه الصرف من هذا الحساب كما يلي:

أ- الصَّرفُ في تحسين وتنويع وزيادة كميات البطاقة التموينية وبالتعاون مع وزارة التجارة، بحيث تتوفَّر الحدُّ الأدنى للعائلة الواحدة، وسينعكس هذا التحسين على تخفيض الطلب في الأسواق، وبالتالي تخفيف وطأة التضخُّم وإيقاف سرعته، كما يجب حذف مادة الطحين من البطاقة التموينية، وذلك لعدم جدواها، والتعويض عنها بوجه الصَّرف المذكور في الفقرة ب من هذه المقترحات.

ب- إلغاء مادة الطحين من البطاقة كلياً، والتعويض عنها من خلال توزيع كميات الطحين هذه على الأفران بأسعار رمزية، وذلك لتخفيض سعر الخبز إلى المستويات الدنيا التي تتناسب مع مستوى دخل العوائل الفقيرة، وكذلك تأسيس خطِّ إنتاج للخبز من خلال تشغيل النساء في البيوت لإنتاج الخبز من الطحين المُسلَّم إليهن واستلام الخبز وبيعه في الأسواق، أو بأيِّ أسلوب آخر يمكن أن يؤدي إلى توفير الخبز الرخيص وتوظيف العمالة النسوية العاطلة، وسوف يكون لهذا الأسلوب تأثير مباشر على التضخُّم والعمالة والتنمية.

ج- شراء مفردات الحصة التموينية من داخل العراق، ما أمكن ذلك، وتشجيع الإنتاج المحلي من خلال الدَّعم بالمنح والقروض، والتعهد بالشراء لتغطية البطاقة التموينية بسعر مناسب للمنتج، وسيترتب على هذا الإجراء آثار إيجابية على التضخُّم والعمالة وتحقيق الأمن الغذائي الذاتي من خلال تطوير الزراعة والصناعات القائمة عليها.

د- عدم صرف أيَّة مبالغ نقدية من هذا الحساب للعوائل الفقيرة، لأنها ستكون حتماً مبالغ صغيرة جداً وغير مجدية لتلك العوائل، بينما لو تمَّ صرفها وفق الفقرات أعلاه فسيكون أكثر كفاءة ونفعاً، ناهيك عن أن مقترح الصرف النقدي، مقترح سياسي يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية، ولا علاقة له بالاقتصاد والتنمية ومعالجة الفقر.

هـ- يقوم مجلس النواب بدعم هذا الحساب، من خلال مراقبته له، ومتابعة عمليات التمويل والصرف فيه، وإصدار القوانين الخاصة بتسهيل أنشطته إذا تطلب الأمر ذلك.

الخاتمة

هذه هي خلاصة منظوري الاقتصادي، المهني والموضوعي، في هذا القانون: إنَّ صدوره في هذا الظرف الاقتصادي العصيب الذي يجتاح العراق والعالم صائبٌ وضروريٌّ، على أن يكون الحساب الخاص بالأمن الغذائي المؤسَّس وفق هذا القانون حساباً دائماً ومستقلاً عن الموازنة العامة، وتكون مهمته معالجة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في التنمية الوطنية، ويتمُّ تشغيله بشكل مهني رزين بعيداً عن التأثيرات السياسية، الداخلية والخارجية، ويكون تحت الرقابة البرلمانية.

*موقع كورديو(الاتحاد الاسلامي في كردستان)

المرصد التركي و الملف الكردي

بيان موجز عن لقاء الرئيس بايدن مع الرئيس التركي



* البيت الأبيض

تتاح لنا الفرصة.

الرئيس أردوغان: مرحبا سيدي الرئيس. أود أن أنوه بشكل خاص إلى أنه يسعدني جدا أن نلتقي بعد فترة طويلة. ستكون قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي نحضرها ذات جدول مواعيد حافل، كما أنها ستكون مهمة، وستتواصل الأنشطة غدا. ونحن نعتقد أننا سنتمكن بفضل جهودك من العودة إلى بلداننا برضا كامل والكثير من المهام. ونحن نعتقد كما الولايات المتحدة أن ريادتكم في هذا المجال ستكون حاسمة من حيث تعزيز حلف الناتو من أجل المستقبل، كما ستحمل مساهمة إيجابية جدا في العملية بين أوكرانيا وروسيا.

إن الصراع بين روسيا وأوكرانيا والتطورات السلبية لناحية إخراج الحبوب من الموانئ الأوكرانية والتطورات ذات الصلة بالنفط والغاز الطبيعي تتطلب منا العمل معا لتسوية الخلافات بشكل نهائي.

أمل وأصلي أن نتمكن من تحقيق موازنة للدبلوماسية بغية زراعة نتائج إيجابية، وبخاصة فيما يتعلق بالحبوب. ثمة دول محرومة من الحبوب وسنقوم بفتح الطرق لإتاحة الوصول إلى الحبوب التي هي بحاجة إليها. شكرا.

الرئيس بايدن: ويعود الفضل في ذلك إلى قيادتكم إلى حد كبير. شكرا، أعني فعلا ما أقوله. شكرا.

التقى الرئيس جوزيف بايدن في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٢ مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على هامش قمة الناتو. ورحب الرئيس بايدن بإبرام الاتفاق الثلاثي بين تركيا وفنلندا والسويد، الذي مهّد الطريق للحلفاء لدعوتهم للانضمام إلى الناتو. وناقش الطرفان دعمهما المستمر لأوكرانيا في دفاعها ضدّ العدوان الروسي، وتناولا أيضا أهمية إزالة العقبات التي تضعها روسيا أمام تصدير الحبوب الأوكرانية. إلى ذلك، تطرّق الرئيسان أيضا إلى ضرورة الحفاظ على الاستقرار في بحر إيجه وسوريا. وجدّد الرئيس بايدن رغبته في الحفاظ على علاقات ثنائية بناءة بين البلدين، واتفق الطرفان على أهمية استمرار المشاورات الوثيقة بين حكومتيهما.

تصريحات الرئيسين قبل اجتماعهما الثنائي

الرئيس بايدن: يسعدني أن أراك مرة أخرى يا سيدي الرئيس، وشكرا لأنك بذلت جهدا للحضور. أود أن أشكرك بشكل خاص على ما قمت به إزاء فنلندا والسويد والعمل المذهل الذي تقوم به في محاولة لإخراج الحبوب من أوكرانيا وروسيا. أنت تقوم بعمل مذهل. أود أن أشكرك وأرغب في أن نتحدث عن هذه المسائل عندما



حزب العمال الكردستاني: خطوات توسيع الناتو إعلان عداً للشعب الكردي

سنوات النضال من أجل الديمقراطية والانسانية

كبير بحق الشعب السويدي وبحق الذين يثقون به. إن الاتفاق الحاصل في اجتماع الناتو المنعقد في مدريد هو بمثابة تأييد للمجازر وسياسات الإبادة التي ترتكبها الدولة التركية ضد الشعب الكردي منذ سنوات طويلة. الدولة التركية التي استعمرت كردستان بعد اتفاقية لوزان، وتفرض الإبادة والمجازر على الكرد في أرضهم، إن الشعب الكردي وانطلاقاً من توجهه الفكري وتنظيمه العالي يقوم بفرض الديمقراطية. لا توجد قوة في العالم يمكنها التغلب على هذا الشعب. ولا يمكنها منع انهيار الدولة التركية جراء نضال الشعب الكردي، لذلك فإن الدولة التركية تفكر بإبادة الكرد عبر دعم ومساندة القوى الدولية. منذ عام ١٩٨٥ قدم حلف الناتو كل أشكال الدعم للدولة التركية. ورغم هذا الدعم فإن نضال حرية الشعب الكردي وصل إلى الذروة. يوجد مئات الملايين من أصدقاء الشعب الكردي في جميع أرجاء العالم بما فيها فنلندا والسويد. الشعب الكردي وأصدقائه سوف يصعدون من نضالهم من أجل الديمقراطية في مواجهة كل من يدعم سياسات الدولة التركية الرامية إلى إبادة الشعب الكردي.»

وكالة فرات

أصدرت لجنة العلاقات الخارجية في حزب العمال الكردستاني بياناً كتابياً بصدد موافقة دولة الاحتلال التركية على انضمام كل من فنلندا والسويد إلى حلف الناتو خلال الاجتماع الذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد. وجاء البيان «من أجل الشعب والمرأة والإنسانية المتقدمة» على النحو التالي: «إن مساومة الناتو على مكتسبات وقيم وحرية ونضال الشعب الكردي، في سبيل توسعها هو بمثابة إعلان العدا من جانب الناتو ضد الشعب الكردي. إن الاتفاق الحاصل بتاريخ ٢٨ حزيران في العاصمة الإسبانية مدريد بين السلطة الفاشية القاتلة وعدوة الديمقراطية، الدولة التركية من جهة ودولتي السويد وفنلندا اللتين تعتبران ممثلتين للديمقراطية، لا يعبر سوى عن الازدواجية وعن حالتهما المشينة. إنه بمثابة انكشاف وفضح الوجه الحقيقي لما يسمى بنظام الديمقراطية الغربي. إنه تجاهل للقرار الذي اتخذته الحزب الديمقراطي الاشتراكي السويدي القاضي بمساندة الشعب الكردي، وأثبت أنه يمكن المساومة على كل شيء في سبيل المصالح. إن هذا القرار هو إجحاف



د.محمد نور الدين :

قراءات في الاتفاق الثلاثي: «الناتو» أوقع بتركيا

مكاسب مهمة لتركيا، بخلاف «الناتو». وتحديث صحيفة «صباح» عن عودة الرئيس رجب طيب إردوغان إلى بلاده «ظافراً»، فيما اعتبرت «حرييات» أن ما جرى يشكل «انتصاراً» لتركيا. وفي موازاة هذا الاحتفاء، كانت صحيفة «سوزجي» تقول «(إننا) خُدعنا مرة أخرى»، وصحيفة «قرار» تحكي عن «العقدة التي حُلَّت بمكالمة هاتفية (من جو بايدن)». وكتب سادات إرغين، في «حرييات»، أن الاتفاق الثلاثي «سمح بتخطي أزمة كبيرة كان يمكن أن يواجهها حلف شمال الأطلسي»، على افتراض أن الأخير كان يمكن أن يقع في «أكبر فشل له في تاريخه، لو لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق، ولكن الأمن العالمي أمام زلزال كبير لو رُفضت عضوية السويد وفنلندا، في ظلّ الهجوم الروسي على أوكرانيا». وبحسب هذا الكاتب، يمثل الاتفاق «انتصاراً» من وجهة النظر

انقسمت الآراء في تركيا حول الاتفاق الثلاثي الذي رفعت بموجبه الأخيرة «الفيتو» عن انضمام السويد وفنلندا إلى «حلف شمال الأطلسي»، في مقابل «تعهدات» غير مُلزمة، طالما لم توفَّق عليها الولايات المتحدة، وفق رأي بعض المحللين، وإن كان عدّها آخرون «انتصاراً» صافياً لأنقرة. إلا أن معارضي الاتفاق رأوا فيه «خدعة أطلسية» أوقعت تركيا في الفخّ، بمجرد مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي، جو بايدن احتفت الصحافة التركية الموالية بالاتفاق الثلاثي الموقع في مدريد، بين تركيا والسويد وفنلندا، والذي رفعت أنقرة بموجبه «الفيتو» عن انضمام هذين البلدين إلى «حلف شمال الأطلسي»، في مقابل وقف دعمهما للمنظمات «الإرهابية» التي تُقاتل تركيا. من جهتهم، انتقد المعارضون الاتفاق الذي لم يحمل أيّ

الإرهابية. لكن أنقرة عادت وبدلت رأيها، لتوضع الخطة موضع التنفيذ.

٤- والحالة الأخيرة، كانت تراجع تركيا عن استخدام حقّ النقض الذي هدّدت به لمنع السويد وفنلندا من الانضمام إلى الحلف.

ورأت «آيدنلق» أن هناك ميلاً خاصاً لدى دول الحلف إلى الأرمن واليونان، بتأثير اللوبيين اليوناني والأرمني، وأن لديها قناعة بأنه يمكن «إقناع» تركيا، في النهاية، لتراجع عن موقفها. وفي الصحيفة نفسها، قال مصطفى إيلكير يوجيل إن «تركيا تُغضب الولايات المتحدة من جهة، وتساعد على تقوية حلف شمال الأطلسي من جهة ثانية، علماً أنه ليس من حلفٍ أطلسي مستقلٍ من دون أمريكا. ومن دون علم البنتاغون، لا يطير عصفور واحد داخل الحلف. تكبير الأطلسي هو تكبير للولايات المتحدة. لقد قسّم الحلف يوغسلافيا، واعتدى على ليبيا، واحتلّ أفغانستان، وعينه الآن على روسيا والصين وتركيا. لم يقصف الأطلسي موسكو ولا بكين، ولكنه قصف عبر جماعة فتح الله غولن إسطنبول في محاولة الانقلاب الفاشلة». وبحسب الكاتب نفسه، فإن إردوغان يساهم في توسيع «الأطلسي» وتقويته، و«إذا كان ما حصل في مدريد انتصاراً لتركيا، فلماذا يقهقه جو بايدن إذا؟ الأمر لم يكن نصراً بل غفلة».

ويضيف محمد علي غولر، في صحيفة «جمهوريات»، إلى قائمة «تنازلات» تركيا، ما حصل في عام ٢٠٠٩، عندما وافق حزب «العدالة والتنمية» على عودة فرنسا إلى الجناح العسكري للحلف، على رغم أن الرئيس الفرنسي في حينه، نيكولا ساركوزي، كان يناهض تركيا التي كانت

التركية، «وهو مهمّ، لكنّ التطبيق هو الأكثر أهمية». في المقابل، استحضر معارضو الاتفاق سوابق تاريخية لم تستطع فيها تركيا الاستمرار إلى ما لا نهاية في مقاومة رغبات الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، رأى توفيق كادان، في صحيفة «آيدنلق»، أن «دعاة الأطلسي في تركيا لطالما حاججوا بأن حقّ النقض يعطي بلدهم وزناً كبيراً داخل الحلف، سيخسره لو خرج منه»، لافتاً إلى أن أنقرة «لم تستطع استخدام هذا الحقّ ولو لمرة واحدة في القرارات المصيرية، ودائماً ما كانت ترضخ للضغوط الامريكية». ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال سوابق عديدة:

١- في عام ١٩٧٤، اعترضت اليونان على موقف «الناتو» «المتساهل» مع الغزو التركي لقبرص، وانسحبت - احتجاجاً - من الجناح العسكري للحلف. وبعد ذلك، في عام ١٩٧٧، قرّرت العودة إليه، لكنّها اصطدمت بـ«الفيتو» التركي. غير

أن القائد العام لـ«الأطلسي» «أقنع» قادة انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، برفع «الفيتو»، وهو ما حصل في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٠.

٢- في عام ٢٠٠٩، أرادت الولايات المتحدة تعيين رئيس الوزراء الدنماركي، أندريس فوغ راسموسين، المؤيد لـ«حزب العمّال الكردستاني»، أميناً عاماً للحلف. وعلى رغم اعتراضها، «اقتنعت» تركيا لاحقاً بالخيار الامريكي.

ad

٣- في عام ٢٠١٩، رفضت تركيا الموافقة على خطة «الأطلسي» الخاصة بالبليطيق وبولندا، ما لم يُدرج الحلف «قوات حماية الشعب» الكردية في قائمة المنظّمات

تركيا لم تحصل من خلال الاتفاق على أي تعهدات أو ضمانات بتطبيقه

أن السلطة تعمل على إظهار الاتفاق في مدريد على أنه انتصار، لكن تركيا لم تحصل من خلاله على أيّ تعهّات أو ضمانات بتطبيقه. واللافت، بحسبه، أن الاتفاق جاء بعد اتصال بين بايدن وإردوغان، مشيراً إلى أنه يعتقد أن «تركيا لم تكتب الاتفاق، بل كُتب من قِبَل، وبلغه مركزاً». وحول تأثيره على العلاقات التركية - الامريكية، لا يتوقع لوغ أوغلو أن ينعكس تحسناً ملموساً في العلاقات الثنائية، إذ إن «تركيا بموقفها هذا، ربّما حالت دون توسيع الشقاق مع امريكا، لا أكثر ولا أقلّ». في المقابل، توقع لوغ أوغلو «برودة» في العلاقات التركية - الروسية، نتيجة توسيع «الأطلسي»، وقال إن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، غير راضٍ إطلاقاً عن الموقف

التركي، مرجّحاً أن ينعكس ذلك رفضاً روسياً صارماً ضدّ أيّ عملية عسكرية تركية في شمال سوريا.

وتذكّر صحيفة «جمهورييات»، في تحليل لها، بأن هذه

هي المرّة الرابعة على الأقلّ التي يدلي فيها إردوغان بتصريحات حادّة، ومن ثم ينقلب عليها. حصل ذلك مع الصحافي الألماني من أصل تركي، دينيز يوجيل، الذي اعتُقل بتهمة التجسس والإرهاب عام ٢٠١٧، لكنّ تدخلاً ألمانياً أطلق سراحه؛ ومع الراهب الامريكي، أندرو برونسون، الذي اعتُقل بالتهمة نفسها، ثمّ ضغط دونالد ترامب مهّداً بتدمير الاقتصاد التركي، فأطلق سراحه؛ وأيضاً في قضية مقتل جمال خاشقجي عام ٢٠١٨، حيث تراجع إردوغان عن كلّ اتهاماته، وسلّم الملفّ إلى السلطات السعودية.

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

هي الأخرى تفرض مقاطعة على البضائع الفرنسية. وفي عام ٢٠١٦، وفي وقت كانت فيه العلاقات التركية - الإسرائيلية في الحضيض، وافق إردوغان على فتح مكتب لإسرائيل في مقرّ «الناتو». ووفق غولر، فقد كان «متوقّعاً» أن تتخلّى تركيا عن حقّ النقض ضدّ انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف، «لكن ليس بهذه السرعة». وتابع: «عندما ندقّق الآن في بيان مدريد الثلاثي، فإن أنقرة لم تحصل على أيّ التزام فعلي من الدولتين بتطبيق الاتفاق»؛ إذ يصنّف الاتفاق الثلاثي «العمال الكردستاني» منظمّة إرهابية، لكنه لا يفعل ذلك مع «وحدات حماية الشعب»، مكتفياً بوصفها بـ«المنظّمات»، متسائلاً: «لماذا هذا التمييز؟ لأن الولايات المتحدة لا ترى في

الوحدات الكردية منظمة إرهابية. ولماذا يشير البيان إلى جماعة فتح الله غولر بأنها (المنظمّة المعرّفة بالإرهابية في تركيا) فقط؟». التعهّات المتبادلة، بحسب

هذا الكاتب، «ليست متكافئة. أحد الطرفين استوفى الشرط (دخول السويد وفنلندا الحلف)، والطرف الثاني لم يستوفه. وإذا لم تلبّ استوكهولم وهلسنكي شروط أنقرة، فهل يمكن سحب العضوية منهما؟ حلف شمال الأطلسي غير ملزم بالاتفاق لأنه ثلاثي، وإن اجتمعت الوفود برعايته. هذا هو الفخّ الذي نصبه الأطلسي لتركيا». واعتبر غولر أن «القضية الاستراتيجية كانت، منذ البداية، توسيع الأطلسي، فيما دغم المنظمات الإرهابية من عدمه مسألة تكتيكية. لذلك، كان على تركيا ألاّ تشتترط على السويد وفنلندا قطع دعمهما للإرهاب، بل أن تقطع الولايات المتحدة دعمها لهذه المنظمات».

من جهته، رأى السفير المتقاعد، فاروق لوغ أوغلو،



حسني محلي:

اتصال هاتفي وصورة.. إردوغان يرضخ لمطالب بايدن

التي أعلنت هي الأخرى «أن أردوغان تحدّث هاتفياً إلى الرئيس بايدن».

إردوغان تحدث غير مرة عن سبب الاعتراض التركي على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الأطلسي. هدّد وتوعد كل الأطراف، وقال في ٢٩ أيار/مايو: «المسلم لا يلدغ من جحر مرتين، وما دام طيّب أردوغان رئيس الجمهورية التركية، فإننا لن نوافق قطعاً على انضمام الدول المؤيِّدة للإرهاب (السويد وفنلندا) إلى الحلف الأطلسي».

المعارضة شكّكت آنذاك، بل استهزأت بكلام أردوغان الذي كرّره مرات عدة في مناسبات مختلفة، وذكّرت بجملة مماثلة له تحدث فيها عن الراهب الأمريكي برونسون، إذ

كما كان مرجحاً (مقالي بعنوان «تركيا والحلف الأطلسي.. ماذا يريد أردوغان من بايدن؟») تراجع أردوغان عن موقفه الراض لانضمام السويد وفنلندا إلى حلف الأطلسي بعد مكالمة هاتفية أجراها مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، ووعده بأن يلتقيه على هامش القمة الأطلسية في مدريد، وهو ما تحقق له، ليقول الإعلام الموالي له معلقاً على صورة اللقاء: «بايدن رضخ لمطالب أردوغان».

البيان الصادر عن البيت الأبيض لم يوضح إذا كان بايدن هو الذي اتصل بإردوغان أو العكس، واكتفى بالقول إن بايدن «تحدّث - spoke» إلى أردوغان هاتفياً، وهي الحال بالنسبة إلى البيان الصادر عن الرئاسة التركية

قد يحاول إردوغان موازنة الثقل المصري بمزيد من التنازلات لامريكا والغرب

إن البيان الختامي بين إردوغان وقادة الدولتين وبحضور الأمين العام لحلف الأطلسي لم يتضمن أي فقرة، ولا أي بند واضح بخصوص تلبية الشروط التركية، إذ اكتفت السويد وفنلندا «بتعهداتهما» منع أي نشاط لحزب العمال الكردستاني التركي والاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري وجماعة فتح الله غولن في أراضيهم، من دون أن تقدّم أي ضمانات واضحة ومكتوبة، وهو ما أشارت إليه زعيمة «الحزب الجيد» مارال آكشانار التي قالت في خطابها، الثلاثاء، أمام الكتلة البرلمانية لحزبها: «بعد انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف، كيف لإردوغان أن يحاسبها إن تهزّبت من تعهداتها التي وردت في البيان المشترك؟».

ونشرت شبكات التواصل الاجتماعي النص الكامل للبيان مع صورة من القمة الثلاثية، وظهر فيها إردوغان بملامح متشائمة، وهو ما عدته المعارضة استسلاماً منه لضغوط الرئيس بايدن، باعتبار أنه لن يكون هناك أي ضمانات لعود فنلندا والسويد باتخاذ مواقف عملية ضد حزب العمال الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري وجماعة الداعية غولن، وهو ما قد تتجاهله سلطات الدولتين المذكورتين بعد انضمامها إلى الحلف، وهذا ما فعلته وتفعله سائر الدول الأعضاء في الحلف، ولها جميعاً علاقات مباشرة وغير مباشرة بحزب العمال الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري وجماعة غولن، وفي مقدم هذه الدول امريكا زعيمة التحالف، وألمانيا زعيمة الاتحاد الأوروبي، ومعها فرنسا أيضاً.

قال في 8 كانون الثاني/يناير 2018: « ما دامت هذا الروح في هذا الجسد، وما دام هذا الإنسان الفقير المتواضع (يقصد نفسه) في السلطة، فلن يستطع أحد أن يأخذ هذا الإرهابي (الراهب برونسون) مني أنا».

كما هي الحال في المثل الشعبي القائل: «كلام الليل يمحوه النهار»، نسي إردوغان ما قاله عن برونسون حتى بعد تهديده الأول، فأمر بتخلية سبيله في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ليغادر تركيا بعد يوم واحد، ويلتقي الرئيس ترامب في البيت الأبيض، ويعبّر عن امتنانه لدوره في إخراجه من السجن. وكتب ترامب في حسابه في «تويتر» في 10 تشرين الأول/أكتوبر مخاطباً إردوغان: «إذا لم تُخلّ سبيل برونسون فوراً، فسوف أدمرك وأدمّر اقتصاد بلدك»، وهو ما كرّره نائبه بانس ووزير خارجيته بومبيو أيضاً.

وفي 14 نيسان/أبريل 2017 قال إردوغان: «ما دمت في السلطة، فلن نسلم الإرهابي والجاسوس دانيز يوجال إلى ألمانيا»، وكرر ذلك في غير حديث. وفي 16 شباط/فبراير 2018، خرج يوجال، وهو مراسل صحيفة «دي فلت» الألمانية، من السجن، وغادر تركيا في اليوم نفسه على متن طائرة خاصة بعد يومين من لقاء المستشارة ميركل رئيس مجلس الوزراء آنذاك بن علي يلدرم في برلين.

المعارضة التي تنشر باستمرار الفيديوهات الخاصة بأقوال إردوغان السابقة المتعلقة برونسون ويوجال ومحمد بن سلمان ومحمد بن زايد والسياسي و«إسرائيل» وغيرهم، كدّبت في الوقت نفسه مساعي إردوغان لتبرير موافقته على انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي.

هل تواجه طهران وموسكو مثل هذا الاحتمال وهو وارد في أي لحظة؟

إردوغان غير مرة، وقال إنها دولة الإرهاب والإجرام، وكذلك موافقة إردوغان على انضمام «إسرائيل» إلى الحلف الأطلسي بصفة مراقب في أيار/مايو ٢٠١٦. تذكر المعارضة الرئيس إردوغان بما قاله عن محمد بن سلمان في قضية الصحفي جمال خاشقجي، ثم كيف توسل إليه لمصالحته عندما التقاه في جدة، ثم استضافه في أنقرة، وعلى أعلى مستوى، بعد أن سلّمه ملف الجريمة. ويبقى السيسي الحلقة الأخيرة في استدارات الرئيس إردوغان، الذي لم يعد يرفع شعار رابعة، وأوقف نشاط الإخوان المسلمين في إسطنبول، وهو ما فعله مع حماس، وكل ذلك لكسب وده والمصالحة معه، لأنه يعرف جيداً أنه، أي السيسي، هو الأقوى إقليمياً ودولياً بفضل الدعم السعودي والإماراتي والإسرائيلي، بل وحتى الأمريكي والأوروبي، له.

قد يحاول إردوغان موازنة الثقل المصري هذا بمزيد من التنازلات لأمريكا والغرب، وذلك باتخاذ بعض الإجراءات في سوريا وليبيا والعراق والقوقاز وآسيا الوسطى والبحر الأسود ليؤدي ذلك إلى مزيد من الفتور، وربما التوتر (إذا طلب إليه ذلك) مع إيران وروسيا، وهو ما ستكشفه الأيام القليلة المقبلة (في انتظار مصير مباحثات النووي الإيراني وقمة بايدن في جدة في ٢٥ تموز/يوليو) التي سنرى فيها: هل تواجه طهران وموسكو مثل هذا الاحتمال وهو وارد في أي لحظة؟ وكيف؟!

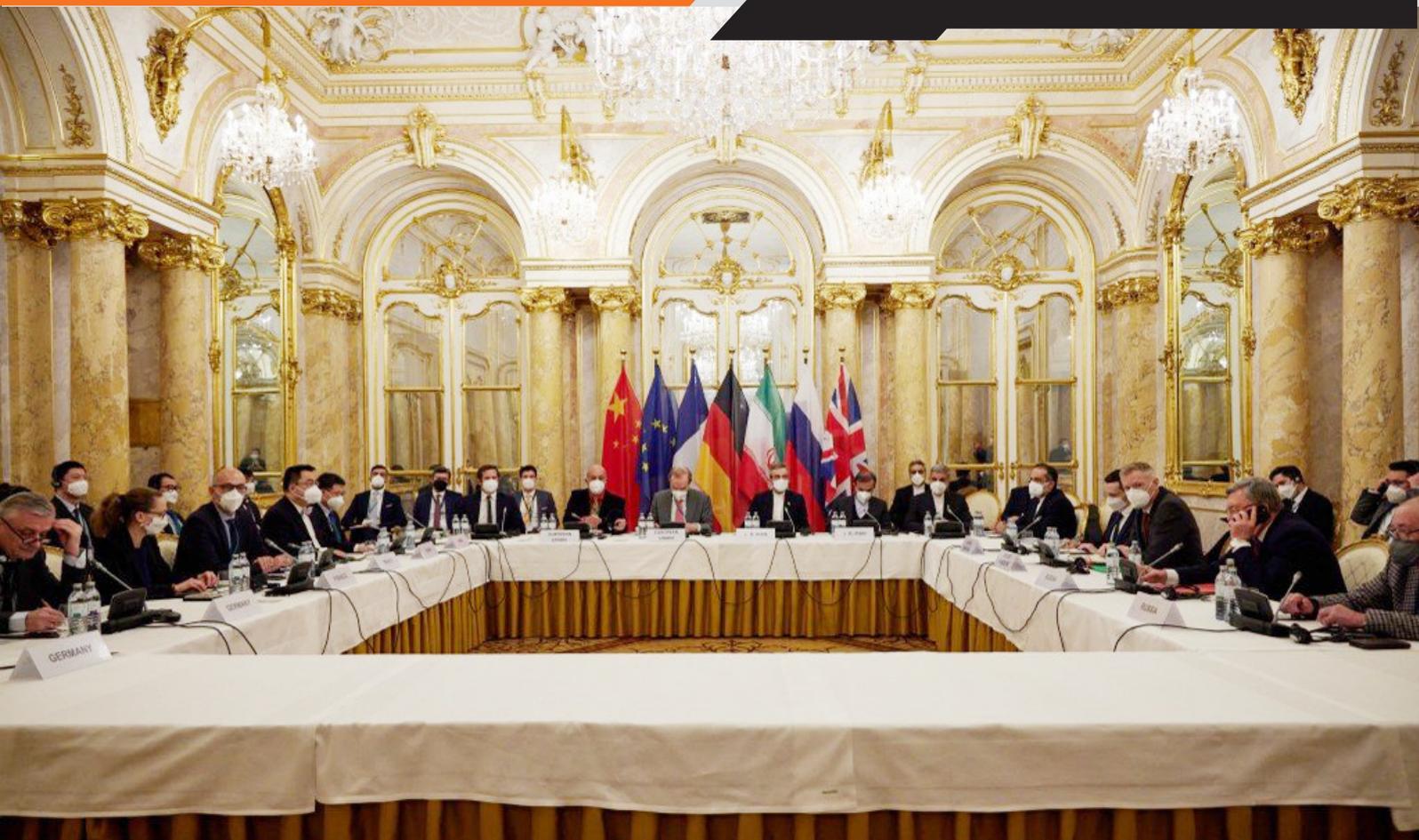
*المبادين.نت

يفسر ذلك الفتور، بل التوتر، الذي بدا واضحاً على ملامح إردوغان وماكرون في لقاءهما القصير على هامش أعمال القمة الأطلسية، مع التذكير بأن واشنطن تقدّم جميع أنواع الدعم لوحدة حماية الشعب الكردية، الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، والتي تحظى أيضاً بدعم معظم الدول الأوروبية التي يتولى خبراء من بعضها تدريب مسلحي هذه الوحدات، وتحصل على دعم مالي وعسكري من الجميع، وفي مقدمتها فرنسا، التي استضافت قيادات هذه الوحدات في قصر الإليزيه غير مرة.

ولا ننسى أن زعيم الإرهابيين، وفق وصف إردوغان، وهو فتح الله غولن، يعيش في أمريكا برعاية وحماية من الاستخبارات الأمريكية، وكوادره بمعظمهم هناك، فيما آخرون يعيشون في ألمانيا ودول أوروبية أخرى، وهو ما يذكرنا بمصالحة إردوغان لمحمد بن زايد الذي سبق لوزير الداخلية سليمان صويلو، ومعه الإعلام الموالي لإردوغان، أن اتهمه بدعم محاولة الانقلاب الفاشلة، وتمويلها في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ وذلك بالتنسيق والتعاون مع أمريكا.

كما هدد وتوعد إردوغان بن زايد بعد أن وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ على اتفاقية التطبيع مع «تل أبيب»، واستنفر بدوره كل إمكاناته للتطبيع معها باتصالاته المتكررة مع هرتسوغ الذي استضافه إردوغان في أنقرة في ٩ آذار/مارس في احتفال كبير، مع التذكير بإغلاق ملف سفينة مرمرة نهاية ٢٠١٨ في مقابل ٢٠ مليون دولار تبرّعت بها «تل أبيب» التي هدّدها وتوعدّها

المرصد الإيراني



خطوات واشنطن للتعامل مع طهران في حال فشل التوصل لاتفاق نووي

فالي نصر، إن زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الشرق الأوسط المقررة هذا الشهر تأتي في لحظة حساسة وسط محاولات أخيرة لإحياء الاتفاق النووي. ومؤخراً سرّعت طهران برنامجها النووي وباتت قريبة من أن تصبح دولة على عتبة نووية، بالمقابل زادت إسرائيل من وتيرة استهداف إيران سواء من خلال عمليات اغتيال

عدد تحليل نشرته مجلة «فورن أفيرز» الأمريكية الخطوات التي يجب على الولايات المتحدة أن تتخذها في حال فشلت محادثات العودة للاتفاق النووي مع إيران. وقال التحليل الذي كتبه كل من المستشارة في مركز الحوار الإنساني ومقره سويسرا فاريا فانتابي والأستاذ في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز

إدارة الرئيس جو بايدن تسعى للعودة الى الاتفاق

الإيراني بأكمله. شملت هذه الاستراتيجية، بحسب التحليل، عمليات تخريب واغتيالات وحرب إلكترونية وهجمات ضد أفراد عسكريين إيرانيين وبنية تحتية، بالإضافة إلى شن هجمات ضد وكلاء طهران في العراق ولبنان وسوريا. النهج الجديد، الذي يتجاوز استهداف المنشآت النووية للتركيز بشكل أوسع على النظام الإيراني ذاته، كان أقل قابلية للتنبؤ به وأكثر عدوانية وأكثر تعقيدا من الحملات الإسرائيلية السابقة، وفق التحليل. ويؤكد أن الجهود الأمريكية ستكون حاسمة خلال الأسابيع المقبلة لمنع حرب الظل بين إيران وإسرائيل من الخروج عن السيطرة، حيث يمكن أن تنفجر الهجمات المتصاعدة من قبل إسرائيل والوكلاء الإيرانيين في مواجهة أكبر، مما يوجب التوترات من بلاد الشام إلى شبه الجزيرة العربية.

من شأن هذا التصعيد أن يطيل أمد الأزمات السياسية في العراق ولبنان، وحتى في اليمن الذي يشهد هدنة هشة، وكذلك إعادة إشعال الصراع في سوريا. ويبين التحليل أن هذا يعني أن الولايات المتحدة ستراجع للخلف وتجبر على التعامل مع المنطقة في الوقت الذي ترغب فيه في التركيز على روسيا والصين. لتجنب هذه النتائج، يجب على إدارة بايدن وضع

طالت شخصيات أمنية بارزة أو علماء نوويين أو عبر زيادة التنسيق الأمني مع الدول العربية لمواجهة أنشطة طهران. يرى التحليل أن هذه التطورات تعمل على تقويض خطط واشنطن الخاصة بالشرق الأوسط والمتعلقة بالعودة للاتفاق النووي، مشيرا إلى أنه وفي حال فشلت في ذلك فيبدو أنها مستعدة لتبني نهج إسرائيل الحالي لاحتواء إيران. ويتابع التحليل أن هذا النهج يستلزم من واشنطن تشديد الخناق الاقتصادي حول عنق إيران من خلال إجبارها على الخروج من سوق النفط. ويعني ذلك أن الولايات المتحدة ستدعم إسرائيل في تنفيذ هجمات داخل إيران وفي جهودها لنسج تحالف من الدول العربية لاحتواء طهران، وفقا للتحليل.

الأخطبوط الإسرائيلي

لطالما تعهدت إسرائيل بأنها لن تسمح لإيران بأن تصبح قوة نووية، وتعتقد تل أبيب أن العودة إلى الاتفاق النووي سيمنح إيران المزيد من الموارد لمواصلة طموحاتها النووية والإقليمية. تبنت إسرائيل مؤخرا استراتيجية «الإخطبوط» الرامية ليست فقط لتقويض جهود توقيع اتفاق نووي مع طهران وتخريب البرنامج النووي الإيراني، ولكن تقويض النظام

على الولايات المتحدة أن تضع خطوطا عريضة لاستراتيجية استقرار الشرق الأوسط

«المحادثات غير المباشرة في الدوحة انتهت» و«نشعر بخيبة أمل لأن إيران رفضت، مرة أخرى، الاستجابة بشكل إيجابي لمبادرة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لم يتم إحراز أي تقدم».

وأضاف أن المحادثات فشلت لأن «إيران أثارت نقاطا لا علاقة لها بخطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي لاتفاق ٢٠١٥) وهي لا تبدو مستعدة لاتخاذ القرار الجوهري بشأن ما إذا كانت تريد إحياء الاتفاق أم دفنه». وأتى تصريح المتحدث الأمريكي بعيد إعلان منسق الاتحاد الأوروبي في المفاوضات مع إيران إنريكي مورا أن محادثات الدوحة لم تسفر عن «التقدم» الذي يأمله الاتحاد.

وانسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق حول الملف النووي الإيراني في عهد رئيسها السابق دونالد ترامب وأعدت فرض عقوبات اقتصادية على طهران. وردت إيران ببدء التراجع عن كثير من التزاماتها الأساسية، أبرزها مستويات تخصيص اليورانيوم.

وتسعى إدارة الرئيس جو بايدن للعودة الى الاتفاق، معتبرة أن هذا المسار هو الأفضل مع الجمهورية الإسلامية رغم إغرابها عن تشاؤم متنام في الأسابيع الأخيرة.

«مجلة فورن أفيروز» الأمريكية

خطوط حمراء مع الحكومة الإسرائيلية والإصرار على حدود الهجمات الاستفزازية، يقول التحليل.

وكذلك يجب على الولايات المتحدة أن تضع خطوطا عريضة لاستراتيجية استقرار الشرق الأوسط، لا تستند فقط إلى الاحتواء والمواجهة مع إيران أو تأمين خفض قصير الأجل لأسعار النفط، بل انشاء إطار دائم لمنع الصراع.

يعتقد كاتب التحليل أن الطريقة الأكثر فعالية للقيام بذلك هي إبرام صفقة نووية جديدة مع إيران، ربما لن تحقق ما يكفي لإرضاء إسرائيل، ولن توقف أنشطة الحرس الثوري الإيراني ووكلائه في المنطقة، لكنها، مع ذلك، ستبقي على موقفها تجاه برنامج إيران النووي بطريقة تجعل التحرك الإسرائيلي العاجل غير ضروري.

وهذا من شأنه أن يقلل من احتمالية قيام إيران بأعمال انتقامية في المنطقة، بما في ذلك ضد الناقلات ومنشآت النفط، والتي يمكن أن تهدد أسواق الطاقة العالمية.

وكانت الولايات المتحدة أبدت، الأربعاء، «خيبة أملها» لعدم إحراز «أي تقدم» في المفاوضات غير المباشرة التي جرت بينها وبين إيران منذ الثلاثاء في العاصمة القطرية بهدف إحياء الاتفاق الذي أبرم في ٢٠١٥ في فيينا حول البرنامج النووي الإيراني.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن



واشنطن تشعر بـ«خيبة أمل» بشأن المحادثات مع إيران

مسؤول أمريكي يوضح الأسباب

أكبر لإعادة التوصل إلى اتفاق رئيسي بشأن منع الانتشار وإعادة الاستقرار الإقليمي إلى المسار الصحيح». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: «أوضحنا، في الدوحة، كما في السابق، استعدادنا لإبرام وتنفيذ اتفاق بسرعة بشأن العودة المتبادلة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة على أساس ما يقرب من عام ونصف من المفاوضات». وأضاف: «لكن إيران أثارت في الدوحة، كما في السابق، قضايا لا علاقة لها كلياً بخطة العمل الشاملة المشتركة، وبيدو أنها ليست مستعدة لاتخاذ قرار جوهري بشأن ما إذا كانت تريد إحياء الاتفاق أو دفنه». وفي المقابل، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، عبر حسابه على تويتر، إن المحادثات كانت «مكثفة»، وأضاف: «إيران قدمت أفكارها ومقترحاتها، كما قدم الجانب الآخر ملاحظاته»، مضيفاً أن مورا والمفاوض الإيراني على باقري «سيظلان على اتصال فيما يتعلق بمواصلة المحادثات والمرحلة المقبلة».

CNN*

قال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية، يوم الأربعاء، إن المحادثات غير المباشرة بين مسؤولين أمريكيين وإيرانيين في العاصمة القطرية الدوحة، بهدف إنقاذ الاتفاق النووي المبرم مع طهران، انتهت دون إحراز أي تقدم. وأضاف المسؤول أن المحادثات، التي توسط فيها الاتحاد الأوروبي «ما زالت في مكانها، وهو ما يعني في هذه المرحلة تراجعاً». وأكد متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن المحادثات انتهت، وقال: «بينما نشعر بالامتنان الشديد للاتحاد الأوروبي على جهوده، نشعر بخيبة أمل لأن إيران فشلت، مرة أخرى، في الاستجابة بشكل إيجابي لمبادرة الاتحاد الأوروبي وبالتالي لم يتم إحراز تقدم». وقال إنريكي مورا، المسؤول البارز في الاتحاد الأوروبي، يوم الأربعاء، عبر حسابه على تويتر: «كان هناك يومين مكثفين من المحادثات غير المباشرة في الدوحة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)». وأضاف: «لسوء الحظ، لم يتم إحراز التقدم الذي كان يأمله فريق الاتحاد الأوروبي بعد، وسنواصل العمل بإلحاح



طهران: تفاوضنا في الدوحة بجدية والاتفاق الدائم يتطلب الغاء الحظر

اعتبر الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي اتهامات الغرب لإيران بالتزامن مع المفاوضات بأنه يبين عدم التزامهم بمتطلبات المفاوضات الجادة والحقيقية.

وخلال الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من امير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، مساء الخميس، اشار رئيسي الى التقارير العديدة والرسمية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي اكدت بأن البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية شفاف تماما ولم ينحرف أبداً عن المسار القانوني وقال: ان طرح الاتهامات والمزاعم المتكررة ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية خلال المفاوضات يبين سعيهم لتحقيق اهداف سياسية من وراء عملية التفاوض. وأوضح ان إيران تعتبر اجراءات الحظر أحادية الجانب بانها ظالمة وغير مشروعة وجائرة وكد عزم طهران على الدفاع عن حقوقها وقال: يجب مواصلة كل الجهود في اتجاه الرفع الكامل للحظر مع الضمانات اللازمة في هذا الصدد. وأكد رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني: ان الاتفاق المستديم يتطلب إلغاء الحظر والتخلي غير المشروط عن الادعاءات التي لا أساس لها.

التوصل الى اتفاق محكم وقوي يتطلب ارادة امريكية واقعية

من جهة اخرى اكد وزير الخارجية حسين امير عبداللهيان ان التوصل الى اتفاق محكم وقوي يتطلب ارادة امريكية واقعية، خاصة وان لدى إيران ارادة كاملة لمواصلة مفاوضات رفع الحظر، مشيراً الى ان تقييم طهران لجولة المحادثات في الدوحة ايجابي.

وتشدد طهران على أن الكرة في ملعب واشنطن، وتقلل في الوقت نفسه من أهمية وصف بعض أعضاء الإدارة الأمريكية لمفاوضات الدوحة بأنها متعثرة ورجوع للخلف، أو دعوة الترويكا الأوروبية لطهران إلى وقف ما تعتبره تصعيداً وكذلك دعوة الأوروبيين لطهران للقبول بصفتها دون تأخير .

وكان مجلس الأمن الدولي أكد دعمه للاتفاق النووي، ودعا الأطراف المعنية لحياء الاتفاق وتنفيذه بالكامل، خاصة من قبل الولايات المتحدة، حيث طالبت وكالة الامين العام للامم المتحدة روزماري دي كارلو واشنطن برفض حظرها الاقتصادي على إيران وتمديد الاعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع طهران.

تفاوضنا في الدوحة بجدية وسنواصل اجراءاتنا التعويضية

من ناحيته أكد سفير ومندوب إيران لدى منظمة الامم المتحدة مجيد تخت روانجي بان إيران تفاوضت في مفاوضات الدوحة لرفع الحظر والتي كانت جادة وايجابية، وقال: سنواصل اجراءاتنا التعويضية نظرا لاستمرار الأطراف الاخرى في عدم تنفيذ التزاماتها وان اجراءات الحظر مازالت قائمة كما كانت.

وقال تخت روانجي في كلمته الخميس ، في اجتماع لمجلس الأمن عقد بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ والاتفاق النووي: بعد ما يقرب من سبع سنوات على الاتفاق النووي وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ ، أعاد أعضاء مجلس الأمن تأكيد دعمه لإحياء الاتفاق النووي وتنفيذه بالكامل. نعتقد أن الاتفاق النووي إنجاز دبلوماسي متعدد الأوجه تحقق بصعوبة وهو الخيار الأفضل الذي لا بديل عنه.

وأضاف: «لا بد لي من القاء نظرة على أسباب الوضع الحالي. لسوء الحظ ، يواصل بعض أعضاء مجلس الأمن ، الذين تجاهلوا التزاماتهم تجاه الاتفاق النووي والقرار رقم ٢٢٣١ ، مازالوا يتجاهلون العوامل الأساسية للوضع الحالي ، ومن خلال تقديم رواية خاطئة وغير دقيقة عن سبب وجودنا في هذا الوضع ، يلومون إيران وبعضهم ينسبون الأكاذيب والاتهامات الباطلة اليها.

وتابع قائلاً: «التزامات الطرفين وفق الاتفاق النووي والقرار ٢٢٣١ قد تم تحديدها وشرحها بعناية ، وهي واضحة ولا لبس فيها. وفي الوقت الذي ترتبط التزامات إيران النووية بالرفع الفعلي لجميع اجراءات الحظر وتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية الإيرانية ، فإن الواقع هو أن اجراءات الحظر لا تزال سارية ولا تتمتع إيران بالمزايا الاقتصادية كما وُعد به في الاتفاق. «ضمان وصول إيران إلى التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة» ، على وجه الخصوص ، فإن الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى تعهدها برفع الحظر عن إيران ، متعهدة صراحة «بحسن نية للحفاظ على الاتفاق النووي والامتناع عن عرقلة تحقيق مصالح إيران الكاملة من رفع الحظر». على الرغم من هذه التعهدات الصريحة ، فإن الواقع هو أن إيران حُرمت تمامًا من حقوقها ومزاياها في ظل الاتفاق النووي على مدى السنوات الأربع الماضية.

واضاف: «نكرر من جديد أنه في ٨ مايو ٢٠١٨ ، وخلافا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ وفي انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، انسحبت الولايات المتحدة من هذا الاتفاق وأعادت فرض الحظر أحادي الجانب الذي تم رفعه سابقاً ، ومارست ضغوطا على غير مسبوقه على سائر الدول كي لا تفي بالتزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ ، وإلا ستتم معاقبتها وفرض الحظر عليها. هذا أمر غير مسبوق في تاريخ مجلس الأمن.

وأضاف ممثل إيران لدى الأمم المتحدة: «رغم المعضلات الهائلة الذي واجهناها نتيجة الحظر، قررت إيران مواصلة التزاماتها وهو ما ايدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٥ مرة . للاسف تجاهلت الدول الأوروبية الثلاث الأعضاء في الاتفاق النووي التزاماتها وعودها وتركت إيران بلا خيار سوى ممارسة حقوقها بموجب المادتين ٢٦ و ٣٦ من الاتفاق النووي ، في تعليق جزء من التزاماتها في ٨ مايو ٢٠١٩. وفي هذا الصدد ، اتخذت إيران إجراءات تعويضية خاصة على أساس الاتفاق النووي بهدف إعادة التوازن بين التزاماتها ومصالحها المتبادلة بموجب الاتفاقية ، إلا أن هذه الدول وبكثير من الضجيج تشير إلى إجراءات إيران التعويضية وكأن إيران هي التي تركت الاتفاق النووي. وأعادوا فرض اجراءات حظر غير إنسانية واسعة النطاق بهدف تجويع الشعب.

وقال تخت روانجي: انه بينما ضحت الإدارة الأمريكية السابقة بشكل متهور بمبدأ ثابت من مبادئ القانون الدولي وخرجت من الاتفاق وأعدت فرض الحظر ، فإن الإدارة الامريكية الحالية تواصل سياستها سيئة الصيت المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط والحظر ضد إيران. ليس هناك شك في أن مثل هذه السياسة تستخدم كرافعة في المفاوضات.

وتابع: «بالنظر إلى ما سبق أود أن أشير إلى بضع نقاط توضح موقفنا من الوضع الراهن وكذلك المفاوضات الجارية. تلتزم إيران بالدبلوماسية المتعددة الأطراف ، والتي يجب أن تكون نتيجتها ضمان رفع فعال وقابل للتحقق لجميع اجراءات الحظر غير القانونية. طالبت إيران الولايات المتحدة بضمانات موضوعية يمكن التحقق منها بأن الاتفاق النووي سوف لن يقوض مرة أخرى ، وأن الولايات المتحدة لن تنتهك التزاماتها مرة أخرى ، وأن العقوبات لن تُفرض تحت ذرائع أو عناوين أخرى ، كما حدث في عهد الحكومة الامريكية السابقة وان آليات الاتفاق النووي سوف لن يُساء استخدامها. في الواقع ، هذه هي المتطلبات الدنيا للضمان النسبي للاستقرار في الاتفاق النووي.

واضاف: «خلال محادثات فيينا ، مارسنا أقصى درجات المرونة وأظهرنا حسن نيتنا للتوصل إلى اتفاق مقبول للجميع ، بل وقدمنا حلولاً مبتكرة للقضايا المتبقية على أمل كسر الجمود. ومع ذلك ، أدى النهج غير الواقعي والتمسدد للولايات المتحدة إلى المأزق الحالي».

وقال: «سنواصل إجراءاتنا التعويضية ، لأن عدم الوفاء الاطراف الاخرى بالتزاماتها مستمر ، واجراءات الحظر مستمرة ، وسياسة الضغوط القسوى مستمرة ، ومعاناة شعبنا مستمرة. ومع ذلك ، حالما تفي الأطراف الأخرى بجميع التزاماتها بشكل كامل وفعال ويمكن التحقق منه ، ستعود إيران على الفور إلى جميع التزاماتها. ورغم ذلك ، فإن معاناة شعبنا نتيجة فشل الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها تكاد تكون غير قابلة للتعويض. مرضانا ، وخاصة المصابين بأمراض نادرة ، يعانون من اجراءات حظر غير إنسانية تشمل الأدوية والمعدات الطبية. كيف يمكن استعادة النفوس المفقودة أو معاناة المرضى الأبرياء؟ لا يمكن محو هذا الظلم من ذاكرة الشعب الإيراني.

ملتزمون بمبدأ التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

واضاف: إنه فيما يتعلق بتعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فضلا عن الأنشطة السلمية لبرنامجنا النووي ، أود أن أؤكد أن جميع أنشطتنا النووية السلمية تتماشى تماما مع حقوقنا والتزاماتنا بموجب معاهدة

عدم الانتشار (معاهدة حظر الانتشار النووي) واتفاقية الضمانات. جمهورية إيران الإسلامية ، بصفتها طرفاً مسؤولاً في معاهدة عدم الانتشار ، تلتزم بمبدأ التعاون مع الوكالة وقد أوفت بجميع التزاماتها بموجب المعاهدة المذكورة واتفاق الضمانات الشاملة ، حيث تواصل الوكالة أنشطتها في إيران بلا عائق.

وتابع تخت روانجي: «لقد خضع برنامجنا النووي السلمي لأقوى تدخّل للتحقق والرصد والشفافية تم تنفيذه في بلد ما في تاريخ عدم الانتشار. كما قدمت إيران معلومات للوكالة في ٢٠ مارس ٢٠٢٢ ، وفقاً للبيان المشترك المتفق عليه في ٥ مارس ٢٠٢٢ ، وضمن الإطار الزمني المحدد ، فيما يتعلق بالمواقع المزعومة. وعلى الرغم من التعاون غير المسبوق والقوي والنشط مع الوكالة ، فإن استجابة الوكالة لم تكن مناسبة ولا بناءة. لقد فوجئت إيران بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير حول هذا الموضوع ، حيث عملنا بجد لتوضيح الأسئلة المتبقية. لقد أجبنا على جميع أسئلة الوكالة بأسلوب كامل وبناء وتعاوني.

وقال المندوب الإيراني: «نعتقد أن المزاعم الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تستند فقط إلى معلومات كاذبة وملفقة قدمها الكيان الإسرائيلي الذي بذل قصارى جهده لتقويض الاتفاق النووي. على الرغم من تعاون إيران البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دفعت الولايات المتحدة وثلاث دول أوروبية لإصدار قرار في الاجتماع الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان دافعهم الوحيد هو تعزيز موقفهم التفاوضي في المحادثات الحالية.

وقال: «نعتقد أن قرار الوكالة السياسي الطابع وسيكون له تأثير سلبي على المفاوضات الجارية والتي سيتحمل مؤسسو القرار عواقبها. يجب أن تنتهي هذه اللعبة الصبائية، ونتيجة لذلك ، ووفقاً لقرار مجلس الشورى الإسلامي ، قررنا وقف بعض الإجراءات التي لا تشملها اتفاقية الضمانات. ومع ذلك ، فإن إيران مستعدة لمواصلة التواصل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة المخاوف وحل سوء التفاهم طالما يتم متابعة القضايا في سياق تقني وغير سياسي. يجب على الوكالة في عملها أن تحترم مبادئ الاستقلالية والحياد والكفاءة المهنية.

وأضاف: خلال المشاورات الإيرانية المكثفة مع منسق الاتحاد الأوروبي ، السيد جوزيف بوريل ، في طهران ، كررت إيران رغبتها في تقديم حلول مبتكرة للقضايا المتبقية وتأمل في كسر الجمود. اتفقنا على إجراء محادثات غير مباشرة مع الولايات المتحدة من خلال الاتحاد الأوروبي لتذليل العقبات الأخيرة أمام المفاوضات. لقد تصرفنا بجدية في محادثات الدوحة التي كانت جادة وإيجابية. كما في السابق ، سنكون على اتصال بمنسق الاتحاد الأوروبي للجولة التالية من المحادثات.

الكرة في ملعب أمريكا

وأضاف: «فريق التفاوض لدينا مستعد للدخول في الحوار بشكل بناء من جديد للتوصل إلى اتفاق. الكرة في ملعب أمريكا ، وإذا تصرفت بواقعية وأظهرت التزاماً جاداً بالوفاء بالتزاماتها ، فإن الاتفاق ليس بعيد المنال. وأضاف المندوب الإيراني: «أخيراً ، فيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن القرار ٢٢٣١ ، انعكست آراؤنا وملاحظاتنا في رسالتي إلى الأمين العام بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٢٢ ، وبالتالي لم أتطرق إليها في ملاحظاتي اليوم. ومع ذلك ، نعتقد أن هذا التقرير يجب أن يركز على الأسباب الجذرية للوضع الحالي فيما يتعلق بالاتفاق النووي

وعلى انتهاكات قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٣١ (٢٠١٥) من قبل الولايات المتحدة ، والذي يتضمن تنفيذ الاتفاق النووي. وفقاً لأقسام محددة من التقرير ، واصلت الأمانة الزيارات غير المصرح بها وزيارات تقصي الحقائق ، فضلاً عن تدابير «التحقيق» في مزاعم تنفيذ الملحق ب من القرار، في حين ان مذكرة رئيس مجلس الامن الى امين عام الامم المتحدة برقم ٤٤/٢٠١٦ حول مسؤوليات الامانة في تنفيذ القرار ٢٢٣١ يقتصر على «الدعم الإداري» من قبل مجلس الأمن . ونتيجة لذلك ، فإن مثل هذه الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها الأمانة غير مقبولة وينبغي تجنبها. وبناءً على ذلك ، فإن أي نتائج أو تقييمات محتملة تجريها الأمانة تعتبر غير صالحة وغير فعالة. وفي هذا الصدد ، تم رفض أي مطالبة منسوبة إلى جمهورية إيران الإسلامية.

وأضاف : «إننا نرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات والمزاعم التي لا أساس لها والتي وجهت إلى بلدي في هذا الاجتماع. كدولة مسؤولة ، تلتزم إيران بالتزاماتها الدولية ولم تشارك مطلقاً في أي نشاط ينتهك التزاماتها ، بما في ذلك بموجب القرار ٢٢٣١. برنامج إيران الصاروخي والفضائي خارج عن نطاق اختصاصات القرار ٢٢٣١ ومرفقاته ، وهو ليس ولن يكون موضوعاً للتفاوض بأي شكل من الأشكال.

وأشار الدبلوماسي الإيراني إلى أن «سياسة إيران الخارجية تقوم على أساس التقيد الكامل بالقانون الدولي والاحترام المتبادل وحسن الجوار والتعاون والحوار والحفاظ على السلام والأمن في المنطقة من خلال المشاركة النشطة لجميع دول المنطقة. نحن مصممون على متابعة هذه السياسة بحسن نية. إن مشاركتنا البناءة مع الأمم المتحدة لمساعدة ودعم وقف إطلاق النار في اليمن وتمديده ينبع من إيماننا الراسخ بأن دول المنطقة يجب أن تعمل معاً لحل نزاعاتها سلمياً.

وأضاف: ان «الوجود المكثف والمعدات العسكرية الأمريكية في المنطقة وتصدير أسلحة أمريكية متقدمة للمنطقة ، وكذلك تصدير أسلحة فتاكة من قبل بعض الدول الأوروبية إلى المنطقة ، تجعل هذه المنطقة أكبر مركز تجميع للمنشآت العسكرية الأجنبية في العالم وجعلتها بمثابة قنبلة موقوتة قيد الانفجار.

وقال: مصدر رئيسي آخر لانعدام الأمن في المنطقة هو النشاطات الإرهابية المزعزعة للاستقرار والشريرة التي يقوم بها الكيان الإسرائيلي في المنطقة ، والتي كانت دائماً مصحوبة بدعم أمريكي متواصل. لقد استغل الكيان الإسرائيلي كل فرصة لتهديد وتدمير الاتفاق النووي ، وكذلك تقويض تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ من قبل الدول الأعضاء. ولتعزيز أهدافه الشريرة في المنطقة ، لجأ إلى العمليات السرية والأعمال التخريبية ضد برنامج إيران النووي السلمي ، فضلاً عن الاغتيالات الجبانة والمستهجنة لعلماء إيران النوويين.

وقال: من المؤسف أن بعض أعضاء مجلس الامن يواصلون تحديث ترساناتهم النووية ، كما ظهر مؤخراً في تقرير جديد صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI). وبدلاً من ذرف دموع التماسيح بشأن أنشطة إيران النووية السلمية ، يجب على هذه الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٦ منها. كما أنهم يلتزمون الصمت إزاء الأسلحة النووية للكيان الصهيوني ، وكذلك الأنشطة الإرهابية والتخريبية المتكررة ضد المنشآت النووية الإيرانية السلمية. حان الوقت للتخلي عن المعايير المزدوجة.

مسؤول إيراني: الوقت لصالحنا... ولسنا مستعجلين لإحياء الاتفاق

الى ذلك أفاد مسؤول إيراني لوكالة «رويترز» بأن طهران ليست في عجلة من أمرها للتوصل إلى اتفاق في المفاوضات النووية، مضيفاً: «باتفاق أو من دونه (...) ستبقى إيران حيّة، وبرنامجها النووي يتطور كل يوم». ورأى المسؤول، الذي لم تذكر الوكالة اسمه، أن الوقت ينفد لصالح إيران. كما نقلت الوكالة عن مسؤول أمني إيراني قوله إن إيران دعت إلى رفع العقوبات عن «مقر خاتم الأنبياء للإعمار» بدلاً من المطالبة بإزالة الحرس الثوري من لائحة الجماعات الإرهابية. وأضاف: «من خلال الوساطات بعثنا برسالة إلى الأميركيين مفادها أن رفع العقوبات عن مقر خاتم الأنبياء التابع للحرس الثوري شرط ضروري للتوصل إلى اتفاق». ومقر «خاتم الأنبياء للإعمار» هو أحد الأذرع الاقتصادية للحرس، مع شبكة واسعة من الأعمال التجارية، من صناعة النفط والغاز إلى بناء الطرق.

مسؤول أمريكي: فرص إحياء الاتفاق النووي «أسوأ» بعد مفاوضات الدوحة

الى ذلك أفاد مسؤول أمريكي كبير وكالة «رويترز»، اليوم، بأن فرص إحياء الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام ٢٠١٥ باتت «أسوأ» بعد المفاوضات غير المباشرة التي جرت بين الولايات المتحدة وإيران في الدوحة وانتهت من دون إحراز تقدم. وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن «احتمالات التوصل إلى اتفاق بعد (مفاوضات) الدوحة أسوأ مما كانت عليه قبلها وستزداد سوءاً يوماً بعد يوم». وتابع: «يمكنك أن تصف مفاوضات الدوحة في أحسن الأحوال بأنها متعثرة وفي أسوأ الأحوال بأنها رجوع إلى الخلف. ولكن في هذه المرحلة، فإن التعثر يعني عملياً الرجوع للخلف». ووصف المطالب الإيرانية بـ«الغامضة»، مشيراً إلى «معاودة فتح قضايا سبق تسويتها وطلبات لا علاقة لها بوضوح بخطة العمل الشاملة المشتركة». وأضاف: «النقاش الحقيقي الذي ينبغي إجراؤه (ليس) بين إيران والولايات المتحدة لحل القضايا المتبقية (...) وإنما بين إيران وإيران لحل القضية الأساسية بشأن ما إذا كانوا مهتمين في عودة متبادلة لخطة العمل الشاملة المشتركة». ولم يخض المسؤول في تفاصيل محادثات الدوحة، التي قام فيها مسؤولو الاتحاد الأوروبي بدور الوسيط بين الجانبين في محاولة لإحياء الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، والذي حدّ من برنامج إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية.

*تقرير المرصد عن: ارنا- كيهان العربي- ميهـر- رويترز

رؤى و قضايا عالمية



قمة الناتو: تصميم في الرد على التهديدات والتزام بسياسة الباب المفتوح

المرصد: فريق الرصد

انطلقت، الأربعاء، أعمال قمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» في العاصمة الإسبانية مدريد، بمشاركة أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة، على رأسهم الرئيس الأمريكي جو بايدن. وتتناول القمة العديد من الملفات يأتي على رأسها «دعم أوكرانيا وحزم المساعدات الجديدة»، و«سبل تصدير الحبوب من أوكرانيا وفتح الطرق البحرية»، و«إنهاء أزمة انضمام فنلندا والسويد للناتو»، و«الإرهاب في أفريقيا»، و«رفع القوات القتالية في أوروبا الشرقية»، إضافة إلى تسمية روسيا باعتبارها التهديد الأكثر أهمية والمباشرة لأمن الحلف.

وحظيت القمة بمشاركة واسعة من زعماء الحلف، إضافة إلى مشاركة رئيس وزراء اليابان، فوميو كيشيدا، في سابقة لرئيس حكومة ياباني وكذلك الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك-يول، في خطوة غير مسبوقة أيضاً.

وتأتي القمة التي يستضيفها مركز مؤتمرات مدريد «IFEMA» بالتزامن مع احتفالات إسبانيا بالذكرى الأربعين لانضمامها إلى التحالف العسكري.

وجاء في البيان الختامي لـ«قمة الناتو»، تأكيد دول الحلف على التصميم المشترك في الرد على الحرب الروسية ضد أوكرانيا، إضافة إلى «الاستمرار في تكثيف الدعم السياسي والعملي لشريكنا الوثيق، أوكرانيا، بينما تواصل الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها ضد العدوان الروسي».

وتابع «لقد اتخذنا، بالاشتراك مع أوكرانيا، قرارات بشأن تعزيز الدعم، ما سيؤدي إلى تسريع تسليم المعدات الدفاعية غير القتالية، وتحسين الدفاعات السيبرانية الأوكرانية، والقدرة على المقاومة، ودعم تحديث قطاع الدفاع وانتقاله إلى التشغيل البيئي طويل الأجل».

شدد البيان الختامي للقمة على مساعدة الناتو، على المدى البعيد، لأوكرانيا، ودعم جهود إعادة الإعمار، وإصلاحات ما بعد الحرب.

سياسة الباب المفتوح

وجدد «الناتو» التأكيد على التزامه بـ«سياسة الباب المفتوح»، لافتاً إلى دعوة فنلندا والسويد للانضمام إلى عضوية الحلف، إذ وافق قادة الحلف على التوقيع على بروتوكولات انضمام البلدين، واعتبر البيان الختامي أن «أي انضمام إلى الحلف، من الأهمية بمكان أن ينطوي على معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الحلفاء بشكل صحيح، ورحب في هذا الصدد بإبرام المذكرة الثلاثية بين تركيا وفنلندا والسويد».

واعتبر البيان، أن «انضمام فنلندا والسويد سيجعلهما والمنطقة الأوروبية الأطلسية أكثر أماناً، وسيجعل الناتو أقوى». مؤكداً أن «أمن فنلندا والسويد يحظى بأهمية مباشرة من الحلف».

وتعهد الحلفاء المشاركون في قمة مدريد بنشر قوات إضافية قوية وجاهزة للقتال إلى الجناح الشرقي للناتو، بهدف رفع مستوى القوات من مجموعات القتال الحالية إلى مجموعات يصل قوامها إلى حجم لواء «حيثما ومتى دعت الضرورة، على أن تدعمها تعزيزات عسكرية موثوقة وسريعة الحضور، ومعدات متمركزة مسبقاً، وقيادة مُعززة».

الإنفاق الدفاعي

في سياق متصل، أشاد البيان الختامي لقمة الناتو في مدريد، بالتقدم الكبير في الإنفاق الدفاعي للحلفاء منذ عام ٢٠١٤، وذلك تماشياً مع الالتزام بالمادة ٣ من معاهدة واشنطن، متعهداً بالعمل على «تعزيز قدرة الحلف الفردية والجماعية لمقاومة جميع أشكال الهجوم».

وتابع «نؤكد تعهدنا بالالتزام في الاستثمار الدفاعي، وسنبني على هذا التعهد ونقرر في العام المقبل

الالتزامات اللاحقة لما بعد عام ٢٠٢٤، وسنضمن تزويد قراراتنا السياسية بالموارد الكافية، وضمان أن تتناسب زيادة نفقات الدفاع الوطني والتمويل المشترك للحلف مع التحديات الأمنية». وأوضح الناتو أن «المفهوم الاستراتيجي للحلف يوضح المسؤولية الكبرى المتمثلة في ضمان أن يستند الدفاع المشترك إلى نهج شامل، إلى جانب تحديد ٣ مهام رئيسية، هي الردع والدفاع، وتجنب وإدارة الأزمات، والتعاون الأمني».

وتعهد حلف شمال الأطلسي بـ«مواصلة حماية شعوبنا والدفاع عن كل شبر من أراضي الحلفاء في جميع الأوقات، وتقوية قدراتنا الدفاعية والردعية بشكل كبير على المدى الطويل، لضمان أمن جميع الحلفاء والدفاع عنهم. وسنقوم بذلك وفقاً لنهجنا الشامل في جميع المجالات البرية، والبحرية، والجوية، والسيبرانية، والفضائية، وضد جميع التهديدات والتحديات. ويمثل دور الناتو في مكافحة الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من هذا النهج».

كما رحب البيان بالتعاون بين «دول الإطار» (الدول المشتركة في الحلف)، و«الدول المضيفة» التي تستقبل قوات للحلف على أراضيها، في تعزيز القوات، والقيادة، والسيطرة.

التهديدات السيبرانية

البيان الذي أصدره رؤساء دول وحكومات الناتو في اجتماع مدريد، شدد أيضاً على «العمل لتعزيز قدرة الحلف على الصمود بوجه التهديدات، والتي تشمل الجوانب السيبرانية والهجينة»، إذ قرر الحلفاء بناء وممارسة قدرة إلكترونية سريعة الاستجابة للرد على الأنشطة الإلكترونية الخبيثة الهامة. ولفت قادة حلف الناتو، إلى ضرورة العمل على تعزيز الدفاعات الإلكترونية من خلال التعاون المدني العسكري، وتعزيز أمن الطاقة، بما في ذلك ضمان الإمدادات الموثوقة للقوات العسكرية، واستخدام أدوات الحلف السياسية والعسكرية بطريقة متكاملة، وتوسيع الشراكة مع الصناعة. وأضاف الحلف، أنه بصد «إنشاء مسرّع للابتكار الدفاعي، وإطلاق صندوق ابتكار متعدد الجنسيات للجمع بين الحكومات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، لتعزيز التفوق التكنولوجي، واعتماد استراتيجية من شأنها ضمان التسليم السلس للجيل القادم من نظام التحذير والتحكم الجوي (أواكس)، والقدرات ذات الصلة».

تحديات أمنية

وفي ضوء البيئة الأمنية المتغيرة بالقارة الأوروبية، قررت دول «الناتو» اتخاذ تدابير جديدة لتكثيف الدعم السياسي والعملي المخصص للشركاء، بما في ذلك البوسنة والهرسك، وجورجيا، ومولدوفا، و«العمل لبناء قدرتهم على الصمود ودعم استقلالهم السياسي، وتعزيز دعم بناء القدرات للشركاء من الجنوب». وأكدت القمة على «محورية الأمن البشري، وضمان دمج مبادئ الأمن البشري في المهام الأساسية الثلاث، التي تشمل تطوير أجندة قوية للمرأة والسلام والأمن». وتابع البيان الختامي «سنعزز شراكتنا بشكل أكبر حتى نستمر في تلبية مصالح كل من الحلفاء والشركاء،

وسنناقش التحديات الأمنية العالمية التي تؤثر في مصالح (الناتو)، ونشارك وجهات ونبحث مجالات التعاون لمعالجة المخاوف الأمنية المشتركة، وسنمضي قدماً في تعزيز مشاركتنا مع المحاورين الحاليين والمحتملين خارج المنطقة الأوروبية الأطلسية».

واعتبرت «قمة مدريد» أن تغير المناخ «يُمثل تحدياً وله تأثير عميق على أمن الحلفاء»، وتابع «إنه تهديد مضاعف. لقد قررنا العمل على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير من قبل الهياكل والمنشآت السياسية والعسكرية التابعة لحلف الناتو، مع الحفاظ على الفعالية التشغيلية والعسكرية والتكلفة. وسنعمل على دمج اعتبارات تغير المناخ في جميع المهام الأساسية للحلف».

ورحّب البيان بمشاركة وزير خارجية الأردن وموريتانيا ووزير دفاع البوسنة والهرسك في قمة مدريد، لافتاً إلى إجراء «مباحثات قيّمة» مع رؤساء دول وحكومات أستراليا وفنلندا وجورجيا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا والسويد وأوكرانيا، بالإضافة إلى رئيس المجلس الأوروبي ورئيسة المفوضية الأوروبية. وقال البيان الختامي لقمة مدريد إن «الناتو يظل أقوى تحالف في التاريخ»، مجدداً التزامه بمواصلة حماية حرية وأمن جميع أعضائه، متطلعاً للاجتماع المقبل في العاصمة الليتوانية فيلنيوس في عام ٢٠٢٣.

روسيا هي مصدر التهديد المباشر والأكبر لأمن الحلفاء

وكشف البيان الختامي لقمة مدريد أن حلف شمال الأطلسي «الناتو» وافق على استراتيجية جديدة تعكس تدهور العلاقات مع روسيا. وأكد أن «روسيا هي مصدر التهديد المباشر والأكبر لأمن الحلفاء»، وضرورة «إنهاء روسيا للحرب في أوكرانيا والانسحاب فورا».

وشدد على تضامنه الكامل مع أوكرانيا في دفاعها «البطولي» عن نفسها، مؤكداً «استمرار وقوفه سياسياً وعملياً مع أوكرانيا ضد الهجوم الروسي، وتقديم حزمة مساعدات معززة لأوكرانيا لتطوير قدراتها الدفاعية». وأشار إلى ضرورة «تعزيز أمن الطاقة لضمان إمدادات ثابتة للقوات العسكرية».

وشملت مخرجات قمة مدريد أن حلف الناتو يؤكد أن الصين تضر بمصالحه وأمنه وتقوض النظام الدولي. وفي كلمته، قال أمين عام حلف الناتو، ينس ستولتنبرج: في المفهوم السابق كانت روسيا «شريكا استراتيجياً» ولم تُذكر الصين مطلقاً، أما الآن أصبحت روسيا هي التهديد الأكبر والصين تمثل تحدياً لقيمنا ومصالحنا.

وأضاف: «اتفقنا على زيادة تمويل الحلف، ونواجه تغيرات جذرية في البيئة الأمنية».

تصريحات بايدن والأمين العام لحلف الناتو في مدريد

الرئيس بايدن:

حسناً، يا ينس، شكراً جزيلاً لك على استضافتي هذا الصباح. أمانا، كما تعلم، جدول عمل كبير. ومن الرائع أن أكون هنا معكم لبدء ما أعتقد أنها قمة صنع التاريخ. لقد تحدثنا عن هذا لمدة عام كامل، وهذا نحن هنا الآن.

سنصادق خلال اجتماعاتنا اليوم على المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو ونعيد التأكيد على وحدة حلفنا وتصميمه على الدفاع عن كل شبر من أراضي الناتو. إن المادة 5 مقدّسة لا يمكن المساس بها، وحين تقول "إن الهجوم على أحد (أعضاء الحلف) هو هجوم على الجميع - كل شبر"، فإننا نعني ما نقول. وهكذا، في هذه القمة، سيرحب الحلف بأكمله بطلب فنلندا والسويد التاريخي للحصول على العضوية. إن قرارهما بالابتعاد عن الحياد للانضمام إلى حلف الناتو سيجعلنا أقوى وأكثر أماناً، وسيجعل حلف الناتو أقوى.

ونحن نرسل رسالة لا لبس فيها، من وجهة نظري - وأعتقد أنها رسالتك أيضاً - مفادها أن الناتو قوي وموحد وأن الخطوات التي سنتخذها خلال هذه القمة سوف تعظم قوتنا الجماعية. ولهذه الغاية، أعلن اليوم أن الولايات المتحدة ستعزز وضع قوتنا في أوروبا، مما سيستجيب للبيئة الأمنية المتغيرة ويعزز أمننا الجماعي.

وكنا أرسلنا في وقت سابق من هذا العام ٢٠ ألف جندي أمريكي إضافي إلى أوروبا لتعزيز تحالفنا رداً على الحركة العدوانية التي قامت بها روسيا، وبذلك يكون إجمالي قوتنا في أوروبا قد بلغ مائة ألف جندي. وسنواصل تعديل أوضاعنا بناءً على التهديد الذي نواجهه، وبالتشاور الوثيق مع حلفائنا.

وهنا في إسبانيا، سنعمل مع حليفنا (الحكومة الإسبانية) على زيادة عدد مدمّرات البحرية الأمريكية المتمركزة في قاعدة روتا البحرية الإسبانية من أربع إلى ست مدمرات.

وفي بولندا، سننشئ مقرّاً دائماً للفيلق الخامس للجيش الأمريكي ونعزز إمكانية التشغيل البيني بين الولايات المتحدة والناتو عبر الجانب الشرقي بأكمله.

وسنحافظ على لواء إضافي، متجدّد العناصر، ويبلغ عدده ٣٠٠٠ مقاتل و٢٠٠٠ فرد داعم آخر، باسم الفريق القتالي، هنا في أوروبا، ومقره في رومانيا.

وسنقوم بتعزيز انتشارنا المتناوب في دول البلطيق.

وسنرسل سربين إضافيين من طراز F-٣٥ إلى المملكة المتحدة ونضع دفاعاً جويّاً إضافياً وقدرات أخرى في ألمانيا وإيطاليا.

ومعاً، مع حلفائنا، سنعمل على التأكيد من أن يكون الناتو جاهزاً دوماً لمواجهة التهديدات من حيث أتت، وفي كل مجال: أرضاً وجوّاً وبحراً.

وبينما يقوم بوتين بتحطيم السلام في أوروبا ويهاجم مبادئ النظام القائم على القواعد، فإننا، الولايات المتحدة وحلفاءها، سنصمد ونعزز مواقعنا.

ونحن بذلك نثبت أن الحاجة إلى حلف الناتو هي الآن أكبر من أي وقت مضى وأن أهميته اليوم ملحّة أكثر من أي وقت مضى.

لذا أود أن أشكرك يا ينس على قيادتك للتحالف خلال هذه الأزمة وعلى عملك الدؤوب لتقوية حلف الناتو في مواجهة جميع التحديات التي تنتظرنا. وأنا أتطلع بصدق إلى مناقشتنا اليوم.

ومرة أخرى، أشكرك على قيادتك المهمّة للغاية

الأمين العام ستولتنبرغ:

شكرا جزيلًا لك، الرئيس بايدن، عزيزي جو. إنه لمن الجيد حقًا رؤيتك هنا في مدريد بعد وقت قصير من لقائنا في البيت الأبيض بواشنطن. وشكرا لك أيضا على قيادتك الشخصية والتزام الولايات المتحدة تجاه حلف شمال الأطلسي، والأمن الأوروبي الذي بدا واضحا في الإعلانات التي ذكرتها للتو لزيادة الوجود الأمريكي في أوروبا.

إن ذلك يوضح حقًا قيادتك الحاسمة في تقوية الروابط عبر صفتي الأطلسي، وهو ما يبدو واضحا أيضا من خلال الدعم الثابت منك ومن الولايات المتحدة لأوكرانيا، وهو ما سيكون موضوعا رئيسيا في قمة اليوم.

سنلتقي بالرئيس زيلينسكي، الذي سيخاطب القمة، التي ستكون كما قلت قمة تاريخية. ستكون قمة تحويلية حيث سنتخذ قرارات من شأنها أن تغيّر هذا التحالف فعليا لسنوات عديدة قادمة.

سوف نتفق على مفهوم استراتيجي جديد، مخطّط لحلف شمال الأطلسي في المستقبل الذي يغلف عالما أشدّ خطورة، عالما أكثر تنافسية. وسوف نتفق على أكبر إصلاح لردعنا الدفاعي الجماعي منذ نهاية الحرب الباردة – ولا شك أن الولايات المتحدة هي، بالطبع، جزء كبير من ذلك.

وبعد ذلك سندعو فنلندا والسويد للانضمام إلى الناتو. وهذا يدلّ على أن باب الناتو مفتوح، ويبيّن أن الرئيس بوتين لم ينجح في إغلاق باب الناتو.

فما يحصل هو عكس ما كان يريد. يريد بوتين حلف ناتو أصغر، ولكنه يحصل على حلف أكبر من خلال انضمام فنلندا والسويد إلى حلفنا.

سوف نتفق على حزمة مساعدة شاملة لأوكرانيا. ومن ثمّ أرحّب أيضًا بحقيقة أننا قادرون الآن على التأكيد على أن الحلفاء الأوروبيين وكندا يتقدمون بمزيد من القوات، ويقومون بالاستعداد العالي، ويرفعون أيضا من الإنفاق الدفاعي.

تظهر الأرقام الجديدة أنهم أضافوا ٣٥٠ مليار دولار أمريكي إضافية للدفاع منذ التعهد الأخير الذي قطعناه على أنفسنا في عام ٢٠١٤.

إن دَلّ ذلك على شيء، فإنه يدلّ، بشكل عام، على وحدة وقوة تحالفنا. لذا، شكرا لك يا جو.

الرئيس بايدن:

حسنا، لقد سُئلت عن هذا الأمر، كما تعلم – أعني عن انضمام فنلندا والسويد – عندما جاء كل من زعمي البلدين إلى البيت الأبيض. وقلت وقتها إن بوتين كان يبحث عن "فنلندا" أوروبا (أي حياذ أوروبا)، ولكنه سيحصل على مدّ "حلف الناتو" عبر كامل أوروبا. وهذا بالضبط ما لم يكن يريده، ولكن بالضبط ما يجب القيام به لضمان الأمن لأوروبا.

وأرى أن ذلك ضروري، وأنا أتطلع إلى حدوث ذلك بشكل رسمي.



تغيرات كبرى.. معالم المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو

وتمثل هذه اللغة القاسية تغييراً جوهرياً عن النسخة السابقة في عام ٢٠١٠، عندما قال الناتو إنه «يسعى إلى شراكة استراتيجية حقيقية مع روسيا وسيصرف وفقاً لذلك مع توقع المعاملة بالمثل من روسيا».

ويزيل المفهوم الاستراتيجي المحدث أيضاً أي ذكر لـ «القانون التأسيسي لحلف الناتو وروسيا بشأن العلاقات والتعاون والأمن المتبادلين» (NATO-Russia Founding Act) والذي حكم العلاقات بين الحلف وروسيا منذ ١٩٩٨ وأعدت نسخة ٢٠١٠ التأكيد عليه.

لكن النسخة المحدثه تضمنت أيضاً التأكيد على أن الناتو مستعد «لحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع موسكو لإدارة المخاطر ومنع التصعيد وزيادة الشفافية»، مما يشير إلى الرغبة في الحفاظ

* مركز ستراتفور للبحوث الاستخباراتية

للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، يتبنى حلف شمال الأطلسي «الناتو» مفهوماً استراتيجياً جديداً يسلط الضوء على التحولات في أولويات الحلف مع احتدام الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وتوسع النفوذ الصيني في آسيا، وارتفاع درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم.

وفي ٢٩ يونيو/حزيران، كشف الناتو عن المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي يحدد المبادئ التوجيهية للحلف وأهدافه. وتصف الوثيقة المحدثه روسيا باعتبارها «التهديد الأكثر أهمية ومباشرة» لسلام وأمن أعضاء الناتو، حيث تسعى موسكو إلى «إنشاء مناطق نفوذ وسيطرة مباشرة من خلال الإكراه والتخريب والعدوان والضم باستخدام الوسائل التقليدية والإلكترونية والهجينة».

للمرة الأولى منذ عام 2010 يتبنى الناتو مفهوما استراتيجيا جديدا

من مقاتلات «إف35» إلى المملكة المتحدة، وستقوم بوضع أنظمة دفاع جوي إضافية في قواعد في إيطاليا وألمانيا، وسترفع عدد المدمرات البحرية في روتا بإسبانيا من 4 إلى 6 مدمرات.

ومع زيادة قوات الناتو في بولندا ودول البلطيق - ناهيك عن انضمام السويد وفنلندا الوشيك إلى الحلف - ستتجه روسيا إلى زيادة قوتها وقدراتها النووية في منطقة البلطيق.

ولا تتعارض تحركات قوات الناتو الوشيكة مع رغبة الحلف المعلنة في الحفاظ على إمكانية الحوار مع موسكو. ومع ذلك، فإنها تتعارض مع رغبة روسيا في تقليص وجود الناتو في محيطها، وهو ما أعربت عنه موسكو قبل غزو أوكرانيا في فبراير/شباط.

ويعيد المفهوم الاستراتيجي لعام 2022 أيضًا التأكيد على قرار قمة بوخارست لعام 2008 الذي قال إن أوكرانيا وجورجيا ستكونان يومًا ما أعضاء في الناتو، مضيفًا أن «القرارات المتعلقة بالعضوية يتخذها حلفاء الناتو وليس لأي طرف ثالث رأي في هذه العملية» وهي ضربة لروسيا بشكل واضح.

في حين أن هذا لا يندرج بأي عمل ملموس أو وشيك فيما يتعلق بتطلعات جورجيا وأوكرانيا للعضوية في الناتو، فإنه سيزيد من التوترات مع روسيا وسيعطيها الذريعة السياسية لتبرير تصعيد

على الروح التي حكمت العلاقة خلال الـ 24 عامًا الماضية، لكن الاستراتيجية الجديدة ستظل تغذي مخاوف روسيا بشأن توسع الناتو وستدفع موسكو إلى زيادة وجودها العسكري في منطقة البلطيق.

وللمرة الأولى أيضًا، تعتبر الوثيقة الصين تحديا استراتيجيا بسبب ما وصفته بـ «سياسات بكين القسرية». واستجابة لهذه الأولويات المتغيرة والتهديدات المتصورة، أعلن الناتو أيضًا عن تغييرات في وضع قوته، بما في ذلك توسيع قوة الرد السريع التابعة له وعمليات نشر جديدة للقوات الأمريكية على حدود روسيا.

ويخطط الناتو لزيادة حجم قوة الرد السريع بنحو 8 أضعاف بحلول العام المقبل، من 40 ألف إلى 300 ألف جندي، كما تخطط الولايات المتحدة تحديدا لتوسيع وجودها العسكري بشكل كبير في أوروبا.

وفي 29 يونيو/حزيران، أعلن الرئيس الأمريكي «جو بايدن» أن واشنطن ستنشئ مقرًا دائمًا في بولندا للفيلق الخامس للجيش الأمريكي، وسترسل 5 آلاف جندي إضافي إلى رومانيا، وستزيد عمليات الانتشار الدورية في دول البلطيق (وهي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا).

كما سترسل الولايات المتحدة سربين إضافيين

للمرة الأولى أيضا، تعتبر الوثيقة الصين تحديا استراتيجيا

على قضايا مهمة أخرى مثل الأمن السيبراني وتغير المناخ والحكم الاستبدادي باعتبارها تهديدات تواجه الحلف.

وفي وثيقة المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠١٠، تم ذكر «تغير المناخ» مرة واحدة فقط بينما تم ذكره ١١ مرة في نسخة ٢٠٢٢. وأكدت الوثيقة المحدثة على أن الناتو يجب أن «يصبح المنظمة الدولية الرائدة عندما يتعلق الأمر بفهم تأثير تغير المناخ على الأمن».

وتم إيلاء اهتمام إضافي بالهجمات الإلكترونية، وأعاد الحلف التأكيد على سياسته المتمثلة في مواجهة «الأنشطة السيبرانية الخبيثة والعمليات العدائية المتعلقة بالفضاء» وقد يدفع ذلك الناتو إلى تفعيل المادة ٥ الخاصة بالدفاع المشترك لردع الهجمات الإلكترونية التي تسبب ضرراً مادياً.

أخيراً، يشير المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠٢٢ عدة مرات إلى الاستبداد باعتباره تحديا يواجه مصالح الحلف وقيمته، وهو تهديد لم يتم الاعتراف به بشكل مباشر في عام ٢٠١٠.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

الحرب في أوكرانيا و/أو تدابير زعزعة الاستقرار في جورجيا أو مولدوفا.

إن الإشارة إلى الصين (للمرة الأولى على الإطلاق) باعتبارها «تحدياً» استراتيجياً تعكس أيضاً مخاوف الناتو الجديدة من نفوذ بكين المتزايد في آسيا.

ولم يذكر المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠١٠ الصين ولا منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولكن وثيقة ٢٠٢٢ خصصت مساحة كبيرة للصين، التي تتحدى «مصالح الناتو وأمنه وقيمته»، وتقول: «منطقة المحيطين الهندي والهادئ مهمة لحلف شمال الأطلسي، بالنظر إلى أن التطورات في تلك المنطقة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبي الأطلسي».

ويمثل ذلك تغييراً كبيراً في اللهجة تجاه الصين. وبناء على وثيقة ٢٠٢٢، سيعزز الحلف التعاون مع الشركاء الجدد والحاليين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة» ومع ذلك، فإن المفهوم الاستراتيجي المحدث يوضح أيضاً أنه «الباب سيظل مفتوحاً أمام المشاركة البناءة مع الصين».

ويسلط المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠٢٢ الضوء



المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو يفضح سعي واشنطن للهيمنة

رؤية صينية رسمية

الناتو، الذي كان ينبغي حله منذ فترة طويلة، أداة متاحة في يد الولايات المتحدة لاحتواء دول أخرى، ولا سيما الصين وروسيا. من الواضح أن الوثيقة الجديدة، التي تغطي أولويات وأهداف الحلف للسنوات العشر القادمة، قد صُممت بالفعل لتوجيه الناتو بشأن كيفية العمل على الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في المستقبل. هذه النوايا التي تخدم مصالحها الذاتية تستحق حالة تأهب قصوى من أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على السواء. ومن خلال وثيقة الناتو المحدثة، تحاول الولايات المتحدة تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية-- وهي إثارة المواجهة بين أوروبا وروسيا لعرقلة روسيا باستمرار؛ وحث أوروبا على تعزيز دفاعها واستخدام الموارد الأوروبية لتخفيف الضغط على الدفاع الأمريكي في أوروبا؛ وإجبار حلفاء الولايات المتحدة على التكاتف

*وكالة شينخوا الصينية

إن المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو، بما يحمله من خطاب مناهض للصين، كشف عن نوايا الولايات المتحدة، الزعيم الفعلي للحلف العسكري، في التحريض على المواجهة بين التكتلات من خلال تشويه صورة الدول الأخرى واستغلال المنظمة للحفاظ على هيمنتها في جميع أنحاء العالم. فقد وافق قادة الناتو يوم الأربعاء على المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠٢٢، وهو مخطط يحدد أهم الضرورات والتحديات للعقد المقبل. ويحدد الموقف المشترك للحلف من التحديات الناشئة، واصفا روسيا بأنها «التهديد الأكثر أهمية ومباشرة» لأمن الناتو ومتهما الصين بفرض «تحديات منهجية» لأول مرة. باعتباره أحد مخلفات الحرب الباردة، أصبح حلف

الصين لا تثير المشكلات، لكنها لا تخاف عندما يفعل الآخرون ذلك

ترى للصين أو روسيا كأعداء أو خصوم، ولا تريد الانحياز إلى جانب بين الصين وروسيا والغرب. وحذر سولانا من أن تشكيل «ناتو عالمي» أو «ناتو بلس» يمكن أن يقسم العالم إلى كتل متناحرة.

وقبل إصدار المفهوم الاستراتيجي الجديد، تفاوض أعضاء الناتو بعناية حول «اللغة التي تصف القضايا الأمنية التي تطرحها الصين على المنطقة الأوروبية الأطلسية مع تجنب الخطاب الذي قد يعتبره بعض الحلفاء استفزازيا للغاية»، وفقا لما ذكره المنفذ الإعلامي الأمريكي ((بوليتيكو)) يوم الثلاثاء.

ونقل عن وزير الخارجية البرتغالي جواو جوميز كرافينييو قوله «ليس لدينا حدود مع الصين، لذا فالسياق مختلف تماما».

لقد أثبت التاريخ أن التعاون متبادل المنفعة، وليس ممارسة سياسة التكتلات، هو وحده القادر على كسب ود دول المنطقة. وبالتالي، فإن نوايا واشنطن الجيوسياسية التي تخدم مصالحها الذاتية ومحاولاتها الشريرة لدق الأسافين في جميع أنحاء العالم محكوم عليها بالفشل.

إن الصين دائما من بناء السلام العالمي والمساهمين في التنمية العالمية والمدافعين عن النظام الدولي. إن الصين لا تثير المشكلات، لكنها لا تخاف عندما يفعل الآخرون ذلك. وسوف ترد الصين بحزم وقوة على أي عمل ينتهك مصالحها.

في قمع الصين.

وهذا يفضح عقلية الحرب الباردة الراسخة لدى أمريكا، التي تشكل فيها آسيا وأوروبا ورقتين جيوسياسيتين للبلاد، وإنه فقط من خلال تخريب العلاقات بين القارتين، يمكن للقوة العظمى الوحيدة في العالم أن توطد هيمنتها.

للأسف، على الرغم من تصريح الناتو مرارا أن مكانته كحلف إقليمي لم تتغير، إلا أنه فعل العكس تماما. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، انضم الحلف إلى الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجية الأخيرة المثيرة للانقسام وأجندتها المناهضة للصين من أجل الهيمنة الغربية في المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، عمل بعض أعضاء الناتو أيضا مع الولايات المتحدة لإرسال طائرات وسفن حربية إلى المياه المجاورة للصين للقيام بعمليات عسكرية، في محاولة لتأجيج التوتر وإثارة الصراعات.

غير أن النوايا الخبيثة للولايات المتحدة وحلف الناتو وأفعالهما أثارت يقظة الأشخاص ذوي البصيرة في جميع أنحاء العالم، الذين عارضوا علنا توسع الناتو بقيادة الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودعوا إلى تعزيز التعاون مع الصين.

فقد قال الأمين العام الأسبق للناتو خافيير سولانا إن توسع الحلف وسعيه لوجود أقوى في آسيا سيجعل من الصعب على أعضاء الحلف التفاعل مع دول أخرى لا



أ. د. محمد كمال:

ملفات زيارة بايدن.. العودة «الواقعية» للشرق الأوسط

ظل انخفاض حاجة واشنطن لواردات النفط من المنطقة، وانخفاض وتيرة التهديدات الإرهابية المرتبطة بها، وظهور نمط جديد من الإرهاب في الداخل الأمريكي يرتبط بالنزعات العنصرية. كما أن المواطن الأمريكي أصبح أقل تأييداً للتورط الخارجي، خاصةً في الشرق الأوسط؛ في ظل التحديات الاقتصادية الداخلية والانتكاسات التي تعرضت لها بلاده في العراق وأفغانستان. ويضاف إلى ذلك، أن الوجود الأمريكي في المنطقة لحماية إسرائيل لم يعد له ما يبرره؛ في ظل تمتع الأخيرة بمستوى أمن غير مسبوق على المستوى الإقليمي، ومن دون حاجة لمظلة الولايات المتحدة. وبالتالي فإن كل هذه الأسباب أدت إلى انخفاض اهتمام إدارة الرئيس بايدن بالشرق الأوسط، وتحول الاهتمام إلى مناطق أخرى؛ على رأسها القارة الآسيوية لمواجهة الصعود

*مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة

تمثل زيارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إلى منطقة الشرق الأوسط في الفترة من ١٣ إلى ١٦ يوليو ٢٠٢٢، نقطة تحول في سياسته إدارته تجاه المنطقة، وعودة إلى الاهتمام بها وبقضاياها بعد تجاهل طويل، على الأقل على المستوى الرئاسي. ومنذ حملته الانتخابية للرئاسة، نادراً ما تحدث بايدن عن قضايا الشرق الأوسط، فيما عدا إشارات سريعة للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، الذي انسحب منه الرئيس السابق، دونالد ترامب، في مايو ٢٠١٨. وقد استمر هذا التوجه بعد وصول بايدن إلى البيت الأبيض. وقد عكس هذا السلوك اقتناعاً لدى عدد من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة بأن منطقة الشرق الأوسط أصبحت أقل أهمية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية؛ في

المتبادلة، وأن حاجة الولايات المتحدة لدول المنطقة لا تقل عن حاجة الأخيرة لها. وفي ظل تحفظ هذه الدول على عدد من المواقف التي تبنتها إدارة بايدن مثل رفعها ميليشيا الحوثيين في اليمن من قائمة التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى التأثير المتزايد لما يُعرف بـ «التيار التقدمي» داخل الحزب الديمقراطي على سياسات البيت الأبيض تجاه الشرق الأوسط؛ لذا كان من الضروري أن يأتي بايدن إلى المنطقة للتعامل مع ملف النفط بشكل مباشر.

ثمة ملفات رئيسية ساهمت في عودة الاهتمام الرئاسي الأمريكي بالشرق الأوسط

الصيني. ولذا كان الإعلان عن زيارة بايدن للمنطقة بمنزلة مراجعه لسياسة التجاهل، وعودة جديدة للاهتمام بالشرق الأوسط وبعض قضاياها.

ويمكن القول إن ثمة ملفات رئيسية ساهمت في عودة

الاهتمام الرئاسي الأمريكي بالشرق الأوسط؛ ومن أبرزها ثلاثة ملفات هي النفط، وإيران، وعملية السلام العربي - الإسرائيلي، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

١- النفط:

على الرغم من انخفاض حاجة الولايات المتحدة لنفط المنطقة، فإنها أدركت خلال الحرب الروسية - الأوكرانية الحالية أن أسعار الطاقة في السوق الأمريكي مازال يحددها العرض والطلب في الأسواق العالمية، وأن العقوبات المفروضة على روسيا أدت إلى ارتفاع الأسعار نتيجة انخفاض العرض؛ ما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود بدرجة غير مسبوقه وصاحبها موجة تضخمية يعانيتها المستهلك الأمريكي بشدة، وهو ما يمكن أن يؤثر على فرص الحزب الديمقراطي (حزب الرئيس بايدن) في الاحتفاظ بالأغلبية في الكونجرس في انتخابات التجديد النصفى المقررة في نوفمبر ٢٠٢٢.

وفي مثل هذه الحالات، كانت الولايات المتحدة تطلب من أصدقائها في الخليج ضخ مزيد من النفط في الأسواق العالمية لزيادة العرض، وبالتالي تخفيض السعر. ولكن في هذه المرة، وجدت إدارة بايدن أن قيادات المنطقة تتعامل معها بقدر من الندية، وأن ثمة قناعة لدى هذه القيادات بأن العلاقات مع واشنطن تقوم على المصالح

٢- الملف الإيراني:

يمكن القول إن مفاوضات العودة الأمريكية للاتفاق النووي مع إيران، والتي بدأت في العاصمة النمساوية فيينا منذ أكثر من عام، تواجه تحديات كبيرة. ولكن من ناحية أخرى، فإن الإعلان عن عقد اجتماعات غير مباشرة بين واشنطن وطهران في العاصمة القطرية الدوحة، قد يعطى إشارة بإمكانية التغلب على العقبات التي تواجهها مباحثات فيينا، وزيادة فرص الوصول لاتفاق بين الطرفين. ومن ثم تأتي زيارة الرئيس بايدن للشرق الأوسط بهدف طمأنة الحلفاء والأصدقاء في المنطقة، والذين قد يتحفظون على عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي مع إيران، ويعترضون على رفع العقوبات عنها، ويخشون أن تستخدم طهران أرصدها المالية الجديدة في تبني المزيد من سياسات عدم الاستقرار بالمنطقة.

كما تستهدف زيارة الرئيس بايدن مناقشة «الخطة البديلة» أو ما يُسمى «Plan B»، في حالة عدم التواصل

الأوروبي لتصدير الغاز لدول الاتحاد.

كما سوف تشهد زيارة بايدن للمملكة العربية السعودية المشاركة في قمة دعا إليها الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبحضور قادة دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، وملك الأردن، ورئيس جمهورية مصر العربية، ورئيس الوزراء العراقي.

وفي زيارته للضفة الغربية وإسرائيل، سوف يستهدف بايدن الحفاظ على حالة الهدوء وعدم التصعيد بين إسرائيل والجانب الفلسطيني. وفي حين لن تُقدم إدارة بايدن أي خطة شاملة للسلام الفلسطيني - الإسرائيلي، لاعتقادها أن الظروف غير مواتية لنجاح مثل هذه الخطط؛ فإنها (أي واشنطن) سوف تؤكد على حل الدولتين، وسوف تسعى لتقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين، وخلق آلية للاتصال الدبلوماسي المباشر بالفلسطينيين في القدس الشرقية.

باختصار،

يمكن القول إن زيارة بايدن للشرق الأوسط تمثل عودة لاهتمام إدارته بالمنطقة وقضاياها، وإن هذه العودة ليست ناتجة عن قناعات فكرية؛ بل فرضتها «اعتبارات واقعية» ارتبطت بشكل أساسي بنتائج الحرب الأوكرانية، والتطورات في ملف التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي. ولكن هذه الزيارة في نفس الوقت تمثل فرصة جيدة للحوار العربي - الأمريكي، وإعادة تعزيز الثقة وفتح آفاق جديدة للتعاون بين الطرفين، وبما يحقق مصالحهما المشتركة.

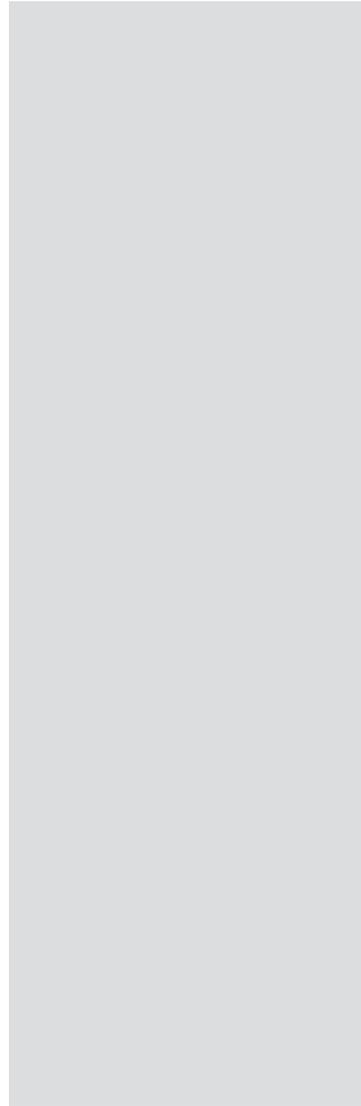
إلى اتفاق مع إيران. وفي إطار الطمأنة أو «الخطة البديلة»، يحمل بايدن معه مجموعة من الأفكار تتعلق بزيادة التعاون العسكري مع دول المنطقة لمواجهة أي تهديدات إيرانية مُحتملة؛ ومنها فكرة إنشاء نظام

جوي مُوحد تشارك فيه الولايات المتحدة ودول من المنطقة لمواجهة التهديدات الصاروخية والطائرات من دون طيار «الدرونز» الإيرانية، وغيرها، وذلك من خلال إنشاء شبكة للرصد والإنذار المُبكر، واستخدام الإمكانيات المشتركة لمواجهة هذه التحديات. وفي حالة عدم التوصل لاتفاق للعودة للاتفاق النووي، فقد تلتزم الإدارة الأمريكية باستمرار العقوبات المفروضة على إيران.

٣- السلام العربي - الإسرائيلي:

أعلنت إدارة بايدن تأييدها لاتفاقيات السلام الإبراهيمي، والتي بدأت في عهد الرئيس السابق ترامب، وسعيها لتوسيع نطاقها. وتستهدف الإدارة الأمريكية الحالية ترسيخ وضعية إسرائيل كدولة شرق أوسطية، وطرفاً في آليات التعاون الإقليمي، وهو ما بدأته إدارة ترامب بضم إسرائيل إلى منطقة القيادة المركزية الأمريكية؛ وهي المسؤولة عن العمليات العسكرية في الشرق الأوسط.

وتعمل إدارة بايدن على تضييق فجوة الخلاف بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما، لتسهيل التنقيب عن الغاز في المناطق التابعة لكل منهما في منطقة شرق المتوسط. كما تساند الولايات المتحدة الخطط المُتعلقة بالتعاون بين مصر وإسرائيل والاتحاد



www.marsaddaily.com



الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk